التمثيل النحوي في كتاب سيبويه

رسالة قدمها

علاء عمار جواد

الى مجلس كلية التربية - جامعة القادسية

وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في اللغة العربية

وآدابها

باشراف

الأستاذ المساعد الدكتور. جواد كاظم عناد

١٤٢٨ سنة هـ

٢٠٠٧ سنة م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية التربية
قسم اللغة العربية

التمثيلُ النحويُّ في كتابِ سيبَوَيه

رسالة قدّمها:

علاء عمّار جواد

إلى مجلس كلية التربية ـ جامعة القادسية
وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف:

الأستاذ المساعد

الدكتور جواد كاظم عناد

١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م

((قالُوا سُبْحانَكَ لا عِلْمَ لنَا إِلّا ما
عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ))

صدق الله العلي العظيم

البقرة ٣٢

إلى...

طود التضحية...

ومنبع الرحمة ...

والدتي العزيزة ...

حباً وعرفاناً

إلى...

الذي رحل ...

وعينه ترنو ...

من العالم الآخر...

والدي العزيز ...

وفاءً واعتزازاً

كما

ولدكم

المحتويات

اسم الموضوع	الصفحة
المقدّمة	١ـ٣
التمهيد: التمثيل والاستشهاد النحوي بين سيبويه والنحاة	٤ـ٢٦
التمثيل والاستشهاد في اللغة والاصطلاح	٥ـ٦
الفرق بين التمثيل والاستشهاد	٧ـ٩
النصوص في كتاب سيبويه	١٠ـ١٧
١ـ وفرة النصوص الشعرية بالقياس إلى النصوص القرآنية	١٠ـ١٢
٢ـ عدم العناية بنسبة النصوص في الكتاب	١٣ـ١٧
أنماط التعبير عن التمثيل في الكتاب	١٨ـ٢١
التمثيل في الفكر النحوي	٢٢ـ٢٩
الفصل الأول: التمثيل والتأويل النحوي في الكتاب	٣٠ـ٨٦
معنى التأويل وعلاقته بالتمثيل النحوي	٣١ـ٣٢
آليات التأويل النحوي	٣٣ـ٥٩
١ـ التقدير	٣٣ـ٤٧
٢ـ استبدال المفردات	٤٨ـ٥٢
٣ـ تأويل المفردات	٥٣ـ٥٤
٤ـ الإلغاء	٥٥ـ٥٧
٥ـ التقديم والتأخير	٥٨ـ٥٩
نظرية الأصل وأثرها في التمثيل النحوي	٦٠ـ٧٣
١ـ أصل التركيب	٦١ـ٦٥
٢ـ أصل الاستحقاق	٦٦ـ٦٨
٣ـ أصل الرتبة	٦٩ـ٧١
٤ـ أصل الصيغة في المعنى والوظيفي	٧٢ـ٧٣
العدول عن الأصل	٧٤ـ٨٦
١ـ الاتساع والاختصار	٧٤ـ٧٧

٢ــ التعدية

٣ــ الضرورة الشعرية

٤ــ المقام(سياق الحال)

التمثيل والنظام النحوي

١ــ العلامة الإعرابية

٢ــ الرتبة

٣ــ الصيغة

٤ــ التضام

٥ــ الأداة

أثر المقام في الدلالة على المعنى الوظيفي

تعدد التمثيل النحوي

التمثيل النحوي وصلته بالدلالة

المسوغات الدلالية للتمثيل

١ــ التفسير الدلالي على مستوى المفردة

٢ــ التفسير الدلالي على مستوى التركيب

دلالة التركيب بين البنية الظاهرية والتمثيل النحوي

١ــ موقع الدلالة من التركيب

٢ــ الأهمية الدلالية للبنية الظاهرية في التصنيف النحوي عند سيبويه

أ ــ البدل

ب ــ المفعول المطلق

فهرست المصادر

إقرار لجنة المناقشة

نشهدُ نحن رئيس و أعضاء لجنة المناقشة أنَّنا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ(**التمثيل النحوي في كتاب سيبويه**)، وناقشنا الطالب(**علاء عمار جواد**) في محتوياتها، وفي ما له علاقة بها ونعتقد أنَّها جديرة بالقبول لنيل درجة ماجستير في اللغة العربية وآدابها بتقدير (جيد جداً) .

التوقيع:
الاسم : أ.م.د. سعاد كريدي كنداوي
عضواً
التاريخ : ١٦ / ٨ / ٢٠٠٧

التوقيع:
الاسم: أ.د. علي ناصر غالب
رئيساً
التاريخ: ١٤/ ٨/ ٢٠٠٧

التوقيع:
الاسم : أ.م.د. جواد كاظم عناد
عضواً ومشرفاً
التاريخ : ١٠/ ٨ / ٢٠٠٧

التوقيع:
الاسم: أ.م.د. لطيف حاتم عبدالصاحب
عضواً
التاريخ: ١٩/ ٨/ ٢٠٠٧

صدَّقها مجلس كلية التربية بجامعة القادسية

أ.د. سعيد عدنان المحنة
عميد كلية التربية

التوقيع:
الاسم : أ.د. سعيد عدنان المحنة
عميد الكلية
التاريخ: / / ٢٠٠٧

المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ حمدَ الشاكرين والصلاة والسلام على الرسول الأمين محمد وآله الطيبين الطاهرين وصحبه الميامين:

أمّا بعد، فلا يخلو البحث العلمي في أيِّ مجالٍ من المجالات من أداةٍ تحليلية يستعين بها الباحث في عمله من أجل تحصيل المعرفة، والنحو العربي بوصفه علماً قائماً لا يخرج عن هذا السَّمْت، فقد برع النحاة في إيجاد الوسائل التحليلية التي تعينهم على وضع قواعد للكلام العربي، للحفاظ على هذه اللغة التي شرّفها الله تعالى بأن جعل كتابه الكريم ينطق بها، واللافت للنظر أنّ إيجاد النحاة للوسائل التحليلية لم يكن ارتجالاً، وإنما هو إيجاد خاضع لفهم دقيق لموضوع المعرفة، ودراية بطبيعة الأداة المستخدمة.

والتمثيل النحوي آلية من هذه الآليات التحليلية ، عمد إليها النحويون جميعاً، ولا سيما سيبويه الذي جُعِلَ التمثيل في كتابه مدارَاً لهذا البحث.

وقد شَرعتُ بعد التوكل على الله تعالى أجول بفكري بين صفحات الكتاب أقرؤهُ المرّة تُلْوَ المرّة، مستفهماً مرّةً، ومحللاً أُخرى ، وبعد أن اكتملت لديَّ مادة البحث وزعتها على ثلاثة فصول، يسبقهن تمهيد وتتلوهن خاتمة.

وخُصِّص التمهيد بالمعنى اللغوي والاصطلاحي للتمثيل، والتفريق بينه وبين مصطلح آخر شاع في المدوّنة النحوية ، أعني الاستشهاد إلى جانب مسائل أخرى تتصل بمنهج سيبويه في علاج النصوص التي تعدُّ مجالاً للتمثيل والاستشهاد ، والتعريف وبأهم المصطلحات التي عبّر سيبويه بها عن التمثيل النحوي، وبأهمية التمثيل في الفكر النحوي بوصفه آليةً تحليليةً دعت إليها طبيعة النظام النحوي.

أمّا الفصل الأول، فقد تكلّمتُ فيه على صلة التمثيل بالتأويل النحوي مبيناً أهم الآليات التأويلية التي اشتركت في إنتاجه، وعلى أهم المقولات النظرية للأصل والفرع في النحو العربي بوصفها موجهاتٍ كان لها أثرٌ في صياغة التمثيل النحوي الخاص بكلّ تركيب ، مشيراً إلى أهم العوامل التي تقف وراء خروج التركيب عن مستواه المثالي.

وتطرقتُ في الفصل الثاني إلى الدوال النحوية في ضوء التمثيل النحوي كالعلامة الإعرابية، والصيغة، والرتبة، وغيرها، إذ كانت هذه الدَّوال علامات على معرفة المعنى الوظيفي، ومن ثمَّ يمكن أن يُلحظ بينها وبين التمثيل النحوي نحوٌ من التأثّر والتأثير، ويتجلّى هذا في تعدده في التركيب الواحد الذي أفردتُ له فقرة في هذا الفصل.

أمّا الفصل الثالث ، فقد بحثتُ فيه أثر الدّلالة في صياغة التمثيل النحوي ، وقد أشرتُ فيه إلى احتفال سيبويه بدلالة التركيب وعنايته بها بخلاف من ذهب من الباحثين المحدثين إلى أنّ النحاة لم يعيروا لدلالة التركيب أهمية في عملهم.

وفي الخاتمة أودعتُ ملخصاً للقضايا التي حاولتُ علاجها في كل فصل من الفصول موضحاً أهم النتائج التي توصلتُ إليها في هذه القضايا.

وفي الختام أشكرُ الله شكر الحامدين على ما أسبغ عليَّ من نعمة إنجاز هذا البحث ، الذي لم يكن له أن يتمَّ لولا رعاية أستاذي المشرف الدكتور جواد كاظم عناد الذي لم يألُ جهداً، ولم يدّخر وسعاً في توجيه الباحث وتقويم البحث شاكراً له طولَ أناتهِ وسعةَ حلمهِ ، فله منّي كُلَّ عرفانٍ وامتنانٍ، وأسأل الله أن يَمُدَّ في عمره وأن ينفعنا به، وأشكر لأستاذي الدكتور لطيف حاتم الزاملي الذي كان له الفضل في وضع اللبنة الأولى للبحث بإشارته عليَّ دراسة هذا الموضوع، وأشكر أيضاً لكلٍّ من وقف إلى جانبي وشجعني وذلّلَ السبل أمامي في سبيل إنجاز البحث من الأهل والأصدقاء ، وأشكر لمكتب المستقبل والمهندس حسن صبيح على مساعدته في طبع الرسالة ، ويبقى هذا العمل محتاجاً إلى ما يجود به الخبير العلمي ولجنة المناقشة من تصويبات تقوّم اعوجاجه وتصلح فاسدهُ وتخرج غثّهُ عوناً للباحث وخدمةً للبحث عسى أن ينال القبول.

وخاتمة قولي أسال الله أن يوفّقني لما يحبّ ويرضى، وآخر دعواي أن الحمدُ للهِ رب العالمين.

التمهيد

التمثيل والاستشهاد النحوي بين سيبويه والنحاة

* التمثيل والاستشهاد في اللغة والاصطلاح
* الفرق بين التمثيل والاستشهاد
* النصوص في كتاب سيبويه

أنماط التعبير عن التمثيل في الكتاب

التمثيل في الفكر النحوي

التمثيل والاستشهاد في اللغة والاصطلاح:

اقترنت دلالة التمثيل في اللغة بالتصوير وإعطاء الشيء بُعداً مثالياً، يقال: **((مثّلتُ له كذا تمثيلاً إذا صوّرتُ له مثاله بكتابة وغيرها، ويُقال: مثّلتُ بالتثقيل والتخفيف إذا صوّرتَ مثالاً))**[1].

والمثالُ أيضاً: **((المقدارُ، وهو من الشّبه، والمثَلُ ما جُعل مثالاً أي مقداراً لغيره يُحذى عليه والجمع المُثُل وثلاثةُ أمثلة ومنه أمثلةُ الأفعال والأسماء في باب التصريف))**[2] .

وهو كذلك : **((القالبُ الذي يقدّر على مثله))**[3] .

يتبين من ذلك أنّ الدلالات اللغوية للتمثيل هي:

الأولى: التصوير، فالتمثيل النحوي هو تصوير النظام النحوي بأشكال كلامية مختلفة منطوقة أو مكتوبة.

الثانية: المقدار، أي: إنّ الأمثلة النحوية هي نماذج كلامية مثالية تمثل خصائص النظام النحوي ، تأخذ النماذج الكلامية الأخرى في ضوئها أبعادها النظامية.

الثالثة: الهيئة ، وهو ما يعني أنّ التمثيلات النحوية هي صورٌ يعرف في ضوئها المستوى النظامي لهذه الأشكال.

ولا يخفى التقارب الشديد بين الدلالتين الثانية والثالثة إذ إنّ كليهما تفترضان أشكالاً كلامية بلحاظ التمثيل النحوي ، ويمكننا الجمع بين دلالتين من هذه الدلالات، فتصوير النظام بأشكال منطوقة أو مكتوبة هي مقاديرُ أو هيئاتُ الأشكال الكلامية الأخرى.

أمّا الاستشهاد ، فإنّ دلالته مرتبطة بما يفيد العلم على سبيل القطع واليقين، **((فالشهيدُ: الحاضرُ والشاهدُ: العالم الذي يبيّن ما علمه ، و استشهدهُ: سألهُ الشهادةَ ، واستشهدتُهُ على كذا فشهد عليه أي: صارَ شاهداً ، وشهد له كذا بكذا شهادة ، أي: أدّى ما عنده من الشهادة ، فهو شاهدٌ ، والشهادةُ: خبرٌ قاطعٌ، والمشاهدةُ: المعاينةُ))**[4].

---

[1] لسان العرب، ابن منظور (مثل): ١١/٦١٢، دار صادر، بيروت، د.ت
[2] المصدر السابق (مثل): ١١/٦١٢
[3] المصدر السابق (مثل): ١١/٦١٢
[4] المصدر السابق (شهد): ٣/٢٣٩-٢٤٠

يتبين من ذلك أنَّ المعنى اللغوي للاستشهاد قائمٌ في الأصل على الإدراك الحسي للمشهود من خلال المعاينة ، ومنه اكتسب دلالته على القطع ، واعتمد في إقامة الدليل على إثبات شيء ، أوَ نفيه.

أمّا في الاصطلاح:

فإنَّ التمثيل: ((**هو الجزئي الذي يُذكر لإيضاح القاعدة وإيصاله إلى فهم المستفيد، كما يقال: الفاعلُ كذا، ومثاله زيدٌ، في : ضَرَبَ زيدٌ**))[١].

فالمثال غايته إيضاح القاعدة النحوية ، وهو كما في التعريف يفترض متعلماً للغة يراد إيصال قوانين اللغة إلى ذهنه ، فهو إذن محاكاةٌ للكلام العربي الفصيح عن طريق الاستعانة بقوانينه وأنظمته.

أمّا الشاهد، ((**فهو الجزئي الذي يُستشهد به في إثبات القاعدة لكون ذلك الجزئي من التنزيل ، أو كلام العرب الموثوق بعربيتهم**))[٢] .

وبهذا يكون الاستشهاد النحوي هو إيراد الشواهد والنصوص التي تفيد اليقين والقطع على الاستعمال اللغوي للعرب في عصور معينة زمنياً ، وهي بذلك تصلح لبناء القواعد النحوية وإطلاق الأحكام، فأمكن محاكاتها والنسج على منوالها بعد إعمال التجريد عليها ، ذلك أنَّ: ((**الشاهد يجب أن يكون نصاً فيما يستشهد به، ولا يكون محتملاً لغيره**)).[٣]

والنظر إلى اللغة على وفق محددات زمانية ومكانية مثلت أُسَّ التعبير عن خصائص النظام اللغوي الذي سعى النحاة إلى اكتشافه هو لأنَّها كانت الأداة لفهم القرآن الكريم ، والوصول إلى مكنون إعجازه بعد أن انتقلت الثقافة العربية من الشفاهية إلى التدوين.

وبهذا يكون الشاهد هو المستوى الكلامي الذي تستمد منه قواعد اللغة، لكونه يمثل مرحلة النقاء اللغوي ، أمّا التمثيل فهو المستوى الكلامي الموضح والمفسر للقواعد النحوية ، إذ إنَّه الأداة التحليلية الرئيسة في اكتشاف النظام .

---

(١) كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي : ٣/١٣٤٠ ـ ١٣٤١، دار صادر، بيروت ، د.ت
(٢) المصدر السابق: ٢/٧٣٨
(٣) المصدر السابق: ٣/١٣٤١

الفرق بين التمثيل والاستشهاد:

يثير إيراد مصطلحي التمثيل، والاستشهاد في الدراسات اللغوية سؤالاً عن الفرق بين المصطلحين، إذا ما علمنا أنَّ ثمة تداخلاً في الاستعمال بين المصطلحين ، فالبغدادي ت (١٠٩٣هـ) يشير في خزانة الأدب إلى استعمال الأمثلة بدلاً من نماذج الاستشهاد، قال: ((**قال أبو إسحاق: إذا تأملتَ الأمثلة من كتاب سيبويه تبينت أنَّه أعلم الناس باللغة**))[١].

وقال أيضاً فيما نقله عن غير واحد من العلماء: ((**إنَّ المفتشين من أهل العربية ومن له المعرفة باللغة تتبعوا على سيبويه الأمثلة فلم يجدوه ترك من كلام العرب إلاّ ثلاثة أمثلة منها الهندلع وهي بقلة والدرداقس وهو عظم في القفا، وشمنصير وهو اسم أرضٍ**))[٢].

أمّا في الدراسات الحديثة، فنجد أنَّ الباحثين يوردون تعريفات متقاربة لكلا المصطلحين ، فصاحب معجم المصطلحات النحوية والصرفية يورد تعريفات لا تسلم من التداخل، إذ يقول في تعريف الشاهد: ((**هو قولٌ عربي لقائل موثوق بعربيته يورد للاحتجاج والاستدلال به على قولٍ أو رأي**))[٣].

أمّا المثال فقال عنه: ((**ما يستدل به على القاعدة النحوية من جملة أو تراكيب أو كلمة**))[٤]، ولا يخفى ما في التعريفين من تقارب حتى أنّه ليصعب أن يفرّق بينهما إذ إنَّ كلا المصطلحين يورد للاستدلال به كما صرّح صاحب التعريفين ، لذلك كان حريّاً بنا أن نفرِّق بين المصطلحين لنتبين كلاً منهما، إلاّ أنَّنا قبل أن نبدأ بذلك لابُدَّ من الإشارة إلى أنَّ ثمة التقاءً بين المصطلحين، فكلُّ ما يصلح للاستشهاد يصلحُ للتمثيل ، أي: إنَّ النصوص التي يُستشهد بها في اللغة يمكن أن تُستخدم لإيضاح القاعدة النحوية وليس العكس، فليس كل ما يُذكر لإيضاح القاعدة النحوية يمكن أن يُستشهد به، فالعلاقة بينهما علاقة عموم وخصوص باصطلاح المناطقة، فالتمثيلُ أعمُّ من الاستشهاد[٥].

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر البغدادي : ٣٧٠/١، تح :عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، ط٣، القاهرة ١٩٨٩،

(٢) المصدر السابق:٣٧٠/١

(٣) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد سمير اللبدي :١١٩، دار الرسالة، ط١، بيروت، ١٩٨٥

(٤) المصدر السابق: ٢٠٨

(٥) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون: ١٣٤١/٣

أمّا الفرق بينهما فيتمثَّل في:

١ــ الوظيفة التي يؤديها كلٌّ منهما، فالغرض من التمثيل إيضاح القواعد النحوية وشرحها، أمّا الاستشهاد، فالغرض منه إثبات هذه القواعد عن طريق الاعتماد على نصوص معينة في الدراسة((**فهما بالنظر إلى الغرض متباينان**))[١].

٢ــ مستوى النصوص المعتمد عليها في كلٍّ منهما، فالتمثيل لا يقتصر على مستوًى معينٍ فهو يشمل الأمثلة التعليمية المصطنعة كما يشمل القرآن، والحديث، وفصيح الشعر والنثر، فهو غير محدد بمستوًى معين من الأداء، أمّا الاستشهاد فهو مرتبط بمستوًى معينٍ من النصوص يتمثل بالقرآن والحديث وبكلام العرب الذين يحتج بهم من شعر ونثر، لا يتعداه إلى غيره من المستويات[٢].

٣ــ الزمان والمكان، فالتمثيل لا يحدّه عصر معين فيمكن أن يمثل بنصوص من العصر الجاهلي أو الإسلامي، كما يُمثل بنصوص من العصور التي تليهما إلى هذا العصر، أمّا الاستشهاد، فإنّه مرتبط بزمن يعبّر عنه بزمن النقاء اللغوي قوامه قرن ونصف قبل الإسلام ومثله بعده في الحواضر، أمّا في البادية فقد امتد إلى نهاية القرن الرابع من الهجرة ، وآخر شاعر احتج بشعره هو إبراهيم بن هرمه ت (١٧٦ هـ)[٣] ، أمّا المكان فإنَّ التمثيل النحوي غير خاضعٍ لقيد فيه ذلك أنَّه ما دامت الغاية منه هي الإيضاح والتفسير، فإنَّه بالإمكان الاعتماد على النصوص الكلامية من أيِّ بيئة كانت طالما توافرت فيها شرائط الإيضاح والبيان، في حين حدَّدَ النحاةُ الاستشهاد ببعض القبائل العربية التي لم تختلط بالأقوام الأخرى غير العربية وظلت اللغة عندهم نقية، وهذه القبائل هي قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، أمّا القبائل العربية الأخرى فلم يأخذوا عنها، لأنَّهم عدُّوها قبائل اختلطت بالأقوام والشعوب الأخرى من غير العرب ، ولهذا لم يأمنوا الأخذ منها[٤] .

نخلص من هذا كله إلى أنَّ الاستشهاد هو المصدر الرئيس لإثبات القواعد النحوية ومعرفتها اعتماداً على محددات معينة من ناحية الزمان والمكان والمستوى،

---

(١) كشاف اصطلاحات الفنون: ١٣٤١/٣

(٢) ينظر: المصدر السابق: ٧٣٨/٢

(٣) ينظر: الاقتراح في علم النحو، جلال الدين السيوطي: ٥٥ ، تح: د. احمد سليم الحمصي، د. محمد أحمد قاسم ، جروس برس ، ط١، د.م ، ١٩٨٨

(٤) ينظر: كتاب الحروف ، أبو نصر الفارابي : ١٤٧، تح : محسن مهدي ، دار المشرق ، بيروت ، د.ت

أمّا التمثيل، ((فهو شرحٌ للقواعد النحوية بأمثلةٍ دون أن تكون هذه الأمثلة المصدر الذي انبنت عليه واستحدثت منه))[1].

[1] أصول التفكير النحوي ، د. علي أبو المكارم : ٢٤٦، منشورات الجامعة الليبية ، ١٩٧٣

النصوص في كتاب سيبويه:

لا يخفى أنَّ مجال التمثيل والاستشهاد لدى النحاة هي النصوص الفصيحة، وما نريده هنا هو علاج بعض قضايا الاستشهاد التي لها أثرٌ فيما طرحه سيبويه ت(١٨٠هـ) من تمثيل لتلك النصوص التي استشهد بها، وللدلالة على هذا التداخل في التأثير نشير إلى قضية وردت في الكتاب، قال سيبويه: ((**وإنشادُ بعضهم للحارث بن نَهيكٍ**[١]:

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخُصومةٍ ومختبطٌ ممّا تُطيحُ الطوائحُ

لمّا قال: ليُبك يزيدُ، كان فيه معنى: ليَبْكِ يزيدَ،...، كأنَّه قال: لِيبْكِهِ ضارعٌ))[٢].

وقد اعترض أحدُ الباحثين المحدثين على رواية سيبويه للبيت على بناء الفعل المضارع للمجهول مستشهداً برواية للأصمعي وردت في كتاب (الشعر والشعراء) لابن قتيبة ت(٢٧٦هـ) على البناء للمعلوم[٣] ، أي: ليبكِ يزيدَ ضارعٌ، وهذا الاختلاف في الرواية له أثرٌ في ما طرحه سيبويه من تمثيل للبيت الشعري المتضمن تقدير فعلٍ، ذلك أنَّه على رواية سيبويه يكون اسم العلم نائب فاعل، والوصفُ مرفوعاً على تقدير فعلٍ مضمر، أما على رواية ابن قتيبة فلا إضمار ولا تقدير إذ يكون الاسم مفعولاً به مقدماً، والوصف فاعلاً مؤخراً، ويخلص الباحث من ذلك إلى نتيجةٍ مفادها أنَّ سيبويه يسخر الشعر العربي لبناء قواعده النحوية، ولم يكتف الباحث بذلك، بل وصف النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه ممن ذهبوا مذهبه في البيت بأنَّهم انجرفوا وراءه من غير رويَّة ولا أناة تتيح لهم التحقيق من صحة روايته[٤] .

والحقيقة هي أنّ الباحث لو تحرّى كيفية تعامل سيبويه مع نصوص الاستشهاد، والمعيار الذي اعتمد عليه في تقويم تلك التي تنتمي إلى دائرة الفصاحة، لأراح نفسه وأراحنا من هذه الاتهامات التي لم تقتصر على سيبويه فحسب، وإنَّما شملت حتّى النحاة الذين جاؤوا بعده على امتداد الزمن، ولعل أهم القضايا التي تتعلق باستشهاد سيبويه بالنصوص التي شكلت ملامح عامة في الكتاب هي:

---

(١) البيت للبيد العامري في شرح أبيات سيبويه للأعلم الشنتمري ، ينظر: شرح أبيات سيبويه ، الأعلم الشنتمري :٢٠٢/١، قدّم له وخرّج شواهده : د.عدنان محمد آل طعمة ، مؤسسة البلاغ ، ط١، بيروت ،١٩٩٩

(٢) الكتاب، سيبويه : ٢٨٨/١، تح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، ط٣، بيروت ، ١٩٨٣

(٣) ينظر: الشعر والشعراء، ابن قتيبة : ١٠٠/١-١٠١، تح: أحمد محمد شاكر، دار الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٣

(٤) ينظر: أبحاث في اللغة والنحو والقراءات ، د. محمود حسني مغالسة : ٥١ ، دار البشير، ط١ ، عمان ، ٢٠٠٢

١ــ وفرة النصوص الشعرية بالقياس إلى النصوص القرآنية:

يبدو أنَّ ظاهرة الاعتماد على الشعر في الدرس النحوي، ليس في كتاب سيبويه فحسب بل في جميع المصنفات النحوية، قد لفتت أنظار الباحثين[١] ، فكانت محلَّ نظرٍ ودراسة، واختلاف في الآراء حولها، وكان جوهر الخلاف يتعلق بطبيعة النظر إلى القرآن الكريم، فهو النص المُعْجز الذي فاق جميع النصوص الأخرى في الفصاحة وفي التعبير عن خصائص اللغة العربية، في حين أنَّ للشعر أسلوباً خاصاً من التعبير خاضع لضوابط الوزن والقافية ، ولهذا قد يخالف الشاعر قواعد اللغة الجارية في الكلام النثري، فكان الأولى بالنحاة الانكباب على النصوص التي تراعي قوانين اللغة في صياغتها بدلاً من النصوص الشعرية التي يعاد صياغتها على وفق نَسَقٍ مثالي لاكتشاف قوانين اللغة، وهذه الرؤية كانت منطلق الباحثين والدارسين في الاعتراض على ما سلكه النحويون ومنهم سيبويه من منهج أكثر من إيراد النصوص الشعرية وأقلَّ من النصوص القرآنية[٢] ، والذي يبدو أنّ هذه القضية يجب أن تفهم في ضوء الجذور الثقافية التي حكمت النظرة إلى هذين المصدرين[٣] ، فمنذ المحاولات الأولى لتفسير القرآن الكريم نجد أنَّ الأوائل اعتمدوا على الكلام العربي ــ الذي يمثل الشعر القمة فيه ــ في فهم القرآن وتفسيره، فابن عباس وضع اللبنات الأولى لهذا المنهج بقوله: ((**إذا قرأتم شيئاً من كتاب الله فلم تعرفوه فاطلبُوهُ في أشعارِ العربِ، فإنَّ الشعر ديوان العرب**))[٤] ، وقد مارس هذا المنهج بنفسه ((**فكان إذا سُئِلَ عن شيءٍ من القرآن أنشدَ فيه شعراً**))[٥] ، ويبدو أنَّ ما فعله ابنُ عباس نابع من وجهة نظر إلى ثنائية طرفاها النص المعجز الذي يمثله القرآن، والكلام العربي الذي يشكل بوابةً لفهم سرّ هذا الإعجاز، إذ ((**أدرك المسلمون الأوائل أنَّ**

---

(١) تنظر: الدراسة الإحصائية لعدد من المصنفات النحوية في كتاب الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار علوان النايلة: ٢٩ ، مطبعة الزهراء، ط١، بغداد، ١٩٧٦

(٢) ينظر: الرواية والاستشهاد باللغة ، محمد عيد : ٢٥٩ ـ ٢٦٢، عالم الكتب، القاهرة، د.ت

(٣) من محاضرة للدكتور جواد كاظم عناد ألقاها على طلبة الدراسات العليا في قسم اللغة العربية ، كلية التربية ـ جامعة القادسية في العام الدراسي ٢٠٠٤-٢٠٠٥م

(٤) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ابن رشيق القيرواني : ٣٠/١، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجميل، بيروت، د.ت

(٥) المصدر السابق، وينظر: مسائل نافع بن الأزرق لابن عباس في كتاب الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق ، عائشة عبد الرحمن: ٣٠٩ـ ٦٠٠ ، دار المعارف، ط٣ ،القاهرة، د.ت

النص غير منعزل عن الواقع، ومن ثمَّ لم يجدوا حرجاً في فهم النص على ضوء النصوص الأخرى خاصة الشعر))[١].

وبهذا يظهر الشعر قيمةً لا يمكن الاستغناء عنها في دراسة القرآن الكريم، وموجهاً مهماً في فهمه لما يشغله من مكانة، ذلك أنَّ: ((**الشعر ديوان العرب، وبه حفظت الأنساب، وعرفت المآثر ومنه تعلمت اللغة،وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله ــ جل ثناؤه ــ وغريب حديث رسول الله ــ صلعم ــ وحديث صحابته والتابعين**))[٢] ، فالشعر يمثل هوية الأمة، فلا غرو إذن من الاعتماد عليه في فهم القرآن الكريم، وقد استقر هذا المنهج في الدراسة العربية وتمكن بمرور الزمن، واشتد أثره حتى إذا ما وصلنا إلى الدراسات الإعجازية، نجد الباقلاني ت(٤٠٣هـ) يعتمد منهجاً قائماً على هذه النظرة للنص المقدس وكلام العرب[٣] ، فهو يرى أنَّ هذا المنهج يحقق الغاية التي لخَّصها بقوله: ((**ليُعرفَ محلُّ القرآن وليُعلمَ ارتفاعُهُ عن مواقع هذه الوجوه وتجاوزه الحد الذي يصح أو يجوز أن يوازن بينه وبينها**))[٤].

ويجعل عبد القاهر الجرجاني ت(٤٧١ هـ) من الشعر الأداة الأساسية لفهم القرآن الكريم بوصفه نصاً لغوياً له من آليات الامتياز ما هو متوافر في النصوص البشرية العالية ومنها الشعر، قال: ((**وذاك أنّا إذا كنا نعلم أنَّ الجهة التي منها قامت الحجة بالقرآن وظهرت وبانت وبهرت هي أن كان على حدٍّ من الفصاحة تقهر عنه قوى البشر ومنتهياً إلى غايةٍ لا يُطمح إليها بالفكر وكان محالاً أن يُعرف كونه كذلك إلاّ من عرف الشعر الذي هو ديوان العرب وعنوان الأدب والذي لا يُشك أنَّه كان ميدان القوم إذا تجاروا في الفصاحة والبيان وتنازعوا فيهما قصب الرهان**))[٥] ، ولهذا نجده يفرد فصلاً في كتابه دلائل الإعجاز ((**في الكلام على من زهد في رواية الشعر وحفظه وذم الاشتغال بعلمه وتتبعه**))[٦] ، وسيبويه بوصفه جزءاً من الحركة العلمية والثقافية داخل منظومة الثقافة العربية الإسلامية تأثر بهذا الموجه

---

(١) مفهوم النص دراسة في علوم القرآن ، د. نصر حامد أبو زيد : ٤١ ، المركز الثقافي العربي، ط٣، بيروت ـ الدار البيضاء، ١٩٩٦
(٢) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية ، أحمد بن فارس : ٢٧٥، تح: مصطفى الشويمي ، مؤسسة بدران ، بيروت، ١٩٦٣
(٣) ينظر: إعجاز القرآن، الباقلاني : ٦ ، تح: احمد صقر، دار المعارف ، ط٥، القاهرة، د.ت
(٤) المصدر السابق: ٦
(٥) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني : ١٧، تح: د. عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ٢٠٠١
(٦) المصدر السابق: ١٨

الذي حكمها، إذ قال: ((**ولكنَّ العبادَ إنَّما كُلِّمُوا بكلامِهِم وجاءَ القرآنُ على لغتِهِم وعلى ما يَعْنُون**))[١] ، فليس غريباً أن نرى هذه الكثرة في النصوص الشعرية على حساب النصوص القرآنية في كتاب سيبويه.

٢ــ عدم العناية بنسبة النصوص في الكتاب:

لمّا كان مجال عمل النحوي في سعيه لاكتشاف النظام اللغوي هي النصوص الكلامية، فلا بُدَّ من دراسة هذه النصوص في زمنٍ معين يمثّل النقاء اللغوي ، من هنا نجدُ أنَّ فصاحة النص كانت الشغلَ الشاغل لمن درس النحو العربي، إذ يُعتمد عليها في إطلاق الأحكام، كما أنَّ سلامة ما يطرحه النحاة من تفسير لهذه النصوص له صلة وثيقة بالوثاقة من النص من جهة الفصاحة، لهذا نجد أنَّ المتأخرين من النحاة قد وضعوا ضابطةً لعملهم تقول: أنَّه ((**لا يجوز الاحتجاج بشعرٍ أو نثرٍ لا يعرف قائله**))[٢] ، وذلك احترازاً من ((**أن يكون لمولدٍ أو من لا يوثق بفصاحته، ومن هذا يعلم أنَّه يحتاج إلى معرفة أسماء الشعراء وطبقاتهم**))[٣] ، فمعرفة اسم القائل لابُدّ منها للتأكد من أنَّ النص الذي يعتمده النحوي في الدراسة ينتمي إلى عصر النقاء اللغوي، أمّا سيبويه، فإنَّنا نجده قد اعتمد على منهج آخر قوامه عدم الاعتناء بنسبة النصوص إلى قائليها، ولمّا كانت النصوص المعتمد عليها في الكتاب هي:

ــ القرآن الكريم

ــ القراءات القرآنية

ــ الشعر العربي

ــ منثور العرب من أقوال وأمثال

وإذا استثنينا القرآن الكريم، لأنّ سيبويه أشار إلى الآيات الكريمة التي أوردها، وكذلك الأمثال من النثر، لأنَّها نتاج المجتمع ولا يعرف قائلها بالتحديد، فإنَّ أغلب النصوص الباقية لم ينسبها سيبويه إلى قائليها، وإذا أخذنا هذه النصوص ابتداءً من

---

(١) الكتاب: ٣٣١/١

(٢) الاقتراح: ٥٥

(٣) المصدر السابق:٥٥

الأكثر وروداً وهو الشعر العربي نجد أنَّ سيبويه لم ينسب أكثرها، وإلى هذا أشار البغدادي بقوله: ((**وأمّا الأبيات المنسوبة في كتابه إلى قائليها فالنسبة حادثة بعده اعتنى بنسبتها أبو عُمَر الجرمي، قال الجرمي: نظرتُ في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً، فأمّا ألف فعرفت أسماء قائليها فأثبتها، وأمّا خمسون فلم أعرف أسماء قائليها**))[١] ، ولا نستطيع أن نمضي مع البغدادي، فنقرر أنَّ سيبويه لم ينسب الأبيات جميعها في كتابه، إذ ((**من ينعم النظر في نسبة الشواهد في الكتاب، يَرَ أنّ سيبويه لم يغفل نسبة جميع الشواهد إلى قائليها كما ذُكر، فربما نسب منها ما توثق به نسبته**))[٢] ، فنسبته للشواهد واضحة جليّة في عدد من المواضع[٣] كما في قوله : ((**قال العجَّاج ... ، أو قال خُفَاف بن نُدْبة ...، أو قال الأعشى...**))[٤] ، أمّا الأبيات التي لم تكن من نسبة سيبويه فمنها ما ورد من نحو ((**ومثل ذلك قول الشاعر وهو لبعض السعديين...، أو وسألته عن قوله وهو الراعي...**))[٥].

يتبين من ذلك أنَّ سيبويه لم يهمل نسبة جميع الأبيات في الكتاب، بل نسب قسماً منها، إلاّ أنَّ ما لم ينسبه كان الجزء الأكبر منها.

أمّا القراءات القرآنية فلم ينسب الكثير منها، إذ اكتفى بإيراد عبارات منها، ((**قراءةُ بعض القرّاء...، أو وقد قَرَأَ أُناسٌ...، أو وقد قَرَأَ بعضهم...**))[٦] ، وغيرها من العبارات، وما نسبه منها قليلٌ جداً[٧] .

وإذا كان سيبويه نسب بعض الأبيات والقراءات القرآنية، فإنَّ الأحاديث الشريفة لم ينسب أيّاً منها، وإنّما قدّم لها بعبارات مشعرة أنَّها من كلام العرب[٨] من نحو: ((**ومثلُ ذلك...، وأمّا قولهم ...**))[٩].

---

[١] خزانة الأدب: ٣٦٩/١
[٢] الشواهد والاستشهاد في النحو: ٩٣
[٣] ينظر: المصدر السابق:٩٣
[٤] ينظر: الكتاب: ٢٦/١ ، ٢٧، ٣٢
[٥] ينظر: المصدر السابق: ١٧٩/٢، ١٨٠
[٦] ينظر: المصدر السابق: ٥١/١، ١٤٤، ١٤٨
[٧] ينظرعلى سبيل المثال: المصدر السابق: ٩٥/١، ٤٣/٢
[٨] ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، د. خديجة الحديثي: ٧٨ ، دار الطليعة ، بيروت، ١٩٨١
[٩] ينظر على سبيل المثال الكتاب: ٧٤/١، ٣٢٧، ٣٢/٢، ٣٩٣

ويبدو أنَّ عدم نسبة الأحاديث في الكتاب أحد أسباب القول إنّ النحاة المتقدمين استبعدوا الحديث من الاستشهاد في تلك الحقبة وكان أوّل من أثار هذه القضية أبو حيان الأندلسي ت(٧٤٥هـ) في نقده لمنهج ابن مالك ت(٦٧٢ هـ) في الإكثار من الاستشهاد بالحديث الشريف[١] ، وتابعه في ذلك عدد من المحدثين [٢].

ويتضح من ذلك كلّه أنَّ عدم العناية بنسبة النصوص في الكتاب هي منهج عام يمتد إلى أغلبها ولا يقتصر على نوعٍ دون الآخر، وهذا يعني أنَّ تقويم سيبويه للنص من جهة الفصاحة مختلف عمّن جاء بعده من النحاة المتأخرين، الذين كانت معايير الفصاحة عندهم تعتمد على معرفة القائل على وجه التحديد، ويبدو أنَّ عدم نسبة النصوص في الكتاب يرجع الى أسبابٍ منها:

١ــ إنّ معيار الفصاحة لم يكن متعلقاً بالقائل بل كان موجهاً للنص[٣] ، وكان هذا المعيار يعتمد على شهرة النص، وإلى ذلك أشار البغدادي بقوله: **((وزعم بعض الذين ينظرون في الشعر أنَّ في كتابه أبياتاً لا تُعرف فيقال له لسنا ننكر أن تكون أنت لا تعرفها ولا أهل زمانك، وقد خرج كتاب سيبويه إلى الناس والعلماء كثير والعناية بالعلم وتهذيبه أكيدة ونُظر فيه وفُتّش فما طعن أحد من المتقدمين ولا ادّعى أنّه أتى بشعرٍ منكرٍ، وقد روى في كتابه قطعة من اللغة غريبة لم يدرك أهل اللغة معرفة جميع ما فيها ولا ردّوا حرفاً منها))**[٤].

ولهذا لم يكن مخلاً بفصاحة النص لدى سيبويه أن يكون قد صنعه النحويون[٥] ، أو أن يكون منسوباً إلى أكثر من قائل[٦] ، إذا كانت هذه النصوص دائرةً في مجتمعٍ فصيحٍ، وبهذا فإنّ: **((ما نلاحظه من أنَّ كثيراً من الشواهد لم يعرف قائلها على وجه التحديد، أو أنَّها أسندت إلى أكثر من قائل فإنَّ هذا لا يقلل من حضور هذا المبدأ الأساس الذي كان ماثلاً في أذهان القدماء إذا رأوا أنّ نصوصاً من هذا القبيل تصلح للاستشهاد بها على تلك الفترة لصحة انتمائها إليها وإلى البيئات**

---

[١] ينظر: الاقتراح: ٤٠
[٢] ينظر: أصول التفكير النحوي: ٣٩ ، الرواية والاستشهاد باللغة: ١٣
[٣] ينظر: سيبويه حياته وكتابه ، د. خديجة الحديثي : ١٥٤، دار الحرية، بغداد، ١٩٧٥
[٤] خزانة الأدب: ٣٧٠/١
[٥] ينظر: الكتاب: ٦١/٣
[٦] ينظر: على سبيل المثال قول الشاعر: بدا لي أني لستُ مُدركَ ما مضَى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا
فقد نسبه سيبويه إلى زهير بن أبي سلمى وصرمة الأنصاري، الكتاب: ١٦٥/١، ٣٠٦

اللغوية التي كان يحتج بلغتها وليس مهماً بعدئذٍ من قائلها لتحقيق هذا الغرض اللغوي))[١].

٢ــ أثر السماع في التغاضي عن نسبة النص، فأخذ النص من بيئته الفصيحة تغني عن معرفة اسم القائل من ذلك ما أورده سيبويه من عبارات نحو: **سمعنا من يُوثَقُ بعربيتِه...، أو قال قوم تُرضى عربيتُهُم...، أو حدَّثنا من لا نَتَّهِمُ...**[٢].

فغاية معرفة القائل هي التأكد من انتماء النص إلى دائرة الفصاحة، وإذا أخذ النص سماعاً، لم تعد هناك بنا حاجة إلى معرفة القائل.

٣ــ وهناك قضية متعلقة بالحديث الشريف، هي إيراده بأكثر من صيغة في الموضع، وذلك يعود إلى سعي سيبويه إلى الاستفادة من الإمكانيات النحوية التي توافرت عليها النصوص الشريفة، ففي قوله: ((**سبوحاً قدّوساً ربَّ الملائكةِ والروحِ**))[٣] ، يرى سيبويه أنّ النصب على الفعل: أذكرُ سبّوحاً قدوساً، كما يشير إلى الرفع بقوله: ((**ومن العرب من يرفع فيقول: سبُّوحٌ قدّوسٌ ربّ الملائكةِ والروحِ، كما قال: أهلُ ذاك وصادقٌ واللهِ**))[٤].

فسيبويه يورد الحديث بأكثر من صيغة توافرت على وجوه مختلفة للإعراب، ففي الوقت الذي كانت الرواية الأولى النصب على المفعول به، كانت رواية الرفع تشير إلى أنَّ الاسم مرتفع على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف، وبهذا الرفع يبيّن سيبويه الإمكانيات التعبيرية المختلفة التي توافر عليها النص من خلال عرضه على وجوه الإعراب المختلفة، لخدمة التحليل، ونحن في هذا المجال لا نعدم أن يكون عدم إشارة سيبويه إلى الحديث الشريف صدًى لحالة الجفاء والتحفظ التي كانت تمثل العلاقة بين النحاة والمحدّثين نتيجة للصراع بين المعتزلة أصحاب النظر العقلي الذين اعتمدوا منطق أهل الكلام، والمحدِّثين الذين اعتمدوا على منهج قوامه الاعتماد على المروي وأنَّ النحاة مالوا إلى الطرف الأول بسبب اعتمادهم على أحكام العقل في صناعة النحو[١] ، بل ربما كان مسوّغاً لسيبويه لأن يتحرر من الحرص الديني

---

(١) بحوث في الاستشراق واللغة ، د. إسماعيل أحمد عمايرة: ٧٣ ، دار وائل للنشر، ط٢، عمان، ٢٠٠٣

(٢) ينظر الكتاب:١/ ١٥٥، ١٨٢، ٢٤٥

(٣) المصدر السابق: ٣٢٧/١،أشارت الدكتورة خديجة الحديثي إلى أنّ هذا النص هو من الأحاديث التي استشهد بها سيبويه في الكتاب ، ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف : ٧٦-٧٧

(٤) المصدر السابق ٣٢٧/١، وينظر أيضاً على سبيل المثال: ٣٢/٢، ٣٩٣، ٢٦٨/٣

الذي يصبغ التعامل مع النصوص من ناحية التوثيق، إلاّ أنَّ ما حدا بنا على تعليل عدم ذكر نسبة الحديث بذلك ما رأيناه من التزامه إيراد الأمثلة التي استعملها في الكتاب بأكثر من صيغة[٢] ، ولهذا كان حريّاً بنا أن نعلل له بما نراه من ظواهر مشتركة في النصوص لأنَّ غايتنا في هذه الفقرة هي النصوص، وليس الحديث بمفرده.

---

[١] هذا الرأي أوردته الدكتورة خديجة الحديثي ونسبته للدكتور محمد ضاري حمادي وتبنته وقوّته في كتابها موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٤٠٥ ـ ٤٢٢

[٢] ينظر: الفصل الثاني، تعدد التمثيل النحوي: ١٢٨

أنماط التعبير عن التمثيل في الكتاب:

أورد سيبويه في الكتاب صيغاً عدّة للإشارة إلى التمثيل النحوي بوصفه آليةً ذهنيةً لتفسير الكلام وتحليله، تمثلت هذه الأنماط في الآتي:

الأول: هو ما أشار فيه سيبويه إلى أنَّ ما أورده من عبارات وتراكيب هي: **تمثيلٌ لا يُتَكلَّمُ بـه**[١] ، فالغرض منه هو تفسير الكلام، قال سيبويه في كلامه على المفاعيل المطلقة في باب الدعاء: **((وقال**[٢]**:**

ثمَّ قالوا: تحبُّها قُلتُ بهراً عَدَدَ النجمِ والحصى والتُّرابِ

كأنَّه قال: جَهداً، أي: جهدي ذلك،...، وما جاء منه لا يظهر له فعلٌ فهو على هذا المثال نصبٌ، كأنَّك جعلتَ بهراً بدلاً من بَهَرَكَ اللهُ، فهذا تمثيلٌ ولا يُتكلَّمُ به))[٢].

فالقول إنّ البنية (بهراً) منتصبةٌ على أنّها مفعولٌ مطلقٌ يستلزم عنه تقدير فعلٍ ناصبٍ له، وهو الذي أشار سيبويه إلى أنّه تمثيلٌ لا يُتكلم به، أي إنَّ ما ذكره هو تفسير للكلام لغرض وضعه في نسق مثالي يمكّن من اكتشاف النظام النحوي، وسيبويه بذلك يشير إلى الفرق بين العبارة الأصلية الجارية في التداول والعبارة الشارحة التي الغاية منها إقامة النظام، فمعنى أنَّ التمثيل لا يتكلم به أنّه ضربٌ من**((الاستدلال الذهني المستند إلى نظام اللغة وغايتها))**[٣].

ومن أمثلته أيضاً قول سيبويه في باب المصادر الواقعة حالاً: **((ومثل ذلك قول الشاعر، وهو زهير بن أبي سلمى**[٤]**:**

فلأياً بلأيٍ ما حملنا وليدَنا على ظهرِ محبوكٍ ظماءٍ مفاصله

كأنَّه يقول: حملنا وليدَنا لأياً بلأيٍ، كأنَّه يقول: حملناه جَهْداً بعد جَهْدٍ، هذا لا يُتكلَّم به ولكنَّه تمثيلٌ))[٥].

---

(١) ينظر على سبيل المثال: الكتاب: ٧٢/١، ٨٣، ١٠٣، ٣٢٣، ٣٥٣، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٩٢، ٤٢٧

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه :٤٢٣، بعناية: محمد محيي الدين، مطبعة السعادة ، د. م ، د. ت

(٣) الكتاب : ٣١١/١-٣١٢

(٤) أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه، لطيف حاتم الزاملي : ٢٤، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣

(٥) ينظر: ديوان زهير بن أبي سُلمى:١٣٣، دار الكتب ، د.م ، ١٣٦٣هـ

(٦) الكتاب: ٣٧١/١

فسيبويه يمثل للبيت الشعري لإيضاح انتصاب المصدر على أنَّهُ في موضع الحال، وهو ما يستدعي أن يميز سيبويه بين الأداة التي استعملها في إيضاح المعنى الوظيفي وهو التمثيل النحوي والنص في صورته المنطوقة أو المكتوبة.

الثاني: وهو ما أشار فيه سيبويه إلى أنَّ ما استخدمه هو **تفسيرٌ** للتركيب[١] سواء كان هذا التفسير سمعه من العرب، أم أنَّه من صنعه، قال سيبويه: **((وهذه حُجَجٌ سُمِعَت من العرب وممّن يوثق به يَزعُمُ أنَّه سمعها من العرب، من ذلك قولُ العرب في مَثَلٍ من أمثالهم: اللَّهُمَّ ضَبُعاً وذئباً، إذا كان يدعو بذلك على غنمِ رجلٍ، وإذا سألتَهم ما يعنُون قالوا: اللَّهُمَّ اجمَعْ أو اجعَلْ فيها ضَبُعاً وذئباً، وكلُّهم يفسِّرُ ما ينوي، وإنَّما سَهُلَ تفسيرُهُ عندهم لأنَّ المضمرَ قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهارٍ))**[٢].

فسيبويه يعتمد في تفسيره التركيب على ما نقله عن العرب، لإيضاح النسق المثالي الذي يمكن من معرفة أحكام النظام، وهذا يبين أنَّ المستعمل للغة على علمٍ في بعض الأحيان بما وراء المنطوق من مستوًى مثالي يتجلّى في الاستعمال بما سمّاه سيبويه بالمعنى، أو القصد، المبين لمراد المتكلم من التركيب.

ومن أمثلته أيضاً قول سيبويه : **((هذا باب ما جرى من الأسماءِ مجرى المصادرِ التي يُدْعَى بها، وذلك قولك: تُرباً، وجندلاً، وما أشبه هذا. فإن أدخلتَ (لَكَ) فقلتَ: تُرباً لك، فإنَّ تفسيرها ههنا كتفسيرها في الباب الأوّل، كأنَّه قال: ألزَمَك اللهُ وأَطعمَكَ اللهُ تُرباً وجندلاً، وما أشبه هذا من الفعل، واختُزل الفعلُ هاهنا لأنَّهم جعلوه بدلاً من قولك: تَرِبَت يداك وجُندِلْتَ))**[٣].

فسيبويه يطلق على عملية إعادة صياغة التركيب بما يمكِّن من إيضاح المعنى الوظيفي للمفردة، التفسير، ويختلف عمّا سبقه في أنَّه من صنع سيبويه ولم ينقله عن العرب.

الثالث: وهو ما لم يصرح معه سيبويه أنّ ما أورده هو على سبيل التفسير أو الشرح، وإنَّما اكتفى بإيراد ما أراده من جملٍ وعبارات توضيحية من دون الإشارة

---

(١) ينظر على سبيل المثال: الكتاب: ٧١/١، ٨١، ٢٧٣، ٣٣٠، ١٦٤/٢
(٢) المصدر السابق: ٢٥٥/١
(٣) المصدر السابق: ٣١٤/١-٣١٥

إلى أيٍّ مصطلحٍ[١] ، قال سيبويه: ((**وتقول في هذا الباب: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو، إذا أشركت بين الآخرِ والأوّل في الجارِّ، لأنَّه ليس في العربية شيءٌ يَعمَلُ في حرف فيمتنع أن يُشركَ بينه وبين مثله، وإن شئتَ نصبتَ على المعنى وتُضمرُ له ناصباً، فتقولُ: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً، كأنَّه قال: ويَضرِبُ عمراً، أو وضاربٌ عمراً**))[٢].

فسيبويه لم يستعمل أيَّ مصطلح للإشارة إلى الفارق بين العبارة الأصلية في الكلام وبين العبارة الشارحة، بل اكتفى بإيراد ما أراده من عبارات، لإيضاحِ أنَّ الاسم منتصب على تقدير فعل أو وصف مضمر.

ومن الأمثلة الأخرى لهذا النمط ، قول سيبويه في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه من المصادرِ في غير الدُّعاء : ((**من ذلك قولك: حَمْداً وشُكْراً لا كُفْراً، وعَجَباً، وأفعلُ ذلك وكَرامةً ومَسَرَّةً ونُعْمَةَ عينٍ، وحُبّاً ونَعامَ عينٍ، ولا أفعلُ ذاك ولا كَيداً ولا هَمَّاً ، ولأفعلنَّ ذاك ورغماً وهواناً.**

فإنَّما ينتصب هذا على إضمارِ الفعل، كأنَّك قلت: أحْمَدُ اللهَ حَمْداً، وأشْكرُ الله شُكراً، وكأنَّك قلت: أعجبُ عجباً، وأُكرمُك كرامةً، وأُسرُّكَ مسرَّةً، ولا أكادُ كيداً ولا أهُمُّ همّاً، وأُرغِمُك رغماً))[٣].

فسيبويه أعاد صياغة التراكيب الواردة في النص بما يضعها في نسقها المثالي من دون أن يشير إلى أنَّ ما استعمله هو مجرد تفسير لا يعُدّ جزءاً من التركيب في صورته المنطوقة.

كما أنَّ ثمة مصطلحاً آخر ورد في الكتاب مرةً واحدةً هو التقدير، قال سيبويه: ((**وممّا يُضمر لأنَّه يفسِّره ما بعده، ولا يكون في موضعه مظهَرٌ قولُ العرب: إنَّه كِرامٌ قومُك، وإنَّه ذاهبةٌ أمَتُك، فالهاء إضمار الحديث الذي ذكرتَ بعد الهاء، كأنَّه في التقدير ــ وإن كان لا يُتكلّم به ــ قال: إنَّ الأمرَ ذاهبةٌ أمَتُك، وفاعلةٌ فلانةُ، فصار هذا الكلامُ كلُّه خبراً للأمر، فكذلك ما بعد هذا في موضع خبره**))[٤].

---

(١) ينظر على سبيل المثال: الكتاب: ١/٦٥، ٧١، ٨٥، ٨٦، ٩٠، ٩٧، ١٠٦، ١٥٠، ١٦٣، ١٦٤، ٢٩٠
(٢) المصدر السابق: ١/١٦٩
(٣) المصدر السابق: ١/ ٣١٨-٣١٩
(٤) المصدر السابق: ٢/١٧٦

فسيبويه استعمل مصطلح التقدير ليس بمعنى ذكر ما حذف من التركيب، بل هو بمعنى الإيضاح والتفسير لوظيفة الضمير في التركيب، فالقول إنَّ الضمير هو ضمير الشأن، اقتضى إيضاحه بإبدال الضمير (الهاء) بالمفردة التي كان الضمير بمعناها.

التمثيل في الفكر النحوي:

لا نريد هنا أن نتتبع التمثيل النحوي بوصفه آليةً تفسيريةً للكلام اعتمد عليها النحاة في أغلب القضايا النحوية في المدونة النحوية على سعتها، لأنّه أمرٌ يصعب استيعابه، بل ما أردناه هو أن نتحرى هذه الآلية التحليلية في ضوء وعي النحاة لطبيعة النظام اللغوي وآليات اكتشافه.

ولمّا كانت عملية البحث العلمي تتطلب من الباحث وعياً وإدراكاً بطبيعة مجاله الذي يبحث به، وما يستلزمه من معرفةٍ بالأداة التي يستعين بها في عملية البحث، فإنَّ هذه الحقائق لم تكن لتخفى على النحاة في سعيهم لاكتشاف النظام اللغوي الذي يحكم الكلام، ويحول الكلمات المبعثرة التي لا رابط بينها إلى نص لغوي يؤدي وظيفة معينة في الدائرة الاجتماعية، ويطالعنا في هذا المجال نصٌّ للخليل ت(١٧٥ هـ) في كلامه على العلل في النحو، يمكن أن تفهم منه رؤيته لطبيعة النظام اللغوي بوصف هذه العلل جزءاً منه ، قال الخليل: ((**إنَّ العربَ نطقت على سجيتِها وطباعِها، وعرفت مواقعَ كلامِها وقامَ في عقولها عللُه، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنَّه علَّةٌ لما علّلتُهُ منه، وإن أكن أصبت، فهو الذي التمستُ،وإن تكن هناك علَّةٌ له فمَثَلي في ذلك مَثَلُ رجلٍ حكيمٍ دَخَلَ داراً محكمة البناءِ عجيبِ النظمِ والأقسامِ، وقد صحَّت عندَهُ حكمةُ بانيها بالخبرِ الصادقِ، أو البراهينِ الواضحةِ والحججِ اللائحةِ، فكلَّما وقفَ هذا الرجلُ في الدارِ على شيءٍ منها، قال: إنَّما فعل هذا هكذا لعلةِ كذا وكذا، ولسببِ كذا وكذا سنَحَت لهُ وخطرت ببالِه محتملةً لذلك، فجائزٌ أن يكونَ الحكيمُ الباني للدارِ فَعَلَ ذلك للعلَّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائزٌ أن يكونَ فعلَهُ لغيرِ تلك العلَّة، إلاّ أنَّ ما ذكرَهُ الرجلُ محتملٌ أن يكون علَّةً لذلك، فإن صحَّ لغيري علّةٌ لما علّلتُهُ من النحو هي أليقُ بالمعلولِ فليأتِ بها**))[1].

والخليل في هذا النص يبين تصور النحاة حول عدد من القضايا التي تتعلق بالنظام النحوي هي:

---

[1] الإيضاح في علل النحو، الزجاجي : ٨٥ ، تح: مازن المبارك ، دار العروبة ، القاهرة ، ١٩٥٩، وينظر أيضا: الاقتراح: ٩٥

ـ إدراكهم أنَّ النظام اللغوي هو نظامٌ ذهنيٌ لا وجود له إلاّ في عقول الناطقين باللغة، وهو ما أوضحه بقوله: **وقامَ في عقولها عللُهُ**[١] ، أي: عللُ الكلام.

ـ وبسبب الطبيعة الذهنية للنظام اللغوي فقد أقرّ الخليل أنَّ اجتهادات النحاة وآراءهم حول القضايا المختلفة هي مقاربات لتلك الحقيقة الذهنية[٢] .

ـ وهذه المقاربات نابعةٌ من الاختلاف بين موضوع البحث وهو النظام اللغوي، ومادته التي يجري فيها وهي الكلام، فالأول كما أشار الخليل سابقاً هو نظام ذهني مجرد، والآخر، مادي محسوس يُعدُّ جانباً تنفيذياً يجد النظام اللغوي مجاله في التطبيق من خلاله[٣].

والقول إنَّ اللغة نظامٌ يستدعي أن يكون هذا النظام مكوناً من أحكام مطردة عبّر عنها ابن السراج ت(٣١٦ هـ) في كلامه على علم النحو بالقول: ((**النحو إنّما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلَّمه كلام العرب وهو علم استخرجَهُ المتقدمون فيه من استقراءِ كلامِ العرب، حتّى وقفوا منه على الغرض الذي قصدَهُ المبتدئون بهذه اللغة وباستقراء كلامِ العرب، فاعلم أنَّ الفاعلَ رفعٌ والمفعولَ به نصبٌ وأنَّ فعل مما عينه: ياء، أو واو تقلب عينه من قولهم: قامَ، وباعَ، واعتلالات النحويين على ضربين: ضربٌ منها هو المؤدِّي إلى كلام العرب، كقولنا: كلُّ فاعلٍ مرفوعٌ، وضربٌ آخر يُسمى علَّة العلَّة، مثل أن يقولوا: لمَ صار الفاعلُ مرفوعاً، والمفعول به منصوباً، ولمَ إذا تحركت الياء، والواو، وكان ما قبلَها مفتوحاً قلبتا ألفاً، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنَّما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات، وقد وفَّرَ اللهُ تعالى من الحكمة بحفظها وجَعَلَ فضلَها غير مدفوع، وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطّردت وصل بها إلى كلامهم فقط وذكر الأصول والشائع**))[٤].

ولئن أوضح الخليل في نصه الذي أوردناه طبيعة النظام اللغوي الذهنية، فإنَّ ابن السراج قد بيَّن طريقة الوصول إليه، وذلك بوضع الظواهر المنطوقة في نسقٍ مطّرد

---

١ ينظر: إشكاليات القراءة وآليات التأويل، د. نصر حامد أبو زيد: ١٨٧ ، المركز الثقافي العربي ، ط٤، بيروت ـ الدار البيضاء، ١٩٩٦

٢ ينظر: المصدر السابق : ١٨٧

٣ ينظر: علم اللغة العام ، فرديناند دي سوسور: ٣٢، ترجمة: د. يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النص: د. مالك يوسف المطلبي، دار آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٥

٤ الأصول في النحو، ابن السراج: ١/٣٥-٣٦، تح: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط٤، بيروت ، ١٩٩٩

من الأحكام تراعي ما هو منطوق دون غيره مما يقع ما وراء اللغة ولا يدخل في مجال البحث اللغوي، وهو بذلك قد سبق ابن مضاء القرطبي ت(٥٩٢ هـ) بنحو أكثر من قرنين ونصف من الزمان في الدعوة إلى إلغاء ما سمّاه الدارسون بالعلل الثواني والثوالث[١].

إنّ وضع الظواهر المنطوقة في نسقٍ مطّردٍ من الأحكام له القدرة على تفسير الرموز التي يحتوي عليها الكلام كالعلامة الإعرابية آخذين بالحسبان طبيعة اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية[٢] ، لا يتم إلاّ بإعادة تفسير الكلام على وفق نسقٍ مثالي يمكن من اكتشاف ما اطّرد من الظواهر المنطوقة لوضعه في حكم خاص به يعبر عنه، ومن دون ذلك لا يمكن الإمساك بالنظام اللغوي، لأنّ الكلام يعبر به عن حاجات مختلفة بجملٍ وتراكيب غير محددة، وإزاء الاختلاف الشديد بين المنطوق، يصعب اكتشاف ما هو منتظم ومطّرد من أحكام النظام اللغوي[٣] ، وهو ما تجلّى في التمثيل النحوي.

والنحاة باستعمالهم التمثيل النحوي بوصفه وسيلةً تحليلية للكلام الغاية منها لاكتشاف النظام اللغوي، لا ينطلقون من نظرة معيارية للغة قائمة على فرض القواعد على نصوص الاستعمال وتقويمها في ضوئها[٤] ، لأنَّه لا يعدو أن يكون وسيلةً ذهنيةً لا تمت إلى واقع الاستعمال بصلة، وقد حرص النحاة على التنبيه على أنَّ ما ذكروه من صيغ وتراكيب في التحليل النحوي للكلام لا يعدو أن يكون تصوراً ذهنياً للمنطوق أو المكتوب دفعت إليه طبيعة دراسة اللغة التي اعتمدت على تحليل المحسوس (الكلام) للوصول إلى المعقول (النظام) .

ويكشف لنا سيبويه في كتابه عن أنَّ هذا الفارق بين أداة التحليل التي يمثلها التمثيل النحوي، والكلام كان مركوزاً عند من سبقوه فيما نقله عن الخليل في باب التعجّب، قال سيبويه: **((هذا باب ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفعلِ، ولم يَجْرِ مَجرى الفعل، ولم يتمكّن تمكُّنَه، وذلك قولك: ما أحسَنَ عبدَ الله. زعم الخليلُ أنَّه بمنزلة قولك:**

---

١ ينظر: الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي : ١٥١، تح: د. شوقي ضيف ، دار الفكر العربي ، ط١، القاهرة ، ١٩٤٧
٢ ينظر: اللغة بين المعارية والوصفية ، د. تمام حسان : ٢٢، عالم الكتب ، ط٤، القاهرة، ٢٠٠١
٣ ينظر: جوانب من نظرية النحو، نعوم جومسكي: ٢٥ ، ترجمة: مرتضى جواد باقر، جامعة البصرة ، د.ت
٤ ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ٢٦

شيءٌ أحسنَ عبدَ اللهِ، ودَخَلَهُ معنى التعجُّب. وهذا تمثيلٌ ولم يُتَكلَّم به))[١].

فالخليل في النص الذي أورده سيبويه يقرأ تركيب التعجب، في ضوء مستوًى مثالي له بيّن طبيعته الذهنية بالقول إنّه تمثيل ولا يتكلّم به، وهو بذلك يعي وظيفته التحليلية.

وعلى وفق هذا الفرق المستقر في وعي النحاة بين أداة التحليل والكلام المنطوق يمكن أن نفهم عبارات النحاة في حال التقدير من أنَّ المقدَّر لا يظهر، أو أنَّه مضمر وجوباً، وهذا يتجلَّى في عدد من المواضع كاشتغال الفعل عن مفعوله ، قال الزجاجي ت(٣٤٠ هـ):**((وإن اشتَغَلَ عنهُ الفعلُ تَنصبُهُ بفعلٍ مضمرٍ يدلُّ عليه هذا الظاهرُ،فتقول:زيداً ضَرَبتُهُ،والتقديرُ:ضَرَبتُ زيداً ضَرَبتُهُ، ولكنَّهُ فعلٌ لا يظهر))**[٢].

فالزجاجي يُفرقُ بين مستويين للتركيب الأوّل منهما ظاهريٌّ منطوقٌ يؤدي وظيفةً معينةً في التداول، والثاني تحليليٌّ ذهنيٌّ الغاية منه وضع التركيب في نسقٍ مثالي يكشفُ عن الائتلافات النحوية التي أنتجت الشكل الظاهري للتركيب بمعانيه الوظيفية المختلفة المكونة لهُ، بإشارته إلى أنَّ الفعلَ مضمرٌ لا يظهر.

ومن المواضع الأُخرى لتقدير الفعل الذي لا يظهر مطلقاً،الفعلُ في باب النداء،إذ ذهب النحويون إلى أنّ الاسمَ المنادى منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ تقديرهُ: أدعو،أو: أُنادي وقد علّلَ النحويون عدم ظهوره بأنّهُ مدعاةٌ لقلب دلالة التركيب من الإنشاء إلى الخبر، قال ابن جني ت(٣٩٢هـ) : **((ألا ترى أنَّه لو تُجشِّمَ إظهارُهُ فقيل: أدعو زيداً، وأُنادي، لاستحال أمرُ النداءِ فصار إلى لفظِ الخبرِ المحتملِ الصدقَ والكذبَ، والنداء ممّا لا يصحُّ فيه تصديقٌ ولا تكذيب))**[٣].

فتصوّر الفعل في باب النداء لا يعدو أن يكون ذهنياً، لا يتعداه إلى القول بوجوده فعلاً في التركيب، لأنَّ ذلك سيؤدي إلى الإخلال بدلالة التركيب والنحاة بذلك يفرقون بين الشكل الظاهري للتركيب الذي يؤدي وظيفة محددة ، والحاجة إلى

---

(١) الكتاب: ٧٢/١

(٢) الجمل في النحو، الزجاجي: ٣٩ ، تح :علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، دار الأمل - إربد، ط١ ،١٩٨٤

(٣) الخصائص، ابن جني : ١٨٧، تح: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية ، ط ٤، بغداد ، ١٩٩٠

إظهار مقومات النظام التي كانت وراء إنتاجه وإعطائه المقبولية في الدائرة الاجتماعية.

ومن المواضع الأُخرى لإضمار عناصر من التركيب وجوباً ضمير الفاعل في عدد من المواضع، قال السيوطي ت(٩١١ هـ): ((**من الضمائرِ ما يَجِبُ استتاره، وهو ما لا يَخلفُهُ ظاهرٌ، وهو المرفوعُ بفعلِ الأمرِ كـ:اضرب، والمضارع للمتكلم كـ:أَضْرِبُ ونَضْرِبُ، أو المخاطب، كـ: تَضْرِبُ، واسم فعل الأمر كـ: صه، ونزالِ،... واسم فعل المضارع كـ:أوه، وأفٍّ...، والتعجب: كـ: ما أحسَنَ زيداً، والتفضيل: كـ: زيدٌ أفضلُ من عمرٍو، وأفعال الاستثناء: كـ: قامُوا ما خَلا زيداً، وما عَدا عمراً، ولا يكون خالداً،...، وذهب سيبويه وأكثرُ البصريين إلى أنَّ فاعل حاشا، وخلا، وعدا، إذا نصبت، ضميرٌ مستكنٌ في الفعلِ لا يبرز، عائد على مفرد مذكر، والتقدير: خلا هو، أي: بعضُهُم زيداً**))[١].

فالضمير في المواضع التي ذكرها السيوطي لا يمكن أن يظهر، وما ظهر من الضمائر بعد هذه الأفعال فإنَّ البصريين يعدُّونه توكيداً للضمير المستتر في الفعل[٢]، ولهذا يكون تقديره كما هو الحال مع خلا، لا يعدو أن يكون توحيداً لمستوى الكلام الذي يمكّنُ من معرفة النسق الذي تجري فيه الأحكام ولمّا كان النحاة بهذا المستوى من الوعي في التفريق بين المستوى الظاهري للكلام الذي أقّر النحاة أنَّه هو الذي يؤدي مقاصد المتكلم في التعبير به، وأداة التحليل التي اعتمدوا عليها لاكتشاف أحكام النظام فإنَّ ما طرحه ابن مضاء القرطبي من اعتراضات على المحذوفات التي قدّرها النحاة ومنها ما ذكرناه بحجة أنَّ هذه المحذوفات لا حاجة بالقول إليها، أو أنَّها إذا أُظهرت تغيّر الكلام[٣] ، ليس في محلِّه لأنّ النحاة قد سبقوه إلى القول بأن لا حاجة لذكر ما قدّروه من محذوف وإنَّها لم تكن سوى تصوراتٍ ذهنية عمدوا إليها بسبب ذهنية القوانين اللغوية وعدم إمكان الوصول إليها إلاّ من خلال تحليل الكلام.

---

(١) همع الهوامع في شرح الجوامع، جلال الدين السيوطي: ١/ ٢٠٧ ، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٨

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية، الرضي الاسترابادي : ٤٢٦/٢، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات مؤسسة الصادق، طهران ، ١٩٧٨

(٣) الرد على النحاة: ٨٨ ـ ٩٣

وابن مضاء في ذلك ينطلق من تصوّر أنّ ما قدّره النحاة هو جزءٌ من التركيب الظاهر في حين أنّ النحاة لم يدر في خلدهم ذلك، ولم يكونوا ليتصوروا ذلك بأيّ حالٍ من الأحوال.

وبالانتقال إلى المستوى الصرفي من دراسة اللغة، نجدُ أنَّ البعد الذهني حاضرٌ في علاج النحاة لمختلف القضايا الصرفية، وهم يفرقون في ذلك بين بنياتٍ نطقها العرب على نحوٍ معينٍ، وتحليلها بما يضعها في نسقٍ معين يطّرد فيها، قال ابن جني : **((باب مراتب الأشياء، وتنزيلها تقديراً وحكماً لا زماناً ووقتاً، وهذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه، لا حقيقة تحته وذلك كقولنا: الأصل في قام: قَوَمَ وفي باعَ: بَيَع، وفي طَالَ: طَول، وفي خافَ: وَنَامَ، وهَابَ: خوِف، ونوِم، وهَيِب، وفي شدَّ: شدَدَ، وفي استَقَامَ: استَقوَمَ، وفي يَسْتعين: يستعون، وفي يَسْتَعِدُّ: يَسْتَعِدِد، فهذا يوهم أنَّ هذه الألفاظ وما كان نحوها ــ مما يُدَّعى أنَّ له أصلاً يُخالفُ ظاهرَ لفظه ــ قد كان مرّةً يقال، حتّى إنّهم كانوا يقولون في موضعِ قامَ زيدٌ: قَوَمَ زيدٌ، وكذلك نَوِمَ جعفر، وطَوُلَ محمد، وشَدِد أخوك يدَهُ، واستعدَدَ الأميرُ لعدُوه، وليس الأمر كذلك، بل بضدّه، وذلك أنَّه لم يكن قط مع اللفظ به إلاّ ما تراه وتسمعه، وإنَّما معنى قولنا: إنَّه كان أصله كذا: أنّه لو جاء مجيء الصحيح ولم يُعلَل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا، فأمّا أن يكون استعمل وقتاً من الزمان كذلك ، ثم انصُرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر))**[1].

فابن جني يرى صراحة أنَّ ما ذكره من أصلٍ مثالي للأفعال التي ذكرها لا يعدو أن يكون تصوّراً ذهنياً لا يتعداه إلى القول إنَّ العرب قد نطقت به في مرحلة معينة، وإنَّ ما ذكره الغاية منه وضعها في نسقها الذي يمكن الاستعانة به في وصف التحولات التي تطرأ عليها.

ويشير ابن جني في موضعٍ آخر إلى أنّ ما ذكره من وصف للتحول في بنية الكلمة هو من باب التفسير الذي يدخل في باب الصنعة، قال: **((باب في ملاطفة الصنعة، وذلك أن ترى العرب قد غيّرت شيئاً من كلامها من صورة إلى صورة، فيجب حينئذ أن تتأتى لذلك وتلاطفه، لا أن تخبطه وتتعسفه، وذلك كقولنا في قولهم**

---

[1] الخصائص: ١/٢٥٧-٢٥٨

في تكسير جَرو، ودلو: أَجرٍ، وأَدلٍ: إنَّ أصله أجروٌ، وأدلوٌ، فقلبوا الواو ياء، وهو ــ لعمري ــ كذلك، إلاّ أنَّه يجب عليك أن تلاين الصنعة ولا تعازّها، فتقول: إنَّهم أبدلوا من ضمَّة العين كسرة، فصار تقديره: أجريٌ، وأدليٌ، فلمّا انكسر ما قبل الواو ــ وهي اللام ــ قلبت ياء، فصارت أجريٌ وأدليٌ، وإنّما وجب أن يرتب هذا العمل هذا الترتيب من قبل أنَّك لمّا كرهت الواو هنا لما تتعرض له من الكسرة والياء في أدلُوَي،وأدلُوِي، ولو سمَّيت رجلاً بادلُو ثم أضفت إليه، فلما ثقل ذلك بدؤوا بتغيير الحركة الضعيفة تغييراً عبطاً وارتجالاً، فلمّا صارت كسرةً تطرفوا بذلك إلى قلب الواو ياء تطرفاً صناعياً، ولو بدأت فقلبت الواو ياء بغير آلة القلب من الكسرة قبلها لكنت قد استكرهت الحرف على نفسهِ تَهالُكاً وتَعَجْرُفاً لا رفقاً وتلطفاً، ولمّا فعلت ذلك في الضمة كان أسهل منه في الواو والحرف لأن ابتذالك الضعيف أقرب مأخذاً من أنحائك على القوي، فاعرف ذلك أصلاً في هذا الباب))[1].

فابن جني يرى أنّ ما ذكره من خطوات ذهنية لوصف التحول في بنية الكلمة هو من باب إقامة النظام القادر على وضع هذا التحول في نسقٍ يمكن معه تفسيره اعتماداً على خطوات ذهنية تسلم بعضها إلى البعض الأخر، وهو بذلك يفرق بين المنطوق على السليقة، وما ذكره من باب التحليل لإقامة النظام، ويبدو أن الإشارة إلى هذا الفارق بين الظاهري المنطوق والتصورات الذهنية في التحليل سمةٌ تتكرر لدى ابن جني في مواضع مختلفة، قال في باب احتمال اللفظ الثقيل لضرورة التمثيل: ((هذا موضع يتهاداه أهلُ هذه الصناعة بينهم، ولا يستنكره ــ على ما فيه ــ أحدٌ منهم، وذلك كقولهم في التمثيل من الفعل في حَبَنْطى، فعنْلى، فيظهرون النون ساكنة قبل اللام، وهذا شيء ليس موجوداً في شيء من كلامهم، ألا ترى أن صاحب الكتاب قال: ليس في الكلام مثل قَنْرٍ، وعَنْلٍ، وتقول في تمثيلِ عُرُند: فُعُنْل، وهو كالأوّل، وكذلك مثال جَحَنفل: فَعَنْلَل، ومثال عَرَنْقُصان: فَعَنْلُلان، وهذا لابُدَّ أن يكون هو ونحوه مظهراً، ولا يجوز إدغام النون في اللام في هذه الأماكن، لأنَّه لو فعل ذلك لفسد الغرض، وبطل المراد المعتمد، ألا تراك لو أدغمت نحو هذا للزمك أن تقول في مثل عُرُند: إنَّه فُعُلّ، فكان إذاً لا فرق بينه وبين قُمُدّ، وعُتُلّ، وصُملّ،

---

[1] الخصائص: ٤٧٢/٢

وكذلك لو قلت في تمثيل جَحَنْفَل: إنَّه فَعَلّل لالتبس ذلك بباب سَفَرْجَل، وفَرَزْدَق، وباب عَدَبَّس، وهَمَلَّع وعَمَلَّس، وكذلك لو أدغمتَ مثال حَبَنْطَى فقلت: فَعَلّى لألتبس بباب صَلَخْدى وجَلَعْبى،...، وبهذا تعلم أن التمثيل للصناعة ليس ببناءٍ معتمد، ألا تراك لو قيل لك: ابنِ من دَخَلَ مثل جَحَنْفَل، لم يَجُزْ، لأنَّك كنتَ تصير به إلى دَخَنْلَل، فتُظهِر النون ساكنة قبل اللام، وهذا غير موجود، فدلَّ أنَّك في التمثيلِ لستَ ببانٍ، ولا جاعل ما تمثّله من جملة كلام العرب))[1].

فابن جني يرى أنّ ظهور النون الساكنة قبل اللام مختصّ بالتمثيل الذي يعني أنّه جزء من متطلبات الصنعة، ولا يعني بأيِّ حالٍ من الأحوال أنَّه جزء مما نطقت به العرب لأنّه يؤدي إلى ظهور ما هو غير موجود في كلامهم.

يتضح مما سبق أنَّ تمثيل الكلام أداةٌ أصلية في التحليل اللغوي لدى النحاة العرب دفعتهم إليها الحاجة إلى وضع مظاهر الكلام المختلفة في أنساق ذهنية مثاليَّة تمكنهم من معرفة أحكام النظام الجارية في الكلام، ذلك أنّهم أقرّوا أن هذا النظام لا وجود له إلاّ في عقول أبناء اللغة ولا يتجلّى إلا في مظاهر الكلام المختلفة ولهذا لا يمكن معرفته إلاّ من خلال تحليل الكلام، والنحاة بممارساتهم هذه على وعي تام بالفصل بين الظاهرة الكلامية في شكلها الظاهري المؤدي لوظيفة محددة، والتحليل اللغوي لها لإقامة النظام، فلم يدَّع أحدٌ منهم أنّ ما أورده هو جزءٌ من الكلام، بل حرصوا على أن يشيروا إلى أنّ ما أوردوه هو تصورات ذهنية لا غير.

---

[1] الخصائص، ٣/٩٨-٩٩، وينظر أيضاً: الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي : ١/١٥٢-١٥٣ ، تح: غريد الشيخ ، دار الكتب العلمية ، ط١، بيروت، ٢٠٠١

الفصل الأول

التمثيل والتأويل النحوي في الكتاب

* معنى التأويل وعلاقته بالتمثيل النحوي
* آليّات التأويل
* نظرية الأصل وأثرها في التمثيل النحوي
* العدول عن الأصل

معنى التأويل وعلاقته بالتمثيل النحوي:

للتأويل في اللغة معانٍ عدّة هي:

١ــ الرجوع: وهو بهذا المعنى مأخوذ من الأول، و((**الأَوْلُ: الرجوعُ ،آل الشيءُ يؤول أَوْلاً ومَآلاً: رجعَ، وأوّلَ إليه الشيءَ: رجَّعه**))[١].

والتأويل بذلك((**تفعيلٌ من أوّلَ يؤوّلُ تأويلاً، وثلاثيُّهُ آل يؤولُ أي رجعَ وعادَ**))[٢].

٢ــ الجمع: ((**قال أبو منصور: يقال: أُلت الشيء أُوُوله إذا جمعتُهُ وأصلحتُهُ، فكأنَّ التأويل جمع معاني ألفاظٍ أشكلت بلفظٍ واضحٍ لا إشكال فيه، وقال بعضُ العربِ: أوّل اللهُ عليك أمرك أي: جمعه**))[٣].

٣ــ التدبير والتقدير والتفسير، وهو من((**أوّل الكلام وتأوّله دبَّره وقدَّره، وأوّله و تأوّله: فسَّرَهُ**))[٤].

ويمكننا الجمع بين المعنيين الأول والثاني بأن يقال: إنَّ إرجاع الشيء إلى شيءٍ آخر هو جمع بينهما، كما يمكن أيضاً الجمع بين المعنى الأول والثالث، إذ إنَّ تفسير الشيء إرجاعه إلى نسقٍ واضح يبين من خلاله ويُعرف، وأُرجح المعنى الأول من قبيل الآتي:

الأول: المعنى اللغوي وهو الرجوع .

الثاني: إن هذا المعنى هو ((**الأمثلُ للتعبير عن عمليات ذهنية على درجة عالية من العمق في مواجهة النصوص والظواهر**))[٥] .

ويؤكد ذلك ما ورد عن الأصوليين أنَّهُ الظنُّ بالمراد[٦] ، وهو ما يستلزم إعمال الذهن للتوصل إليه.

الثالث: إنَّ الممارسات النحوية لدى دارسي النحو مالت إلى هذا المعنى، فالآليات التأويلية التي وردت في كتب النحويين تقوم على إرجاع الجمل والتراكيب إلى نسقٍ ذهني محدد.

---

[١] لسان العرب (أول): ٣٢/١١
[٢] المصدر السابق (أول): ٣٣/١١
[٣] المصدر السابق(أول): ٣٣/١١
[٤] المصدر السابق (أول): ٣٣/١١
[٥] إشكاليات القراءة وآليات التأويل: ١٩٢
[٦] كشاف اصطلاحات الفنون: ٨٩/١

إنَّ غايةَ النحوي هي اكتشاف النظام اللغوي من تحليل الكلام الذي يكون غير متجانس بسبب طبيعته الفردية[١] ، إذ يخضع لحاجات مختلفة، ويتأثر بملابسات المواقف الكلامية، ويزداد الأمر تعقيداً في اللغة المكتوبة فإنَّها تفقد الكثير من خصائصها النطقية الكاشفة عن تفاعل المستوى الكلامي مع الأحداث والمواقف، من هنا نبعت الحاجة إلى مستوًى مثالي للكلام يمكن معه اكتشاف خصائص النظام اللغوي الذي يحكم التركيب وهو التمثيل النحوي، وهذه الحاجة يفرضها الآتي:

ـ طبيعة الكلام غير المتجانسة، لأنَّه نتاج الفرد، فهو يعبّر عن الحاجات والمواقف التي يتعرَّض لها.

ـ إنَّ النظرة إلى اللغة على أنَّها نظام يملك خصائص محددة يعني أنَّه لابُدَّ أن يتوافر على شيئين مهمين هما الاتساق والاطّراد[٢] ،ونعني بالاتِّساق امتلاك النظام النحوي لخصائص ثابتة ومحددة لولاها ما أصبح نظاماً، ونعني بالاطّراد تجلِّي هذه الخصائص تجلِّياً مستمراً في الأنساق الكلامية على الرغم من اختلاف مستوياتها.

إن البحث عن الاتساق والاطّراد في لغةٍ يعني شيئين:

الأول: مقاربة الظاهرة اللغوية نفسها في حركتها الحيوية.

الثاني: محاولة وضع هذه الظاهرة في نسق ونظام، ومن ثم كان الاجتراح لإصولٍ مفترضة فعلاً تأويلياً، الغاية منه اكتشاف النظام اللغوي، وجعله صالحاً لكل زمانٍ ومكان ، وليس كما قال بعض الباحثين: ((**إنَّهُ أصبح فرضاً للقاعدةِ على المادةِ**))[٣] ، أو إنَّ وسائل التأويل ((**تهدف إلى إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد**))[٤]، وبذلك تكون العلاقة بين التأويل، والتمثيل النحوي هي العلاقة بين الوسيلة والغاية على أنَّ هذه الغاية التي يمثلها التمثيل النحوي ليست مطلوبةً لذاتها بل بوصفها أداةً قادرةً على تمكين النحوي من وضع وصف شامل للنظام النحوي تُقرأ في ضوئه الأنساق الكلامية المختلفة،فالتأويلُ النحوي غايتُهُ ردُّ الظواهر الكلامية المختلفة إلى أصلٍ يجمعها يمثله التمثيل النحوي، وغاية هذا التمثيل هو تمكين النحوي من الإمساك بالنظام النحوي الذي يحكم الكلام .

---

(١) ينظر: علم اللغة العام، فرديناند دي سوسور: ٣٢

(٢) أشار إلى هذين المفهومين الدكتور نصر حامد أبو زيد في كتابه إشكاليات القراءة وآليات التأويل: ١٨٥ـ ٢٢٨

(٣) أصول النحو العربي، د. محمد عيد: ٢١٣ ، عالم الكتب، القاهرة، د.ت

(٤) أصول التفكير النحوي: ٢٦٢

آليات التأويل النحوي:

للتأويل النحوي آلياتٌ وأساليبٌ كثيرة، تنوعت بين مقولاتٍ نظريةٍ ومعالجاتٍ عملية أعادت صياغة النصوص لإيجاد اتِّساق في الكلام يمكنهم من اكتشاف خصائص النظام الذي ينتمي إليه، ولا نستطيع أن نضعَ حدّاً فاصلاً بين المقولات النظرية والمعالجات العملية للنصوص، إذ نجد أنَّ هذه المقولات تُتبع أحياناً بمعالجات للنصوص والتراكيب، ومن هذه الآليات[١]:

ـ ما يتعلق بالجانب الكمي للنصوص، وهو ما عبَّر عنه النحاة بمصطلحاتٍ كالشائع والغالب، والكثير، والقليل، والنادر، والشاذ[٢].

ـ ما يتعلَّق بالجانب النوعي للنصوص من جهة اختلافها من شعر ونثر، أو الاختلاف في درجة الفصاحة، وتنتمي هاتان الآليتان إلى المقولات النظرية للتأويل.

ـ ما يتعلق بدراسة التركيب دراسة تعيد صياغته على وفق آلياتٍ ذهنية ترجع التركيب إلى أصلٍ لغوي مفترض ، هي ما يعنينا، ذلك أن مدار الدراسة هو التركيب النحوي في صيرورته الشكلية، وهو ما يدفع إلى محاولة تحليله سعياً إلى اكتشاف الأسس والضوابط التي أنتجت هذا المستوى الشكلي للتركيب، وستكون الآليات المتعلقة بإعادة صياغة التركيب هي:

١ـ التقدير

٢ـ استبدال المفردات

٣ـ تأويل المفردات

٤ـ الإلغاء

٥ـ التقديم والتأخير

١ـ التقدير:

يتداخل التقدير بوصفه فعلاً تأويلياً مع مصطلح آخر هو الحذف، فالحذف يعني أنّ ثمة عناصر يحتويها التركيب قد اجتزئ بها، ولم يعد لها وجود في المستوى الظاهري للتركيب، أمّا التقدير، فهو إعادةٌ لتلك العناصر المحذوفة، وقد أُشير إلى

---

[١] تنظر: هذه الآليات في أصول التفكير النحوي: ٢٦٧ـ ٣٦٢

[٢] ينظر على سبيل المثال : الاقتراح :٤٧

هذا التداخل في تعريف التقدير، بما يكشف عن ارتباطهما الوثيق عند النحاة، إذ جاء فيه: ((**التقدير عبارةٌ عن حذف الشيء عن اللفظ وإبقائه في النيّة**))[١].

وقد أثارت ظاهرة التقدير في النحو العربي جدلاً بين الباحثين في الدافع إليها، والفائدة المرجوّة منها، وكان الاعتراض على هذه الظاهرة يتمثَّلُ في:

١ــ إنَّ هذه الظاهرة تمثل محاولة لإضفاء صفة الجمود على اللغة عن طريق محاكاة أشكال تركيبية قديمة جُعلت مثالاً عن طريق اجتراح هذه الوسيلة في الدراسة النحوية، إذ يقول بعضُ الباحثين: ((**إنَّ هذه التقديرات لم تكن لتوجد في اللغة، لولا قولهم بتوقيف اللغة وقدمها، واحتفاظهم بالأشكال القديمة التي حرصوا على أن تكون هي الأشكال التي يسار عليها في التعبير**))[٢].

٢ــ الانطلاق من وظيفة اللغة بوصفها وسيلة اتِّصال وإبلاغ، وهذا يعني أنَّ التركيب إذا كان مفهوماً لم يكن هناك مسوِّغ لتقدير أجزاءٍ منه، لأنَّه ينافي الواقع اللغوي ((**فالجملة هي التي تؤدي الفائدة كاملة، أمّا تكوينها الشكلي، فلا يشترط فيه أن يوجد في النطق مسند ومسند إليه**))[٣].

ويترسخ هذا الاعتراض عند ملاحظة بعض المواضع التي تكون واجبة الحذف، إذ يكون تقدير هذا الضرب من الحذف لا معنى له، لأنَّه يكون: ((**عبثاً باللغة وإهداراً لمقوماتها، وإغفالاً لخصائصها ولم يكن الهدف من هذا التقدير غير معالجة قصور القواعد النحوية عن استيعاب الظواهر اللغوية**))[٤].

إنَّ هذين الاعتراضين يقومان على أنَّ ثمة واقعاً لغوياً متحركاً يجب أن يُقرأ كما هو آخذين بالحسبان الفائدة التي تؤديها هذه التراكيب، وإنَّ تقدير أصلٍ تتحرك في ضوئه أمرٌ مجانبٌ للواقع اللغوي ، ولا نريد هنا أن نفصّل أكثر في هذه الاعتراضات من قبل أن نتبين أنماط التقدير في الكتاب، فبذكر هذه الأنماط يمكن أن يُطلق حكمٌ على هذه الظاهرة.

---

(١) كشاف اصطلاحات الفنون: ١١٨٠/٣

(٢) الدراسات اللغوية عند العرب ، محمد حسين آل ياسين: ٣٦٦ ، دار مكتبة الحياة ، ط١، بيروت، ١٩٨٠

(٣) أصول النحو العربي، محمد عيد: ٢١٨

(٤) أصول التفكير النحوي: ٣٠٥

أنماط التقدير(*):

شمل التقدير كلَّ أجزاء الجملة من اسم، وفعل، وحرف، وذلك تبعاً لظهور المعنى الذي تساعد عليه القرائن السياقية ، ويبدو أنَّ الضابط في كل أنواع التقدير هو أنّ ثمة معطياتٍ شكلية في التركيب إذا ما قُرئت في ضوء المقام الوارد فيه التركيب، تقودنا إلى الوصول إلى الأجزاء الرئيسة التي يقوم عليها، التي تؤدي وظيفته في التواصل.

أ ــ الحرف:

ورد تقدير الحرف في كتاب سيبويه في مواطن اختلف فيها تعاطي سيبويه مع هذا التقدير، وذلك تبعاً لنوع الحرف وسلوكه من الناحية الشكلية، ومن هذه المواطن:

ــ حرف النصب:

ورد تقدير الحرف الناصب للفعل المضارع في مواضع مختلفة من الكتاب(١) ، بعد لام التعليل، وحتى، وفاء السببية، وواو المعية، وأو، قال سيبويه: ((**اعلم أنَّ حتَّى تَنصب على وجهين:**

فأحدُهما أن تَجعلَ الدخول غايةً لِمَسيرك، وذلك قولك: سِرْتُ حتّى أدخلَها، كأنَّك قلت: سرتُ إلى أن أدخلَها، فالناصب للفعل ههنا هو الجارُّ للاسم إذا كان غايةً. فالفعلُ إذا كان غايةً نصبٌ، والاسمُ إذا كان غايةً جَرٌّ. وهذا قولُ الخليل))(٢).

فثمة معطًى شكلي كان وراء تقدير حرف النصب(أن) بعد حتّى، تمثل في عدِّ حتّى حرف جرٍّ أفاد انتهاء الغاية وهذا يستلزم وجود اسم مجرور له وهو ما سدَّه المصدر المؤول من الحرف الناصب(أن) والفعل المنصوب، وعدُّ حتّى حرف جرٍّ وليس حرفَ نصبٍ كما يرى الكوفيون(٣)،مرتبط بوظيفة حتّى فهي كما يرى سيبويه **لا** تدخل على فعل ، قال في باب الحروف التي تُضمر فيها أنْ،: ((**وذلك اللامُ التي في قولك: جئتُك لِتَفْعَلَ. وحتَّى، وذلك قولك: حتَّى تفعلَ ذاك، فإنَّما انتصب هذا بأن ، وأن ههنا مضمَرة، ولو لم تُضمِرها لكان الكلام محالاً، لأنَّ اللام وحتّى إنَّما يعملان**

(*) **ينظر**: أنماط التقدير في أصول التفكير النحوي: ٢٨١-٢٨٣

(١) **ينظر**: الكتاب: ٣/٧، ٢٨، ٣٤

(٢) **المصدر** السابق: ٣/١٦-١٧

(٣) **ينظر**: شرح الرضي على الكافية : ٤/٥٣

في الأسماء فيجرَّان، وليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال. فإذا أضمرتَ أن حسُن الكلامُ،لأنَّ أن وتَفْعَلَ بمنزلة اسم واحد...))[١].

كما أنَّ تقدير الحرف الناصب هو تصوّر ذهني، لأنَّ هذا الحرف لا يظهر أبداً، قال سيبويه: **((واعلم أنَّ أن لا تظهر بعد حتَّى، وكَي،...، واكتفوا عن إظهار أنْ بعدهما بعلم المخاطَب أنَّ هذين الحرفين لا يضافان إلى فعل، وأنَّهما ليسا مما يعمل في الفعل، وأنَّ الفعلَ لا يحسُن بعدهما إلاّ أن يُحمَل على أنْ))**[٢].

كما أنَّ ثمة عاملاً آخر في تقدير الحرف الناصب فضلاً عن ذلك الجانب الوظيفي لحتّى، وهو عامل دلالي يتمثل بإرادة الاستقبال من الفعل المضارع، فرفعه بعد حتّى يعني أنَّ دلالته مقتصرة على الحال فقط[٣].

ومن الأمثلة الأخرى على تقدير حرف النصب، بعد أو قال سيبويه: **((اعلم أنَّ ما انتصب بعد أو فإنَّه يَنتصبُ على إضمار أنْ كما انتَصب في الفاء والواو على إضمارها، ولا يُستَعْمَل إظهارُها كما لم يُستعمل في الفاء والواو، والتمثيل ههنا مثله ثَمَّ. تقول إذا قال: لأَلزمَنَّك أو تُعطِيَني، كأنَّه يقول: ليكوننَّ اللزومُ أو أن تُعْطِيَني .**

واعلم أنَّ معنى ما انتصبَ بعد أَوْ على إلاَّ أنْ ، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل تقول: لألزمَنَّك أو تقضيَني ، ولأضربَنَّك أو تَسبقَني فالمعنى لألزمَنَّك إلاّ أنْ تقضيَني ولأضربَنَّك إلاّ أَنْ تَسبقَني. هذا معنى النصب))[٤].

فـ (أو) بمعنى (إلاّ) في التمثيل النحوي ، وهذا ما يفسِّر التشابه في المستوى الظاهري للتركيب مع كلا الحرفين ذلك أنَّ ما يأتي بعدهما اسم وإن كان مع (أو) على نحوٍ من التأويل فالتشابه في البنية الظاهرية للتركيب مع كلا الحرفين يُفسرهُ التقارب في المعنى في المستوى الذهني لهما ، والملاحظ أنَّ تقدير الحرف الناصب بعد(أو) يستلزم انتزاع مصدر من الفعل الذي قبلها، فهي حرف عطفٍ ولابدَّ من حصول المطابقة بين المعطوف والمعطوف عليه في الصيغة فلا يُعطف اسم وهو المصدر المؤول من حرف النصب المقدَّر والفعل المضارع المنصوب على فعل،

---

(١) الكتاب: ٣/٥-٦
(٢) المصدر السابق : ٣/٧
(٣) ينظر: المصدر السابق: ٣/١٧
(٤) المصدر السابق: ٣/٤٦

وبذلك يكون تقدير حرف النصب مدعاةً لإحداث تغيرات في البنية الشكلية للتركيب، إلاّ أنّها تغيرات لا تعدو أن تكون ذهنية لأنَّ الحرف الناصب مع أو لا يظهر في البنية الظاهرية للتركيب، فهو مضمر وجوباً.

وقد يكون تقدير الحرف الناصب استجابة للمتطلبات الشكلية للتركيب نحو أن يكون الفعل معطوفاً على مصدرٍ قبله، قال سيبويه: ((**وسألتُ الخليل عن قوله عزَّ وجل:** ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾[١]، **فزعم أنَّ النصب محمولٌ على (أن) سوى هذه التي قبلها. ولو كانت هذه الكلمة على أن هذه لم يكن للكلام وجهٌ، ولكنَّه لمّا قال: (إلاّ وَحْياً أو مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ) كان في معنى إلاَّ أن يوحيَ، وكان أو يرسلَ فعلاً لا يَجري على إلاّ، فأُجري على أنْ هذه، كأنَّه قال: إلاّ أن يوحيَ أو يُرسلَ، لأنَّه لو قال: إلاّ وحياً وإلاّ أنْ يُرسلَ كان حسناً، وكان أن يُرسلَ، بمنزلة الإرسال، فحملوه على أنْ، إذ لم يجز أن يقولوا: أو إلاّ يُرسلَ، فكأنَّه قال: إلاّ وحياً أو أن يُرسلَ**))[٢].

فالفعل المضارع معطوف بـ (أو) على المصدر المستثنى بـ إلاّ (وحياً) ولمّا كان العطف يقتضي المطابقة في الصيغة بين المتعاطفين لم يكن بدٌّ من تقدير الحرف الناصب، لأنَّه والفعل مقدر بمصدر مؤول، والفرق بين أو التي ينتصب الفعل بعدها بأن مضمرة وجوباً، وبين تلك التي أوردناها في النص السابق التي تنتصب الفعل بعدها خضوعاً للمطالب الشكلية للتركيب أنَّ الأولى بمعنى (إلاّ) كما يرى سيبويه[٣] ، أما الثانية فهي بمعنى أحد الشيئين[٤] .

ـ حرف الجرِّ:

يؤدي إسقاط حرف الجر من الجملة إلى فقدان الاسم بعده لعلامة الجر في كثير من الأحيان، وهذا يعني أنَّ تقديره له أثر من الناحية الدلالية، أما في الشكل فلا يبقى تقدير أثر فيه، ذلك أنَّه اتخذ منحًى آخر، قال سيبويه: ((**هذا باب الفاعل الذي**

---

[١] الشورى: ٥١
[٢] الكتاب: ٤٩/٣، وينظر أيضاً: المصدر السابق: ٤٥/٣-٤٦
[٣] ينظر: المصدر السابق: ٤٧/٣
[٤] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٧٥/٤

يتعداه فعلُهُ إلى مفعولين، فإن شئتَ اقتصرتَ على المفعول الأوّل، وإن شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدَّى إلى الأول.

وذلك قولك: أعطَى عبدُ الله زيداً درهماً، وكسوتُ بشراً الثِّيابَ الجيادَ،ومن ذلك: اخترتُ الرجالَ عبدَ اللهِ، ومثل ذلك قوله عزَّ وجلَّ: (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا)[١]، وسمَّيتُهُ زيداً، وكنَّيتُ زيداً أبا عبدِ الله، ودعوتُهُ زيداً، إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سمَّيته،...

وإنَّما فُصِل هذا أنَّها أفعالٌ توصل بحروف الإضافة، فتقول: اخترتُ فلاناً من الرجالِ، وسميتُهُ بفلانٍ، كما تقول: عرَّفتُهُ بهذه العلامة وأوضحتُهُ بها))[٢].

فالمفعول الثاني لـ (اختار، وسمّى، وكنّى)، في الأصل مجرور بحرف الجر فلمّا أُسقط حرف الجر من الجملة نصبت هذه الأسماء على أنَّها مفاعيل، وهذا التغير الذي يطرأ على الأسماء طبيعي بالنظر لرؤية سيبويه للجار والمجرور، قال سيبويه: **((وليس كلُّ جارٍ يُضمَر، لأنَّ المجرور داخلٌ في الجارّ، فصارا عندهم بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ))[٣].**

فالجار والمجرور من التلازم بمكان ، إذ يؤدي إسقاط حرف الجر إلى التغيّر في العلامة الإعرابية للاسم المجرور في أغلب الأحيان ، وهذا لهُ أثرٌ في مواضع تقدير حرف الجر القليلة الورود في الكتاب، وأغلب مواضع التقدير تتعلق بالحرف رُبَّ، قال سيبويه: **((وإذا أعملتِ العربُ شيئاً مضمراً لم يَخرج عن عمله مظهراً في الجر والنصب والرفع، تقول: وبلدٍ، تريد: ورُبَّ بلدٍ،...))[٤].**

فالحرف رُبَّ له مزيَّة يختلف بها عن باقي حروف الجرّ، تلك هي إمكانية عمله مظهراً ومضمراً بخلاف باقي حروف الجر التي إذا أسقطت من التركيب لم يبقَ أثرٌ لعملها.

قال سيبويه: **((وقال أمرؤ القيس[٥]:**

---

١ الأعراف: ١٥٥
٢ الكتاب: ١/٣٧- ٣٨
٣ المصدر السابق: ٢/١٦٣
٤ المصدر السابق: ١/١٠٦، وينظر أيضا: ١/٢٦٣، ٣/٤٩٨
٥ في ديوانه: ومثلِكِ حُبلى قد طرقتُ ومرضعاً فألهيتُها عن ذي تمائم مُحول
ينظر: ديوان امرئ القيس : ١٢، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ط٥، مصر ، ١٩٩٠

ومثلِكِ بِكْراً قد طَرَقتُ وثَيِّباً فألْهَيتُها عن ذي تمائِمَ مُغْيَلِ

أي: رُبَّ مثلِكِ، ومن العربِ من ينصبه على الفعل))[١].

فـ (رُبَّ) في نص سيبويه السابق تزاحم الفعل في التأثير في الاسم، فهو يُجر على تقدير (رُبَّ)، ويُنصب على الفعل بعده،ويعلل سيبويه ذلك بالقول:((**ولا يجوز أن يُضمَر الجارُّ، ولكنَّهم لمّا ذكروه في أوّل كلامهم شبَّهوه بغيره من الفعل، وكان هذا عندهم أقوى إذا أُضمرت رُبَّ**))[٢].

فسيبويه يرجع سبب بقاء تأثير رُبَّ في الاسم بعد حذفها إلى موقعها من التركيب، فهي كما ذكر النحاة لها مزيّة تنفرد بِها عن حروف الجر الأُخرى تتمثل بوجوب تصدّرها[٣]،على الرغم من أنَّها متعلقة بما بعدها من الفعل،إلاّ أنَّها تتقدم عليه.

إنّ صدارة هذا الحرف في التركيب تعني أنَّه لم يُسبق بعناصر في التركيب لها سمة التأثير من الناحية الشكلية كالفعل مثلاً يؤدي إسقاط حرف الجر إلى امتداد تأثيره إلى الاسم الواقع بعده، في المستوى الظاهري للتركيب، وهذا يبين أهمية الموقع في الدرس النحوي.

ومن الحروف الأخرى التي عالج سيبويه تقديرها في ضوء الموقع في البنية الظاهرية للتركيب حرف الباء قال سيبويه: ((**ومن ثمَّ قال يونس: امرر على أيِّهم أفضل إن زيدٍ وإن عمرٍو، يعني: إن مررتَ بزيدٍ أو مررتَ بعمرٍو.**

واعلم أنَّه لا ينتصبُ شيءٌ بعد إن ولا يَرْتَفِعُ إلاّ بفعلٍ، لأنَّ إن من الحروف التي يُبنى عليها الفعلُ، وهي إنْ المجازاة، وليست من الحروف التي يُبْتَدَأُ بعدها الأسماء لِيُبنَى عليها الأسماءُ، فإنَّما أراد بقوله: إن زيدٍ، وإن عمرٍو، إن مررتَ بزيدٍ وإن مررتَ بعمرٍو، فجرى الكلام على فعلٍ آخر، وانجرَّ الاسم بالباء لأنَّه لا يَصِلُ إليه الفعلُ إلاّ بالباء...))[٤].

فسيبويه ناظر في تقدير حرف الجر إلى أنَّه غير مسبوق بما يؤدي إسقاطه من التركيب إلى امتداد أثره الإعرابي إلى الاسم بعده في البنية الظاهريَّة لهذا كان

---

(١) الكتاب: ١٦٣/٢-١٦٤

(٢) الكتاب: ٢٦٣/١

(٣) ينظر: الجنى الداني، الحسن بن أم قاسم المرادي : ٣٤٨ ، تح: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية ، ط١، بيروت ،١٩٩٢

(٤) الكتاب: ٢٦٣/١

إسقاطه من الجملة مبقياً لأثره من الناحية الإعرابية كما هو الحال في (رُبَّ)، فضلاً عن طبيعة الفعل من ناحية التعدي واللزوم، فالفعل لا يتعدى إلى مفعوله إلاّ بحرف جرٍ، ولهذا لم يجد سيبويه بداً من تقدير هذا الحرف حتى تتسق للفعل وظيفته في التأثير في معمولاته.

ب ــ الفعل:

جاء تقدير الفعل في كتاب سيبويه نتيجة للنظر إلى التركيب على أنَّه متكون من أجزاء أساسية هي المسؤولة عن إيضاح العلاقات النحوية داخل التركيب، وقد أفرد سيبويه أبواباً عدّة في كتابه درس فيها أنواعاً من المعمولات التي تنتصب على إضمار الفعل وتشمل[١]:

١ــ أبواب إضمار الفعل المستعمل إظهاره

٢ــ أبواب إضمار الفعل المتروك إظهاره مع الأسماء

٣ــ إضمار الفعل المتروك إظهاره مع المصادر

فضلاً عن عدد من الأبواب ضمن ما ينتصب بالفعل المظهر والمضمر ممّا يكون من المصادر[٢]

قال سيبويه في باب ما جرى منه على الأمر والتحذير: ((**وذلك قولك: إذا كنت تحذِّرُ: إيَّاك. كأنَّك قلت: إياك نَحِّ، وإياك باعِدْ، وإياك اتَّقِ، وما أشبه ذا. ومن ذلك أن تقول: نفسَكَ يا فلانُ، أي: اتَّقِ نفسَك، إلاّ أنَّ هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرتَ، ولكن ذكرتُهُ لأمثِّل لك ما لا يُظهَر إضمارُه**))[٣].

إنَّ سيبويه يتصور جزءاً من التركيب لا يمكن أن يظهر، لكن الحاجة إلى إيضاح الكيفية التي يؤدي فيها التركيب وظيفته هي التي كانت وراء تقدير الفعل، فهذا الجزء من التركيب هو ذهني لا وجود له في الواقع اللغوي، فالمضمر لا يمكن أن نتصور له وظيفة منفرداً من دون أن يكون جزءاً من علاقة نحوية، ولمّا كانت هذه العلاقة لايمكن أن توجد من دون أطرافها المكونة لها جاء تقدير سيبويه للفعل[٤]

---

[١] ينظر: منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، د. محمد كاظم البكاء: ٣٣٧- ٣٥٤، دار الشؤون الثقافية، ط١، بغداد، ١٩٨٩، وتنظر المواضع في الكتاب: ٢٥٣/١-٣٦٤

[٢] ينظر: المصدر السابق: ٣٥٤-٣٦٢

[٣] الكتاب: ٢٧٣/١

[٤] ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ، د. سناء حميد البياتي : ٣٢ ، دار وائل للنشر، ط١، عمان، ٢٠٠٣

، وهو هنا على وعي بالفرق بين الشكل الظاهري للتركيب والتحليل النحوي له، ويعلل سيبويه هذا التقدير للفعل بإرجاعه إلى أصل لغوي ينطبق على التراكيب في الأمر والنهي، قال: ((**وإنَّما كان الوجهُ في الأمر والنَّهي النصبَ، لأنَّ حدَّ الكلام تقديمُ الفعل، وهو فيه أوجبُ، إذ كان ذلك يكون في ألف الاستفهام، لأنَّهما لا يكونان إلاّ بفعل**))[١].

فالأمر والنهي لابُدَّ لهما من الفعل، لأنَّه لا يمكن تصور معنًى للأمر والنهي من دونه، وللسياق أثرٌ في الاجتزاء بالفعل في الأمر والتحذير، وفي غيره، ذلك أنّ وقوع الكلام في سياق موقف يقتضي التحذير منه يجعل المتكلم يجتزئ منه الأجزاء التي يدل عليها سياق الموقف.

ومن أمثلته في غير الأمر والتحذير، قول سيبويه: ((**ولو رأيتَ ناساً ينظرونَ الهلالَ وأنت منهم بعيدٌ فكبَّروا لقلتَ: الهلالَ ورَبِّ الكعبةِ، أي أبصَروا الهلالَ. أو رأيتَ ضَرْباً فقلت على وجه التَّفَاؤُل: عبدَ الله، أي يَقَعُ بعبدِ الله، أو بعبدِ الله يكون.**

ومثلُ ذلك أنْ تَرَى رَجُلاً يُريدُ أن يُوقع فعلاً، أو رأيتَهُ في حالِ رجلٍ قد أَوْقَعَ فعلاً، أو أُخبرتَ عنه بفعلٍ، فتقول: زيداً، تريد:اضرب زيداً، أو أَتَضربُ زيداً))[٢].

فحال الناس وهم ينظرون إلى الهلال قرينة تغني عن النطق بالفعل، ورؤية فعل الضرب أغنت عن قول الفعل، وكذا الحال بالنسبة إلى حال الرجل وهو يريد أن يحدث فعلاً معيناً.

ومن الأمثلة الأخرى لتقدير الفعل، قول سيبويه: ((**ونظير ذلك من الكلام قولُه: قَتَه يا فلانُ، أَمْراً قاصِداً. فإنَّما قلت: انْتَهِ واتِ أمراً قاصِداً، إلاّ أنَّ هذا يجوز لَكَ فيه إظهارُ الفعل**))[٣].

فالاسم منتصبٌ على أنَّه مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ ، وليس على الفعل المذكور، لأنَّ دلالة التركيب لا تستقيم معه، إذ إنَّ النهي عن فعل العدل أمرٌ محال، ولذلك لابدَّ من تقدير فعلٍ تستقيم معه دلالة التركيب، ويحيل سيبويه تقدير الفعل على قدرة

---

١ الكتاب: ١٤٤/١
٢ المصدر السابق: ٢٥٧/١
٣ المصدر السابق: ٢٨٤/١

المتلقي على معرفة المحذوف، قال سيبويه في تعليقه على مثال مشابه: ((**فنصبته لأنَّك قد عرفت أنَّك إذا قلت له: انتهِ أنَّك تحمله على أمرٍ آخر، فلذلك انتصب**))[١].

جـ ـ الاسم:

شمل تقدير الاسم في الكتاب عدداً من الوظائف النحوية التي شغلها ومنها:

ـ المبتدأ:

ورد تقدير المبتدأ في الكتاب في مواضع عدّة منه[٢]، وتقديره ناتج من النظر إلى أنه واحد من الأجزاء الأساسية في التركيب التي يقوم عليها تلك التي سمّاها النحاة العمد[٣] ، قال سيبويه: ((**هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة ، وذلك قولك : هذا عبدُ الله منطلقٌ ، حدَّثنا بذلك يونسُ وأبو الخطّاب عمّن يوثقُ به من العرب .**

وزعم الخليل رحمه الله أنَّ رفعه يكون على وجهين :

فوجهٌ أنَّك حين قلت: هذا عبدُ اللهِ أضمرتَ هذا أو هُوَ ،كأنَّك قلت : هذا منطلقٌ ، أو هو منطلقٌ. والوجه الآخر: أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا ، كقولك:هذا حُلْوٌ حامضٌ ، لا تريد أن تنقضَ الحلاوةَ ، ولكنَّك تزعم أنَّه جمع الطعمين))[٤].

فرفع الوصف في أحد وجوهه على أنَّه خبر يقتضي وجود مبتدأ له ، وهو ما قدّره سيبويه باسم الإشارة أو الضمير.

وقد أولى سيبويه القرائن المقامية أهمية في تقدير المبتدأ، فأفرد لها باباً ، قال : ((**هذا بابٌ يكون المبتدأُ فيه مضمراً ويكون المبنيُّ عليه مظهراً، وذلك أنَّك رأيتَ صورةَ شخصٍ، فصار آيةً لك على معرفة الشخص، فقلت: عبدُ اللهِ وربِّي، كأنَّك قلت: ذاك عبدُ الله، أو هذا عبدُ الله ، أو سمعتَ صوتاً فعرفتَ صاحبَ الصوت، فصارت آيةً لك على معرفته فقلت: زيدٌ وربِّي. أو مسستَ جسداً، أو شممتَ رِيحاً، فقلتَ: زيدٌ، أو المسكُ. أو ذقتَ طعاماً، فقلت: العسلُ**))[٥].

---

[١] الكتاب: ٢٨٣/١

[٢] ينظر على سبيل المثال: المصدر السابق: ١٤١/١، ٢٦٧، ٢٨١-٢٨٢، ٢٩٢، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٤٧، ٣٤٩، ١٠٧/٢

[٣] ينظر، شرح ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل ٢٠٣/٢، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٩٩

[٤] الكتاب: ٢/ ٨٣

[٥] المصدر السابق: ١٣٠/٢

فمعرفة الشخص قرينة مقاميَّة مغنية عن المبتدأ، ومعرفة صاحب الصوت قرينة تغني عن النطق بالمبتدأ وهكذا مع بقية التراكيب الأخرى.

ومن الأمثلة الأخرى لتقدير المبتدأ، قول سيبويه في كلامه على ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره: ((**ومثله في أنَّه على الابتداء وليس على فعلٍ قولُهُ عزَّ وجل: (قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ)[١]. لم يريدوا أن يَعتذروا اعتذاراً مستأنفاً من أمرٍ ليموا عليه، ولكنَّهم قيل لهم:(لمَ تعظون قوماً)؟ قالوا: موعِظتُنا معذرةٌ إلى رَبِّكُمْ**))[٢].

فالمتكلمون في الآية الكريمة لم يريدوا أن يقدِّموا اعتذاراً عن أمرٍ ليموا عليه حتى يقدِّروا فعلاً ناصباً للاسم، وإنَّما أرادوا أن يخبروا عن حقيقة ما قاموا به ولهذا قدّروا له مبتدأ.

ومما له صلةٌ بتقدير المبتدأ، تقدير أسماء النواسخ كاسم (إنَّ وأخواتها، وكان، ولا النافية للجنس)، لأنَّ جمل هذه النواسخ في الأصل هي جملٌ اسمية، قال سيبويه: ((**وقال أُميَّةُ بن أبي الصَّلت**[٣]:

ولكنَّ مَن لا يَلقَ أمراً ينوبهُ بعدَّته يَنْزِلْ به وَهْوَ أَعْزَلُ

فزعم الخليلُ أنَّه إنَّما جازى حيث أَضمَرَ الهاءَ، وأراد:...، ولكنَّهُ، كما قال الراعي[٤]:

فلو أنَّ حُقَّ اليومَ منكم إقامةٌ وإن كانَ سَرْحٌ قد مضى فَتَسرَّعا

أراد: فلو أنَّهُ حُقَّ اليومَ. ولو لم يُرِد الهاءَ كان الكلامُ محالاً))[٥].

فثمة معطيات شكلية كانت وراء تقدير اسم (لكن)، تمثلت بوقوع اسم الشرط الجازم بعدها، الذي له الصدارة في الجملة، وجعله اسماً للناسخ يعني تخلِّيه عن هذه الصدارة، فلمّا لم يكن ذلك قدّر للناسخ اسماً هو ضمير الشأن، وعُدّت أداة الشرط الجازم مع متعلقاته جملةً اسميةً سدَّت مسد الخبر، وكذلك الحال مع البيت الثاني، إذ

---

(١) الأعراف: ١٦٤
(٢) الكتاب: ٣٢٠/١
(٣) ينظر: ديوان أمية بن أبي الصلت : ٤٦، المطبعة الوطنية ، ط١، بيروت ، ١٩٣٤
(٤) ينظر : شرح أبيات سيبويه ، الأعلم الشنتمري : ٢/ ٥٠١
(٥) الكتاب: ٧٣/٣

إنَّ الحرف الناسخ (أن) لا يدخل إلاّ على جملة اسمية، ووقوع الفعل المبني للمجهول بعده يقتضي تقدير اسم للناسخ حتى تستقيم له وظيفته في النسخ.

ومن أمثلة تقدير ضمير الشأن مع كان قول سيبويه: **((وقال بعضهم: كان أنتَ خيرٌ منهُ، كأنَّه قال: إنَّهُ أنتَ خيرٌ منه))**[١] .

فوقوع ضمير الرفع المنفصل بعد كان يستلزم أن يكون صدر جملة واقعةً خبراً عن الناسخ، ذلك أنَّ كان فعل يكون اسمه متصلاً به في حال كونه ضميراً، ولهذا كان حق الضمير المنفصل لو كان اسماً لـ (كان) أن يكون متصلاً، فلمّا لم يكن ذلك عُلم أنَّه ليس اسماً لها.

ومن أمثلة التقدير مع (لا) النافية للجنس، قول سيبويه: **((وتقول: لا كالعشيةِ عشيةٌ، ولا كزيدٍ رجلٌ، لأنَّ الآخر هو الأولُ، ولأنَّ زيداً رجلٌ، وصارلا كزيدٍ كأنَّك قلت: لا أحدَ كزيدٍ، ثم قلت: رجلٌ، كما تقول: لا مالَ لـه قليلٌ ولا كثيرٌ، على الموضع))**[٢].

فـ(لا) تقتضي وجود اسم لها، وعدم وجوده يستلزم تقديره حتى يستقيم لـ (لا) وظيفتها لأنَّها تدخل على جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر.

ـ الخبر:

الخبر هو الجزءُ الذي يتمُّ الفائدة في جملة الإسناد ، فوجوده ضرورةٌ لازمةٌ، قال سيبويه: **((ولو قلتَ: أنتَ وشأنُكَ كنتَ كأنَّك قلتَ: أنت وشأنُكَ مَقرونانِ، وكلُّ امرئ وضَيعتُهُ مقرونانِ، لأنَّ الواو في معنى مع هنا، يَعمل فيما بعدها ما عَمِلَ فيما قبلها من الابتداء والمبتدأ))**[٣].

فكون الواو بمعنى (مع) قرينة على تقدير الخبر، لأنَّ معنى الاقتران مفهوم من معناها.

وقد يكون تقدير الخبر ناتجاً من مراعاة القوانين الشكلية للتركيب، قال سيبويه: **((وأمَّا قول عدي بن زيد**[٤]**:**

---

[١] **الكتاب**: ٧١/١، وينظر أيضا:٧٠/١، وينظر تقدير الاسم غير ضمير الشأن على سبيل المثال: ٢٥٨/١
[٢] **المصدر السابق**: ٢٩٤/٢، وينظر: ١٧٣/٢
[٣] **المصدر السابق**: ٣٠٠/١، وتنظر الأمثلة الأخرى في ذات الصفحة
[٤] **ينظر**: ديوان عدي بن زيد : ٨٤ ، جمع وتحقيق : محمد جبار المعيبد ، دار الجمهورية ، بغداد ، ١٩٦٥

أ رَواحٌ مودِّعٌ أم بُكُورُ أنتَ فانظُرْ لأيِّ ذاكَ تَصِيرُ

فإنَّه على أن يكون في الذي يَرْفَعُ على حالة المنصوب في النصب. يعني أنَّ الذي من سببه مرفوع فترفعه بفعلٍ هذا يفسِّره، كما كان المنصوبُ ما هو من سببه ينتصب، فيكون ما سقط على سببيِّه تفسيرُهُ في الذي ينصب على أنه شيء هذا تفسيره. يقول: ترفع أنت على فعل مضمر ، لأنَّ الذي من سببه مرفوع، وهو الاسم المضمر الذي في انظرْ.

وقد يجوز أن يكون أنت على قوله: أنت الهالِكُ، كما يقال إذا ذُكر إنسان لشيء، قال الناسُ: زيدٌ. وقال الناس: أنتَ. ولا يكون على أن تضمرَ هذا، لأنَّك لا تُشيرُ للمخاطَب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك، وإنَّما تُشير له إلى غيره. ألا ترى أنَّك لو أشرت له إلى شخصه فقلت: هذا أنت، لم يستقم))[١].

فأحد وجوه ضمير الرفع المنفصل هو على أنَّه مبتدأ لخبرٍ محذوف، والذي حدا بسيبويه إلى تقدير خبر الضمير المنفصل هو عدم إمكانية جعل الضمير المنفصل خبراً لاسم الإشارة، لأن وجود الضمير يتنافى مع اسم الإشارة من الناحية الوظيفية، ذلك أنَّ اسم الإشارة يقتضي الجهل بالمشار إليه، وهذا محال مع المخاطب،إلى جانب أنّ سيبويه لا يُجيزُ عدَّ الجملة الفعلية الداخلة عليها الفاء خبراً للمبتدأ كما في الأمثلة التي سبقته في الباب[٢].

وتقدير سيبويه للخبر الاسم إلى جانب إمكانية تقدير فعل يكون خبراً له يفسِّره ما بعده ، هو جزء من توضيح الوجوه الدلالية التي يحتملها البيت[٣].

ومن أمثلة تقدير الخبر أيضاً، قول سيبويه: ((قال الله تعالى جدّه: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾[٤]، ...، فإمَّا أن يكونَ أَضمَرَ الاسم وجَعَلَ هذا خبرَه، كأنَّه قال: أمري طاعةٌ وقولٌ معروف، أو يكون أَضمَرَ الخبرَ فقال: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثلُ))[٥].

فالآية الكريمة في أحد الوجوه خبرها محذوف قدرَّه سيبويه في مستوًى مثالي تُقرأ في ضوئه الآية الكريمة.

---

[١] الكتاب: ١/١٤٠-١٤١
[٢] تنظر الأمثلة في الكتاب: ١/١٣٧-١٣٩
[٣] ينظر: شرح أبيات سيبويه ، الأعلم الشنتمري : ١/ ١١٦
[٤] محمد: ٢١
[٥] الكتاب: ١/١٤١، وينظر أيضاً على سبيل المثال: ٢/١٣٦

د ــ شبه الجملة:

ورد تقدير شبه الجملة في كتاب سيبويه في مواضع عــدَّة[١] ، قــال ســيبويه: **((هذا باب ما يَحسن عليه السكوتُ في هذه الأحرف الخمسة، لإضمارك ما يكــون مستقرّاً لها وموضعاً، لو أظهرتَه، وليس هذا المضمرُ بنفس المظهَــر. وذلــك: إنَّ مالاً وإنَّ ولداً وإنَّ عدداً، أي: إنَّ لهم مالاً، فالذي أضمرت (لَهُمْ).**

ويقول الرجلُ للرجلِ: هل لكم أحدٌ إنَّ الناسَ أَلْبٌ عليكم، فيقول: إنَّ زيــداً، وإنَّ عمراً، أي: إنَّ لنا))[٢].

فالتمثيل النحوي في نص سيبويه السابق تضمن إعادة الجزء المحــذوف مــن التركيب وهو الجار والمجرور، الذي حذف لدلالة السياق اللفظــي عليــه، لأنَّــه لا حذف إلاّ بقرينة، وللسياق اللفظي حضورٌ مهم في توجيه التقدير نحو شبه الجملــة، قال سيبويه في موضعٍ آخر: **((ولو قلت: عندنا أيُّهم أفضَلُ أو عندنا رجل، ثم قلتَ: إن زيداً وإن عمراً، كان نصبُهُ على كان، وإن رفعتَهُ رفعتَهُ على كان، كأنَّك قلــت: إنْ كان عندنا زيدٌ أو كان عندنا عمرٌو))**[٣].

فالمستوى المثالي للتركيب احتوى تقدير الفعل الناســخ، ومعــه شــبه الجملــة (الظرف)، الذي كان للسياق اللفظي أثرٌ في حذفه من التركيب لدلالته عليــه، وهــو مكمّل لدلالة التركيب، لأنَّ الجملة لا تتم فائدتها من دون ذكر أجزائها الأساسية وهو هنا خبرٌ، وقد تشغل شبه الجملة مستويين مثاليين للتركيب مــع ضــميمة عناصــر أخرى يصلح كلٌّ منهما أن يكون تفسيراً للمستوى الظاهر قــال ســيبويه: **((وممّــا ينتَصِبُ على إضمار الفعل المستَعْمَلِ إظهارهُ قولك: ألا طعامَ ولو تمراً، كأنَّك قلــت: ولو كان تَمْرَاً، وأتني بدابَّةٍ ولو حماراً. وإن شئتَ قلتَ: ألاَ طَعامَ ولو تمــرٌ؟ كأنَّــك قلت: ولو يكونُ عندَنا تمرٌ، ولو سقطَ إلينا تمرٌ))**[٤].

فإيضاح وجه الرفع في الاسم تضمن اجتراح مستويين مثاليين للتركيــب، الأول على تقدير فعل ناسخ قدر سيبويه معه ظرف مكان، في حين أنَّه في المستوى الثاني قدّر فعلاً لازماً معه جار ومجرور تفسيراً للمستوى الظاهر للتركيب.

---

(١) ينظر على سبيل المثال: الكتاب: ٨٦/١، ١٤٣، ٢٥٩، ٢٦١، ١٢٩/٢
(٢) المصدر السابق: ١٤١/٢
(٣) المصدر السابق: ٢٦٤/١
(٤) المصدر السابق: ٢٦٩/١

وقال سيبويه في موضع آخر: ((**وتقول: إنَّ غيرَها إبِلاً وشاءً كأنَّه قال: إنَّ لنا غيرَها إبِلاً وشاءً أو عندنا غيرَها إبِلاً وشاءً. فالذي تُضمِرُ هذا النحو وما أشبهه. وانتَصَبَ الإبلُ والشاءُ كانتصابِ فارسٍ إذا قلت: ما في الناسِ مثلُهُ فارساً**))[١].

فسيبويه يقدّر في أحد الوجوه جارّاً ومجروراً وفي الآخر ظرف مكان وكلا المستويين يصلح أن يكون مستوًى مثالياً يفسر في ضوئه التركيب.

إنَّ تقدير شبه الجملة في التركيب متأتٍّ من دلالتها على الاستقرار، وهذه الدلالة هي التي أعطت شبه الجملة قيمة في تقديرها في التركيب، قال سيبويه في كلامه على وقوع شبه الجملة خبراً مفيداً فائدةً يحسن السكوت عليها: ((**وذلك أنَّك إذا قلت: فيها زيدٌ فكأنَّك قلتَ: استقرَّ فيها زيدٌ وإن لم تذكر فعلاً**))[٢].

٢- استبدال المفردات:

ونعني به أن يُعمد إلى استبدال كلمة في التركيب بكلمة أخرى، تكون فيه الكلمة المستبدل بها أكثر قدرةً على إيضاح المراد من الكلمة المستبدلة، والملاحظ أنّ سيبويه يعمد إلى نمطين من الاستبدال:

أ ــ الاستبدال بين مفردات بينها علاقة دلالية:

وفيه يمكن إرجاع الكلمات إلى أصل معجمي واحد، وهو ما يطلق عليه بعضُ الدارسين المحدثين **(الاستبدال المعجمي)**[١] ، ولا يقتصر هذا النمط من الاستبدال على الكلمات التي تعود إلى جذرٍ معجمي واحد، وإنَّما يتعداه إلى المفردات التي يمكن أن يُلمح بينها نحوٌ من العلاقة الدلالية، ومن ثم يكون الجامع بين طرفي الاستبدال شيئين هما: العلاقة الدلالية والموقع، وهذا الضرب من الاستبدال هو الأصل، إذ لمّا كان التركيب ذا وظيفةٍ إبلاغية، كان من الأولى بالنحوي أن يُحافظ على جانب الدلالة المعجمية للمفردة المستبدلة في التحليل النحوي، بوصفها جزءاً من الدلالة الكلية للتركيب، قال سيبويه: **((هذا باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما، فأمّا ما يرتفع بينهما فقولك: إن تأتني تسألُني أُعطِكَ، وإن تأتني تمشي أمشِ معك. وذلك لأنَّك أردتَ أن تقول: إن تأتِني سائلاً يكن ذلك، وإن تأتِني ماشياً فعلتُ))**[٢].

فسيبويه يستبدل الأفعال المضارعة المرفوعة في البنية الظاهريَّة من التركيب بمشتقاتٍ في التمثيل النحوي، لأنَّ هذه المشتقات أوضح في بيان المعنى الوظيفي وهو الحالية من الأفعال المضارعة، وسيبويه في هذا الاستبدال يحافظ على العلاقة الدلالية المعجمية بين طرفي الاستبدال لأنهما يعودان إلى حذر معجمي واحد، قال سيبويه في موضعٍ آخر: **((هذا باب ما جَرَى في الاستفهام من أسماءِ الفاعلين والمفعولينَ مجرى الفعل كما يَجرِي في غيره مَجرى الفعل، وذلك قولك: أزيداً أنت ضاربُهُ؟ وأزيداً أنت ضاربٌ له؟ وأعمراً أنت مكرمٌ أخاه؟ وأزيداً أنت نازلٌ عليه؟**

---

[١] ينظر: التفكير العلمي في النحو العربي، حسن خميس الملخ: ١٩٢ ، دار الشرق، عمان، ٢٠٠٢

[٢] الكتاب:٨٥/٣ ، وتنظر الأمثلة الأخرى لهذا النوع من الاستبدال على سبيل المثال في:٩٧/١ ، ١٦٤، ١٨١، ١٨٩

كأنَّك قلت: أنت ضاربٌ، وأنت مكرمٌ، وأنت نازلٌ، كما كان ذلك الفعل، لأنَّه يجري مجراه ويعمل في المعرفة كلِّها والنكرة، مقدَّماً ومؤخَّراً، ومظهراً ومضمراً.

وكذلك: الدار أنت نازلٌ فيها؟

وتقول: أعمراً أنت واجدٌ عليه؟ وأخالداً أنت عالمٌ به، وأزيداً أنت راغبٌ فيه؟ لأنَّك لو ألقيت عليه وبه وفيه مما هاهنا لتعتبر، لم يكن ليكون إلاّ ممّا ينتصب، كأنَّه قال: أعبدَ الله أنت تَرغبُ فيه؟ و أعبدَ الله أنت تعلم به؟ وأعبدَ الله أنت تجدُ عليه؟ فإنَّما استفهمتَهُ عن علمه به ورَغبَتِه في حالِ مسألتك))[1].

فسيبويه يستبدل في هذا النص اسم الفاعل بالفعل المضارع الذي يحمل الدلالة المعجمية نفسها، لإيضاح أنّ اسم الفاعل يعمل عمل فعله مقدَّماً ومؤخَّراً، وقال سيبويه في موطن آخر: **((هذا باب متصرِّف رويد تقول: رويدَ زيداً، وإنما تريد: اروِد زيداً،...**

وسمعنا من العربِ من يقول: واللهِ لو أردتَ الدَّراهمَ لأعطيتُكَ رُوَيدَ ما الشعر. يريد: اروِد الشعر، كقول القائل: لو أردتَ الدراهمَ لأعطيتُك فدع الشعرَ.

فقد تَبَيَّنَ لَكَ أنَّ رُوَيْدَ في موضعِ الفعلِ))[2].

وسيبويه في النص السابق يستبدل اسم فعل الأمر بفعل الأمر ليبين أنّ اسم الفعل يعمل عمل فعله في التركيب .

أما الاستبدال بين مفردات لا تعود إلى جذرٍ معجمي واحد، ولكن يُمكِنُ لمح نحو من العلاقة بينها لأنَّها تؤدي المعنى نفسه في التركيب، فمثالها قول سيبويه: **((ومن النعت أيضاً: مررتُ برجلٍ أيِّما رجلٍ، فأيُّما نعتٌ للرجلِ في كمالهِ وَبذِّه غيره، كأنَّه قال: مررتُ برجلٍ كاملٍ))**[3].

فسيبويه يستبدل (أيِّما) في التمثيل النحوي بوصفٍ مشتقٍ أكثر قدرةً على إيضاح المعنى الوظيفي، وهو الصفة، ويمكننا أن نلحظ نوعاً من العلاقة الدلالية بين طرفي الاستبدال، ذلك أنّ كلا المفردتين تؤدي المعنى نفسه في التركيب، وهو امتلاك الموصوف للصفات الكاملة.

---

(١) الكتاب: ١/١٠٨-١٠٩
(٢) المصدر السابق: ١/ ٢٤٣
(٣) المصدر السابق: ١/٤٢٢

وقال سيبويه في كلامه على النعتِ أيضاً: ((**ومنه: مررتُ برجلٍ رجلِ صدقٍ، منسوبٍ إلى الصَّلاح. كأنَّك قلت: مررتُ برجلٍ صالحٍ. وكذلك: مررتُ برجلٍ رجلِ سَوءٍ، كأنَّك قلت: مررتُ برجلٍ فاسدٍ، لأن الصِّدقَ صلاحٌ والسُّوءَ فسادٌ. وليس الصدقُ ههنا بصدقِ اللسان، لو كان كذلك لم يجز لَكَ أن تقولَ هذا ثوبُ صدقٍ وحمارُ صدقٍ، وكذلك السُّوء ليس في معنى سُؤْتُهُ**))[١].

فسيبويه هنا يستبدل النعت الجامد بآخر مشتق أكثر قدرةً على إيضاح المعنى الوظيفي، وهو يحافظ في هذا الاستبدال على العلاقة الدلالية بين طرفيه وإن لم تكن تلك العلاقة متطابقة من الناحية المعجمية، والذي سوّغ ذلك هو أنَّ الصدق ليس المقصود به صدق اللسان، وإنَّما الصدق المقصود به الصلاح وكذلك السوء فالمقصود به الفساد.

وقد يكون لهذا الضرب من الاستبدال أثر في إيضاح ماهيَّة المفردة من الناحية التقسيمية[٢]، قال سيبويه في كلامه على الاستثناء بالأفعال: ((**وأمّا عَدَا وخَلاَ فلا يكونان صفةً، ولكن فيهما إضمارٌ كما كان في لَيْسَ ولا يَكُونُ، وهو إضمارٌ قصَّتُهُ فيهما قصتُهُ في لايكون وليس. وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ خلا زيداً، وأتاني القومُ عَدَا عمراً، كأنَّك قلت: جاوَزَ بعضُهُم زيداً. إلاّ أنَّ خَلاَ وعَدَا فيهما معنى الاستثناء، ولكنِّي ذكرت جاوز لأمثِّل لك به، وإن كان لا يستعمل في هذا الموضع**))[٣].

فسيبويه يستبدل خلا، وعدا في الاستثناء بـ (جاوز)، لإيضاح أنَّ هذه الصيغ هي أفعال ينتصب ما بعدها على أنَّه واقع موقع المفعول به، وكلا الفعلين في البنية الظاهريَّة والتمثيل النحوي فيه معنى الاستثناء، ولكنَّهما لا يعودان إلى أصل معجمي واحد، ويمعن سيبويه في إيضاح فعلية (عدا، وخلا)، من خلال جعلهما صلات للموصول، قال سيبويه: ((**وتقول: أتاني القومُ ما عدا زيداً، وأتوني ما خلا زيداً. فَما هنا اسمٌ، وخَلاَ وعَدَا صلةٌ له كأنَّه قال: أَتَوْني ما جاوَزَ بعضُهُم زيداً. وما هم فيها عدا زيداً، كأنَّه قال : ماهم فيها ما جاوَزَ بعضُهُم زيداً، وكأنَّه قال: إذا مثلتَ ما**

---

[١] الكتاب: ٤٣٠/١
[٢] تعني بالناحية التقسيمية تقسيم النحاة للكلم على اسم وفعل وحرف
[٣] الكتاب: ٣٤٨/٢

خلا وما عدا فجعلتَهُ اسماً غير موصول قلت: أتوني مجاوزتَهُم زيداً، مثَّلتَه بمصدرِ ما هو في معناه، كما فعلتَهُ فيما مضى، إلا أنَّ جاوَزَ لا يقع في الاستثناء))[1].

فسيبويه يستبدل ما المصدرية الموصولة وفعل الاستثناء في التمثيل النحوي بمصدر الفعل جاوز لبيان ماهيّة هذه البنيات وأنَّها كبقية الأفعال لا فرق إلاّ باختصاصها بأسلوب الاستثناء فلا يرد فعلٌ آخر بدلاً منها وإن كان في معناها.

ب ــ الاستبدال بين مفردات ليس بينها علاقة دلالية:

يُظهر هذا النمط من الاستبدال عناية سيبويه بالجانب الوظيفي للنظام النحوي المتمثل بإيضاح شكل العلاقات النحوية القائمة بين المفردات والمعاني الوظيفية الناشئة عنها من دون الجانب الدلالي للكلمات، قال سيبويه: **((وقد يُبتَدَأُ فَيُحمَلُ على مثل ما يُحمل عليه وليس قبله منصوب، وهو عربي جيِّد، وذلك قولك: لقيتُ زيداً وعمرٌو كلَّمتُهُ، كأنَّك قلت: لقيتُ زيداً وعمرٌو أفضلُ منه. فهذا لا يكون فيه إلاَّ الرفعُ، لأنَّك لم تذكر فعلاً))**[2].

فسيبويه يبدل الفعل الماضي في التركيب، باسم مشتق على صيغة التفضيل، لإيضاح أنَّ ارتفاع الاسم على الابتداء، ورفع توهم انتصابه بفعل مقدّر كما هو الحال في باب الاشتغال، وحتى يتضح هذا الأمر جليّاً أبدل سيبويه الفعل الماضي الذي يحتمل معه نصب الاسم بفعلٍ مقدَّرٍ من لفظه بصيغة أخرى لا تحتمل إلاّ الرفع، والاستبدال هنا هو بين مفردات لا تربطها علاقة دلالية فلا ينتميان إلى أصل معجمي واحد، كما لا يؤديان المعنى نفسه في التركيب.

قال سيبويه في موضع آخر: **((تقول: رأيتُ متاعَكَ بعضُهُ فوقَ بعضٍ، إذا جعلتَ فوقاً في موضع الاسم المبني على المبتدأ وجعلتَ الأوَّلَ مبتدَأ، كأنَّك قلت: رأيتُ متاعَكَ بعضُهُ أحسنُ من بعضٍ، ففوق في موضع أحسنُ))**[3].

واستبدال (فوق) بكلمةٍ أخرى هي (أحسن)، هو استبدال لبنية تحتمل أكثر من معنًى وظيفيّ كالظرفية والخبرية، ببنية أخرى لا تحتمل غير معنًى وظيفيّ واحد هو

---

[1] **الكتاب** : ٣٤٩/٢، وينظر أيضاً على سبيل المثال: المصدر السابق:١٣١/١، ١٧٦/٢
[2] **المصدر** السابق: ٩٠/١
[3] **المصدر** السابق: ١٥٥/١

الخبرية، ولم يراعِ سيبويه في هذا الاستبدال المعنى الدلالي لطرفيه، لأنَّ وكد سيبويه إيضاح وجه رفع (بعض) من الناحية الوظيفية.

ومن الأمثلة الأخرى لهذا النمط من الاستبدال قول سيبويه في كلامه على (أي) المضافة إلى اسم موصول: ((**وتقول: أيَّ من في الدار رأيتَ أفضلَ، وذاك لأنَّك جعلتَ في الدَّار صلةً، فتمَّ المضافُ إليه أيّ اسماً، ثم ذكرتَ رأيتَ، فكأنَّك قلت: أيَّ القوم رأيت أفضلَ، ولم تجعل في الدار هاهنا موضعاً للرؤية**))[1].

فالحكم على الجار والمجرور بأنَّه صلة للاسم الموصول يتمم الفائدة منه، وليس متعلقاً بالفعل، اقتضى إيضاحه أن يستبدل سيبويه الاسم الموصول وصلته باسمٍ آخر لا تربطه معه علاقة دلالية، الغاية منه إيضاح تعلق المفردات بعضها ببعض

---

[1] الكتاب: ٢/٤٠٥

٣ــ تأويل المفردات:

التأويل على مستوى المفردات هو وسيلة من وسائل التأويل النحوي التي لجأ إليها سيبويه للوصول إلى الأصل الذي يفسر البنية الظاهريّة للنص، قال سيبويه: **((هذا باب ما جُعل من الأسماء مصدراً كالمضاف في الباب الذي يليه، وذلك قولك: مررتُ به وحدَهُ، ومررتُ بهم وَحدَهُم، ومررتُ برجلٍ وَحْدَهُ.**

ومثلُ ذلك في لغةِ أهلِ الحجاز: مررتُ بهم ثلاثتَهم وأربعتَهم، وكذلك إلى العشرة.

وزعم الخليل رحمه الله أنَّه إذا نَصَبَ ثلاثتَهم فكأنَّه يقول: مررتُ بهؤلاءِ فقط ، لم أُجاوِزْ هؤلاءِ. كما أنَّه إذا قال: وَحدَهُ فإنما يريد: مررتُ به فقط لم أجاوزهُ.

وأمَّا بنو تميم فَيُجْرونَهُ على الاسم الأوَّل: إن كان جرَّاً فجرَّاً، وإن كان نَصْباً فَنَصْباً، وإن كان رفعاً فرفعاً.

وزعم الخليل أنَّ الذين يُجرونه فكأنَّهم يريدون أن يَعمُّوا، كقولك: مررتُ بهم كلِّهم ، أي لم أدَعْ منهم أحداً.

وزعم الخليل رحمه الله، حيث مثَّل نَصبَ وحدَهُ وخمستَهَم، أنَّه كقولك: أفردتُهُم إفراداً. فهذا تمثيلٌ ولكنَّه لم يُستعمل في الكلام))[1].

فإشغال المفردات المذكورة لمحل المفعول المطلق استلزم تأويل بنياتها المنطوقة بما ينسجم مع متطلبات النظام النحوي التي تقتضي أن يكون المفعول المطلق مصدراً، وهذا النمط من التأويل ينبع من الحاجة إلى نحوٍ من الاتساق بين شكل الصيغة الظاهري والوظيفة النحوية التي يؤديها العنصر.

وقد يقتضي المعنى الوظيفي لمفردةٍ ما أن تكون نكرة، فإذا جاءت بخلافه أوّلت بنكرة كاسم (لا) النافية للجنس، قال سيبويه: **((وتقول: قضيَّةٌ ولا أبا حسنٍ، تجعله نكرة. قلتُ: فكيف يكون هذا وإنَّما أراد عليّاً رضي الله عنه فقال: لأنَّه لا يجوز لك أن تُعمِل لا في معرفةٍ، وإنَّما تُعمِلُها في النكرة فإذا جعلتَ أبا حسنٍ نكرةً، حَسُن لك أن تُعمل لا، وعلم المخاطب أنَّه قد دخل في هؤلاء المنكورين عليٌّ، وأنَّه قد غُيِّب عنها.**

---

[1] الكتاب: ١/٣٧٣-٣٧٤

فإن قلت: إنَّه لم يُرِد أن ينفي كلَّ من اسمُهُ عليٌّ؟ فإنَّما أراد أن ينفيَ منكورين كلُّهم في قضيَّته مثلُ عليّ كأنَّه قال: لا أمثالَ عليّ لهذه القضية، ودلَّ هذا الكلام على أنَّه ليس لها عليٌّ، وأنَّه قد غُيِّب عنها))[١].

ويتضح تأويل المفردات جليّاً في حال تأويل الحرف المصدري الناصب وفعله بمصدرٍ، قال سيبويه: **((أن تأتيني خيرٌ لك، كأنَّك قلت: الإتيانُ خيرٌ لك، ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ)**[٢] **،يعني: الصومُ خيرٌ لكم))**[٣].

فكون الحرف المصدري وفعله في موضع المبتدأ اقتضى تأويلهما بمصدر، لأنَّ حق المبتدأ أن يكون اسماً ومن أمثلة تأويل الحرف المصدري وفعله بمصدرٍ أيضاً، قول سيبويه: **((ومن ذلك أيضاً قوله: ائتِني بعد أنْ يَقَعَ الأمرُ، وأتاني بعد أنْ وقعَ الأمرُ، كأنَّه قال: بعد وقوع الأمرِ.**

ومن ذلك قوله: أمّا أن أسيرَ إلى الشام فما أكرهُه، وأمّا أن أقيمَ فلي فيه أجراً كأنَّه قال: أمّا السيرورةُ فما أكرهُها، وأمّا الإقامةُ فلي فيها أجرٌ))[٤].

فسيبويه يؤول الحرف المصدري مع فعله على أنّه مضاف إليه لظرف الزمان مرّة، ومبتدأ مرةً أخرى، وكلا هذين المعنيين الوظيفيين يستلزم أن تكون المفردات التي تشغلها أسماءً .

---

[١] الكتاب: ٢٩٧/٢
[٢] البقرة: ١٨٤
[٣] الكتاب: ١٥٣/٣
[٤] المصدر السابق: ١٥٥/٣، وينظر أيضا على سبيل المثال: ٦/٣، ٢٨، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧

٤ــ الإلغاء:

لا يقتصر هذا المفهوم على ما ذكره النحاة من الحروف التي تُزاد عادةً في الجملة وتفيد التأكيد فحسب، وهي (إن، وأن،وما، ولا، ومن، والباء)[١]، بل يمتد إلى غيرها من الحروف التي لا تعمل فيما بعدها من الناحية الإعرابية، كما يشمل بعض الكلمات التي تحذف لغايات توضيحية، وتعني هذه الآلية التأويلية أنّ أجزاءً من التركيب في صورته الظاهريّة، المنطوقة أو المكتوبة، قد أُهملت في المستوى المثالي له، الذي يمثله التمثيل النحوي ويشمل الإلغاء في الكتاب مستويين:

أ ــ **إلغاء العناصر الزائدة عن التركيب**، أي تلك التي لا يؤثرغيابها في التركيب من الناحية الإعرابية، وتبقى عناصر التركيب على حالها من حيث المعاني الوظيفية التي تشغلها، قال سيبويه في كلامه على رفع الفعل المضارع: ((**ومن ذلك أيضاً: هلاّ يقولُ زيدٌ ذاك، فيقولُ في موضع ابتداءٍ، وهلاّ لا تعمل في اسم ولا فعل، فكأنَّك قلت: يقولُ زيدٌ ذاك، إلاّ أنَّ من الحروف ما لا يدخل إلاّ على الأفعال التي في موضع الأسماء المبتدأة وتكون الأفعال أولى من الأسماء حتّى لا يكون بعدها مذكورٌ يليها إلاّ الأفعال**))[٢].

فحرف التحضيض (هلاّ) لا يعمل فيما بعده من الأفعال ولهذا بقي الفعل المضارع على حاله من الرفع، ولم يؤثّر هذا الحرف فيه شيئاً، ولهذا عمد سيبويه إلى حذفه من التركيب في مستواه المثالي، لإيضاح أنّه ليس من العناصر الفاعلة والمؤثرة في التركيب من الناحية الإعرابية.

ومن أمثلة هذا الضرب من الإلغاء ما سمّاه النحاة حروف الزيادة، ومنها (ما)، قال سيبويه في كلامه على تخفيف إن ودخول اللام الفارقة على خبرها: ((**ومثل ذلك: (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)[٣]، إنما هي: لَعَلَيْها حافظٌ.**

وقال تعالى: (وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ)[٤] إنَّما هي: لجميعٌ، وما لَغْوٌ))[٥].

---

(١) ينظر: هذا المفهوم وما يرادفه من مفاهيم أخرى كالزيادة والحشو والصلة في الأشباه والنظائر: ٢٢٠/١
(٢) الكتاب: ١٠/٣
(٣) الطارق:٤
(٤) يس: ٣٢
(٥) الكتاب: ١٣٩/٢

فـ (ما) زائدة لا يؤثر حذفها على عناصر التركيب الأساسية، ولهذا حذفها سيبويه في التمثيل النحوي، ومنها كذلك (لا)، قال سيبويه: ((**وأمّا (لا) فتكون كـ(ما) في التوكيد واللَّغْو. قال الله (عزَّ وجل) : (لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ)**[1]. **أي: لأن يَعْلَمَ**))[2].

فـ (لا) هنا زائدة بين الحرف الناصب، والفعل المضارع المنصوب، والدليل على زيادتها أنَّها لم تؤثر شيئاً في الفعل بعدها، إذ إنَّه منصوب بالحرف الناصب قبلها، وحذفها لا يترتب عليه إخلالٌ في التركيب من الناحية النحوية، ولهذا أسقطها سيبويه من التركيب في التمثيل النحوي، ومنه كذلك (من) قال سيبويه: ((**وأخبرنا يونس أنَّ من العرب من يقول : ما من رجلٍ أفضلُ منك، وهل من رجلٍ خيرٌ منك؟ كأنَّه قال: ما رجلٌ أفضلُ منك، وهل رجلٌ خيرٌ منك**))[3].

فمن حرفُ جرٍّ ليس له إلاّ التأثير الشكلي ــ من الناحية الإعرابية ــ في الاسم الذي بعده، لأنَّه باقٍ على معناه الوظيفي وهو الابتداء.

ب ــ إلغاء عناصر ليست زائدة من التركيب، والغرض هو إيضاح بعض الأحكام، الخاصة بالتركيب، قال سيبويه: ((**فإن قلت: قد عرفتُ أَبَا من زيدٌ مَكْنِيٌّ، انتصب على مكنيٍّ، كأنَّك قلت: أبا من زيدٌ مَكنيٌّ، ثمَّ أدخلت: عرفتُ عليها. ومثله قولك: قد علمتُ أأبا زيد تُكْنى أم أبا عمرو، كأنَّك قلت:أأبا زيد تُكْنى أم أبا عمرو، ثم أدخلتَ عليه: علمتُ كما أدخلتَه عليه حين لم يكن ما بعده إلاّ مبتدأً، فلا يَنتصب إلاّ بهذا الفعل الآخر...**))[4].

فالغرض من الحذف هنا هو إيضاح أنَّ انتصاب: أبا، لم يكن بـ (عرفتُ)، وإنَّما بالوصف (مكني)، والسبب في ذلك أنَّ الفعل معلّقٌ عن العمل لسببين أشار إليهما سيبويه في التمثيل، وذكرهما النحاة بعده، وهما دخول أداة الاستفهام على معمولاته، وهو ما يعني أنَّ هذه الجملة هي جملة جديدة لا تعلق لها بما قبلها من

---

(1) الحديد: ٢٩
(2) الكتاب: ٢٢٢/٤
(3) المصدر السابق: ٢٧٦/٢، وتنظر المواضع الأخرى لزيادة حرف الجر ومنها على سبيل المثال: ٩٢/١، ١٣٠/٢، ٢٩٣، ٣١٥-٣١٦
(4) المصدر السابق: ٢٣٩/١

الناحية الإعرابية، لأنَّ اسم الاستفهام له الصدارة في الكلام، والسبب الآخر هو كون أحد المفعولين مضافاً إلى اسم استفهام[١] .

ومن الأمثلة الأخرى لهذا الضرب من الإلغاء، قول سيبويه في كلامه على النعت السببي: ((**وحين قلتَ: مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباه رجلٌ، وحين قلتَ: مررتُ برجلٍ ملازمِ أبيه رجلٌ، فكأنَّك قلت في جميع هذا: مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباه، ومررتُ برجلٍ ملازمِ أبيه، لأنَّ هذا يجري مجرى الصفة التي تكون خالصةً للأوّل**))[٢].

فحذف فاعل الوصف الواقع نعتاً للاسم النكرة، هو لبيان صحَّة جريان النعت السببي على المنعوت، كما هو الحال في النعت الحقيقي.

ومن الأمثلة أيضاً قول سيبويه: ((**هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً ممّا نفى عنه ما أُدخل فيه، وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ إلاّ زيدٌ، وما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيدٍ، وما رأيتُ أحداً إلاّ زيداً، جعلتَ المستثنى بدلاً من الأوّل، فكأنَّك قلت: ما مررتُ إلاّ بزيدٍ، وما أتاني إلا زيدٌ، وما لقيتُ إلا زيداً. كما أنَّك إذا قلتَ: مررت برجلٍ زيدٍ، فكأنَّك قلت: مررتُ بزيدٍ. فهذا وجهُ الكلام أن تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله، لأنَّك تُدخِله فيما أخرجتَ منه الأوّل**))[٣].

فسيبويه في هذا النص أراد أن يوضح أحد وجوه إعراب الاسم المستثنى وهو الإتباع على البدلية ، وهو ما اقتضى حذف المستثنى ، لإيضاح أن المستثنى له حكم المستثنى منه من الناحية الإعرابية.

يتبين من ذلك أنَّ هذا الضرب من الحذف غايتُهُ ضبط الأحكام النحوية الخاصة بعناصر التركيب، فهو غير حقيقي، لأنَّه مشتمل على حذف عناصر أساسية في التركيب.

---

[١] ينظر: شرح ابن عقيل: ٩٩/٢
[٢] الكتاب: ١٨/٢
[٣] المصدر السابق: ٣١١/٢، وينظر أيضاً على سبيل المثال: ٨٦/٢

٥ــ التقديم والتأخير:

لمّا كان التركيب يقوم على وجود عناصر تربط بينها علاقة نحوية معينة، فــإنَّ وجود هذه العناصر ليس عشوائياً، إذ لكل عنصر موقع معين في التركيب يكشــف عن أثره في أداء التركيب لوظيفته، من هنا كان إرجاعُ عناصــر التركيــب إلــى مواقعها التي يفترض النظام النحوي وجودها فيه أمراً لابُدَّ منــه، إذ يُمثــل التقــديم والتأخير خروجاً عن نظام الرتبة، فيتقدم ما رتبته أن يتأخر أو العكس، وهو خروج مستساغ بالنظر إلى الحرية التي يمنحها النظام النحوي لبعض عناصــر التركيــب والفائدة التي يقصدها المتكلم من جرّاء هذا التقديم والتأخير، جاء في كتاب ســيبويه في باب ما ينتصب فيه الخبر لأنَّه خبرٌ لمعروفٍ يرتفع علــى الابتــداء قدَّمتــه أو أخَّرته: **((وقال الهذلي[١]:**

لا دَرَّ دَرِّي إنْ أَطعمتُ نازِلَكُمْ قِرْفَ الحتيِّ وعندي البُرُّ مكنوزُ

كأنَّك قلت: البُرُّ مكنوزٌ عندي))[٢].

فاعتبار عندي متعلقاً بالخبر مكنوز، استلزم في التمثيل النحــوي تــأخيره عــن المبتدأ والخبر،والعود بالعنصر إلى رتبته الأصلية من التركيب .

وقال سيبويه في موضع آخر في كلامه على جواز استغناء المبتدأ بشبه الجملــة عن الخبر، لإتمامه الفائدة معه: **((ويدلُّك على ذلك أنَّك تقول: إنَّ فيها زيداً، فيصــيرُ بمنزلة قولك: إنَّ زيداً فيها، لأنَّ (فيها) لمّا صارت مســتقراً لزيــد يَســتغني بــه السكوتُ، وقع موقع الأسماء))[٣].**

فوقوع شبه الجملة خبراً لــ (زيد)، لأنَّها أفادت فائدةً يحسن الســكوتُ عليهــا كحال الأسماء الأخرى، يستلزم إرجاعها إلى موقعها الأصلي في المستوى المثــالي للتركيب.

ومن الأمثلة أيضاً على التقديم والتأخير، قول سيبويه: **((قال ذو الرّمة[٤]:**

وأنِّي متى أُشْرِفْ على الجانِبِ الذي به أنتِ من بين الجَوانبِ ناظرُ

---

[١] ينظر: شرح أشعار الهذليين :١٢٦٣ ، أبو سعيد السكري ، تح : عبد الستار أحمد فرّاج ، مطبعة دار العروبة ، د.م ، د.ت

[٢] الكتاب: ٢/٨٩-٩٠

[٣] المصدر السابق: ٢/٨٨-٨٩

[٤] ينظر : ديوان ذي الرّمة : ٢٤١، تح: كارليل هنري هيس ، كمبردج ، ١٩١٩

أي: ناظرٌ متى أُشْرِفْ. فجاز هذا في الشعر وشبَّهوه بالجزاء إذا كان جوابُهُ منجزماً، لأنَّ المعنى واحد،...))[1].

فوقوع الاسم المرفوع المتأخر خبراً عن (إنَّ) اقتضى إيضاحُهُ تغييرَ موقعه بالنسبة إلى عناصر التركيب الأخرى، فتقدم على ما كان متأخراً عنه من العناصر، فالعناصر تأخذ مواقعها من المعاني الوظيفية التي تشغلها، بما يشكل نسقاً مثالياً يتطابق فيه المعنى والموقع، قال سيبويه: **((فإن قلت: ضربني وضربتُهُم قومُك رفعتَ لأنَّك شغلتَ الآخرَ فأضمرتَ فيه، كأنَّك قلت: ضربَني قومُكَ وضربتُهُم، على التقديم والتأخير))**[2].

فالتقديم والتأخير الحاصل في عناصر التركيب متأتٍّ من التلازم الشديد بين الفعل والفاعل، فالفعل الأول في التركيب لا فاعل له في حين أنَّ الفعل الثاني مستوفٍ له، ولهذا عدَّ سيبويه الاسم معمولاً للفعل البعيد، وهو بخلاف علاج سيبويه للمعمولات في باب التنازع، إذ يرى أنَّ الأسماء معمولات للفعل القريب[3] .

---

(1) الكتاب: ٦٨/٣
(2) المصدر السابق: ٧٨/١، وتنظر الأمثلة الأخرى على سبيل المثال: ١/ ١٠٤-١٠٥ ، ٣/ ٦٦، ٦٧
(3) المصدر السابق: ٧٤/١

نظرية الأصل وأثرها في التمثيل النحوي:

لابدَّ لكل آليةٍ من الآليات التي عرضناها فيما سبق وقام التمثيل النحوي عليها بوصفها معالجاتٍ تطبيقية للجمل والتراكيب من مقولات أصلٍ نظريةٍ استندت إليها في توجيه الجمل والتراكيب وجهة معينة في التمثيل النحوي، ولا نريد أن نتكلَّم هنا على نظرية الأصل والفرع وأثرها في الدرس اللغوي، فذلك ما تكفّلت به دراسات أخرى[١] ، إنَّ الذي يهمنا هنا أن نوضح الأسس النظرية التي قامت عليها آليات التأويل النحوي في معالجة الجمل والتراكيب، ولابدَّ قبل ذلك أن نوضح معنى الأصل والفرع في اللغة والاصطلاح.

فقد جاء في اللغة : ((الأصلُ: أسفلُ كلِّ شيءٍ وجمعُهُ أُصول لا يكسَّر على غيرِ ذلك))[٢].

أمّا الفرع: **((ففرعُ كلِّ شيءٍ أعلاه، والجمع فروع لا يكسّر على غير ذلك))**[٣] .

أمّا في الاصطلاح: فالأصل: **((خلاف الفرع وهو ما يبتنى عليه غيره))**[٤].

والفرع: **((خلاف الأصل، وهو اسم الشيء يبنى على غيره))**[٥] ، أي: إنّه **((ما كان جزءاً من الأصل، أي إنّه متفرعٌ منه))**[٦] ، من هنا يتضح التلازم بين المفردتين، إذ لا وجود للفرع ما لم يكن هناك أصل يستند عليه، كما أنَّ الأصل لا يعدُّ كذلك إلا بلحاظ فرعٍ خارجٍ عنه.

ومقولات الأصل والفرع هي جزء من مقتضيات تحول النحو من معرفة إلى صناعة، أو من مرحلة الممارسة العملية للغة، إلى مرحلة التدوين والوصف لهذه اللغة، إذ لمّا كان النحوي يقوم بخطواته الأولى وهي جمع المادة اللغوية عن طريق السماع أو الرواية ، ويقوم بتحليلها ، فمن الطبيعي أن يجد ظواهر مختلفة تصل إلى حدِّ التباين، ولهذا تتطلب مهمته في سبيل إقامة صرح العلم على أُسس رصينة أن يقوم بالبحث عن تفسير لهذا الاختلاف في الظواهر النحوية للباب الواحد، ولهذا

---

(١) ينظر على سبيل المثال: الأصول، د. تمام حسان ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد، ١٩٨٨، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، حسن خميس الملخ ، دار الشروق، عمان، ٢٠٠١

(٢) لسان العرب (أصل): ١٦/١١

(٣) المصدر السابق (فرع): ٢٤٦/٨

(٤) التعريفات: الشريف علي بن محمد الجرجاني ، ضبطه وفهرسه:محمد عبد الحكيم القاضي ، دار الكتاب المصري ـ القاهرة ، دار الكتاب اللبناني ـ بيروت ، ط١، ١٩٩١: ٤٣

(٥) المصدر السابق: ١٨١

(٦) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ١٧٠

كانت محاولة تهذيب هذا الاختلاف، وإرجاعه إلى نسق مثالي يُجعل أصلاً تتحرك في ضوئه الظواهر النحوية المختلفة هو الطريقة المثلى، ولهذا هي مقولات تمتلك من المسوغات العلمية ما يجعلها قادرةً على تفسير الاختلاف في الظواهر النحوية[١] ، إذ لولا ذلك لأصبحت اللغة مجرد وصف وتقرير للظواهر يفتقد إلى الرابط بينها، ولهذا لسنا مع من يرى ((**أنَّ الرغبة في اطّراد القواعد كان العامل الأهم لدى النحاة في ترتيب البيت النحوي، إذ هم يتصورون القواعد الأساسية أركاناً تمثل الأصل الذي تكون عليه اللغة، وما يحلُّ محلها فروع تحمل عليها وترد إليها طوعاً أو كرهاً**))[٢] ، فثمة فرق بين الرغبة في تفسير الاختلاف في الظواهر النحوية بما يؤدي إلى إقامة النظام، وبين الرغبة في فرض اطّراد للقواعد النحوية.

١ــ أصل التركيب:

أجمع النحاة على أنَّ الجملة العربية متكونة من طرفين هما المسند والمسند إليه، قال سيبويه: ((**هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بُدّاً. فمن ذلك الاسمُ المبتدأُ، والمبنيُّ عليه. وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك.**

ومثل ذلك: يذهبُ عبد الله، فلابدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخرِ في الابتداء))[٣]. .

فالجملة كما ذكر سيبويه لها نمطان، هما الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، تبعاً للعنصر المتصدر لها، ويبدو أنَّ هذه الأنماط ممتدة من طبيعة تقسيم النحاة للمفردات على اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ، وهو يعبر عن قابلية كلٍّ من هذه الأقسام على الدخول في علاقاتٍ نحوية بعضها مع بعض تبعاً لدلالتها، قال سيبويه: ((**هذا باب علم ما الكلم من العربية، فالكلم: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل**))[٤] ، ويعلِّل الرضي تبعاً لهذا التقسيم سبب اعتماد التركيب على هذين النمطين فحسب

---

(١) ينظر: ما كتبه الدكتور تمام حسان عن النحو بين الصناعة والمعرفة وما بعده في الأصول: ٦٠ ـ ١١٥
(٢) بحوث في الاستشراق واللغة: ٣١٦
(٣) الكتاب: ٢٣/١
(٤) المصدر السابق: ١٢/١

بقوله: ((**والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسنداً، ومسنداً إليه، والفعل يصلح لكونه مسنداً لا مسنداً إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما**))[١].

وبذلك يكون الحرف خارجاً عن أن يكون أصلاً في التركيب الإسنادي، وتابع أغلبُ المحدثين الأوائلَ في هذه النظرة إلى التركيب، إذ يقول أحدهم: ((**تتألف الجملة من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه وهما عمدتا الكلام، ولا يمكن أن تتألف الجملة من غير مسندٍ ومسندٍ إليه**))[٢] وبهذا قرر النحويون ((**أنَّ الاسم المفرد لا يكون كلاماً**))[٣] ، أي إنَّ الفائدة المرجوّة من التركيب لا يمكن أن تتحقق إلاّ بوجود طرفي الإسناد، ((**فالنحاة حين رأوا أنَّ الجملة لا تبدو دائماً على نمط تركيبي واحد، اقترحوا لها أصلاً تخرج عنه بالزيادة والحذف والإضمار والاستتار**))[٤].

وقد عالج النحاة الظواهر التركيبية التي تبدو في ظاهرها خارجةً عن النسق الذي قرره النحاة للجملة بإرجاعها إلى نمطي الجملة الأصليين، قال سيبويه في باب التعجب: ((**هذا باب ما يَعمَلُ عَمَلَ الفعلِ ولم يَجْرِ مجرى الفعل ولم يَتَمكَّنَ تمكُّنَه، وذلك قولك: ما أحسنَ عبدَ الله. زعم الخليلُ أنَّه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبدَ اللهِ، ودَخَلَهُ معنى التعجُّب. وهذا تمثيلٌ ولم يُتَكلَّم به**))[٥].

فسيبويه يرجع التركيب في أسلوب التعجب إلى الجملة الاسمية، لأنَّه لا يمكن في ضوء ما قرره النحاة أن يوجد تركيب مفيد تتألف عناصره الأساسية من حرف وفعلٍ.

والتركيب في أسلوب التعجب تركيبٌ متحجر[٦] ، يرتبط أداؤُهُ لوظيفته بشكله الذي لا يتغير، قال سيبويه: ((**ولا يجوز أن تُقدِّم عبدَ الله وتؤخِّر ما ولا تُزيل شيئاً عن موضعه ، ولا تقول فيه ما يُحْسِنُ، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا**))[٧].

---

(١) شرح الرضي على الكافية: ٣٣/١
(٢) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل السامرائي : ٥، منشورات المجمع العلمي، بغداد، د.ت
(٣) شرح اللمع ، جامع العلوم : ٩٧/١، تح: د. محمد خليل مراد الحربي ، دار الشؤون الثقافية ، ط١، بغداد، ٢٠٠٢
(٤) الأصول : ١١٥
(٥) الكتاب: ٧٢/١
(٦) ينظر: وصف اللغة العربية دلالياً، محمد محمد يونس علي : ٣٠٩، منشورات جامعة الفاتح، ١٩٩٣
(٧) الكتاب: ٧٣/١

ومن الظواهر التركيبية الأخرى التي تبدو في بنيتها الظاهريَّة خارجة عن الأنماط الأصلية للجملة العربية، التركيب في أسلوب النداء، قال سيبويه: ((**وممّا ينتصبُ في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهارُه قولك: يا عبدَ الله، والنداء كلُّهُ،...، حذفوا الفعل لكَثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصارَ يا بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنَّه قال: يا، أريدُ عبدَ الله، فحذَفَ أُريدُ وصارت يا بدلاً منها، لأنَّك إذا قلت: يا فلان، عُلِم أنّك تريده.**

وممّا يدلُّك على أنَّه ينتصب على الفعل وأنَّ يا صارت بدلاً من اللفظ بالفعل، قول العرب: يا إياك، إنما قلتَ: يا إيّاك أعني، ولكنَّهم حذفوا الفعل وصار يا، وأيَا، وأي، بَدَلاً من اللفظ بالفعلِ))[١].

فالتركيب في أسلوب النداء هو تركيب فعلي في أصله كما يرى سيبويه أغنت أداة النداء عن ذكر الفعل فيه، وقد اعترض بعض الباحثين المحدثين على ما اجترحه النحاة للتركيب في باب النداء من أصل فعلي، فقال أحدهم: ((**إنَّ أسلوب النداء ينبني على شيئين: أداة نداء، ومنادى، ومنهما ينشأُ مركبٌ لفظي ليس فيه معنى فعل مقدّر، وليس فيه إسناد، ولا يصلح عدُّه في الجمل الفعلية كما قصد النحاة إليه،...، فليس في مثل قولهم: يا زيدُ، ويا رجل، ويا عبدَ الله، ويا طالعاً جبلاً، ويا رجلاً صالحاً، شيء من إسناد، أو تقدير فعل، لأنَّ ذلك كلَّه نداءٌ، والنداء تنبيه ولا شئَ غيره**))[٢] ، وقال باحثٌ آخر: ((**ورأينا أنَّ النداء مركبٌ لفظي ليس فيه معنى فعل متعد وليس فيه إسناد وأنَّ حركة المنادى ليست أثراً لعامل من العوامل ولكنَّها حركاتٌ لابدَّ لها من وصل الكلام أو تخفيفه وأنَّ من حق المنادى أن يكون منصوباً، لأنَّه ليس مسند إليه فيرفع ولا يضاف فيجر، وحروف النداء تدلُّ على التنبيه أصالة لا نيابة، ولا يجوز اعتبار (يا) نائبةً عن أدعو لأنَّ النداء إنشاء، وأدعو وما يليها خبر**))[٣] ، فجلُّ الاعتراضات الموجهة إلى التمثيل النحوي للتركيب في أسلوب النداء منصبّة على التركيز على وظيفة التركيب، فالغرض منه هو التنبيه، وهو متحقق في البنية الظاهريَّة، فلا يصح أن يُعدل عنها، لأنَّ تقدير

---

[١] الكتاب: ٢٩١/١

[٢] في النحو العربي نقد و توجيه ، د.مهدي المخزومي : ٣٢٨، دار الشؤون الثقافية ، ط٢، بغداد ، ٢٠٠٥

[٣] التراكيب اللغوية، د. هادي نهر : ٢٥٥ـ ٢٥٦، دار اليازوري، عمّان، ٢٠٠٤:

الفعل في هذا المجال يعدل بدلالة التركيب من الإنشاء إلى الإخبار، والحقيقة أنَّ فهم ما ذكره سيبويه والنحاة بعده من أصول تركيبية في التمثيل النحوي يستلزم الفصل بين أمرين مهمين:

الأول: البعد التركيبي للجملة، المتعلِّق بتكوين الجملة المعبرة عن المقاصد والأغراض على وفق تفاعلات الموقف الكلامي الذي يكتنف المتكلم، وفيه يختار المتكلم البنيات المناسبة للتعبير عن المعاني والأفكار، ففي التعجب الموقف هو موقف الانبهار والتعجب من أمرٍ خفي سببه ، قال الرضي ت(٦٨٦هـ): ((**واعلم أنَّ التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه، ولهذا قيل: إذا ظهر السبب بطل العجب**))[١].

و(ما) المبهمة التي في صدر التركيب تلائم خفاء السبب الذي يبعث النفس على التعجب، ولهذا كان التركيب في بنيته الظاهريَّة هو الوحيد الذي يؤدي وظيفة التعبير عمّا يخالج النفس من شعورٍ وإذا أُحدث أي تغيّر فيه يفقد التركيب قيمته في أداء وظيفته، وكذا الأمر بالنسبة للتركيب في أسلوب النداء، فلمّا كان النداء في الأصل هو طلب إقبال شخص ما، يستلزم جلب انتباهه بأداةٍ تتناسب مع وضع المنادى قرباً وبعداً وهو متحقق في البنية الظاهريَّة للتركيب، فالفعل الذي ذكره النحاة في التمثيل النحوي لا يتناسب مع الوظيفة التي أنشئ التركيب لأجلها، فضلاً عمّا أورده المعترضون على تقدير الفعل من أنَّه يقلب دلالة التركيب من الإنشاء إلى الإخبار، وقد تنبّه سيبويه على الوظيفة التي يؤديها التركيب في بنيته الظاهريّة، ولهذا أورد عبارته في ذيل النص الذي أوردناه في كلامه على التعجب بأنَّه تمثيل لا يتكلم به، فهو يرى أن المستوى الظاهري للتركيب هو الذي يؤدي وظيفة التعبير عن المقاصد والأغراض، وأنّ العبارات التحليلية التي أوردها هي عبارات لا دخل لها بالمستوى المنطوق بل هي تفسير للكلام بما يؤدي إلى إقامة النظام.

الثاني: البعد التحليلي الذهني للتركيب على وفق مقولات أجمع عليها النحاة من أنَّ العلاقات النحوية التي يقوم عليها التركيب لا يمكن أن تقوم بين حرفٍ واسم، ولهذا يكون استجلاء الوظيفة التي يؤديها أي تركيب تستلزم تجسيد المعاني المؤتلفة في

---

[١] شرح الرضي على الكافية: ٢٢٨/٤

الذهن على وفق علاقة نحوية معينة بالعناصر التي تصلح للدخول في علاقة نحويةٍ معينة وهي الفعل والاسم، قال عبد القاهر الجرجاني: ((**وليت شعري كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى**))[١].

فالنداء في صورته الذهنية تجسد في صورة جملة فعلية ، وكذا الأمر بالنسبة للتعجب إذ لمّا كان الإحساس بوجود أمرٍ خفي يقف وراء المتعجب منه كان لزاماً على النحوي أن يجسده باسم يشير إلى خفاء السبب وهو ما فسره سيبويه باسم نكرة يتلاءم مع هذا الخفاء، وهذا التحليل الذي ذكره النحاة للتراكيب في بابي النداء والتعجب، الذي أرجعهما إلى أصول مفترضة لا يعدو أن يكونَ اجتراحاً لنسقٍ مثالي تجري فيه التراكيب، الغاية منه ضبط خصائص النظام النحوي ولا يتعداه إلى الواقع اللغوي المنطوق أو المكتوب.

---

[١] دلائل الإعجاز: ٢٦٢

٢ــ أصل الاستحقاق:

ويُقصد بأصل الاستحقاق: ((**ما تستحقه الكلمة بنفسها كاستحقاق الاسم الإعراب لأنَّه اسم**))[١]، وما يعنينا من أقسام هذا الأصل التي قررها الدارسون هو أصل العمل، إذ يرى النحاة أنَّ: ((**الأصل في العمل هو للأفعال**))[٢] ، وهذا يعني أنَّ الفعل في الجملة الفعلية هو ((**العنصر المؤسس في الجملة والمسؤول عن تكوينها وبنائها، إذ هو العنصر الأول الذي تتأسس به الجملة، والذي يستدعي بالضرورة وجود عناصر معمولة، فيجتلبها بعده تباعاً ويحدِّد ماهيّاتها وعددها بما فيه من خصائص عامليَّة تُنيط به بناء الجملة وإنشاءها**))[٣].

ولاحظوا أنَّ ثمة بنياتٍ أخرى تشترك مع الأفعال في هذه الخصيصة البنائية للتركيب منها على سبيل المثال اسم الفاعل والمفعول وصيغة المبالغة والمصدر، قال سيبويه: ((**هذا باب من اسم الفاعل الذي جَرَى مَجرى الفعلِ المضارِعِ في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردتَ في يَفْعَلُ كان نكرةً منوّناً، وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيداً غداً. فمعناه وعملُه مثلُ: هذا يَضْرِبُ زيداً غداً. فإذا حدَّثت عن فعلٍ في حين وقوعِه غيرِ منقطعٍ كان كذلك. وتقول: هذا ضاربٌ عبدَ الله الساعةَ، فمعناه وعملُه مثلُ: هذا يَضربُ زيداً الساعةَ. وكان زيدٌ ضارباً أباك، فإنَّما تحدّث أيضاً عن اتصال فعلٍ في حالِ وقوعه. وكان موافقاً زيداً، فمعناه وعملُه كقولك: كان يضربُ أباك، ويوافِقُ زيداً. فهذا جري مجرى الفِعْلِ المضارِعِ في العمل والمعنى منوّناً**))[٤].

فسيبويه يرى أنَّ اسم الفاعل له صورة في العمل يقترب به من الفعل المضارع لأنَّ ثمة شيئاً مشتركاً بينهما، يتمثل في احتواء كلٍّ منهما على الحدث[٥]،قال سيبويه: ((**ولو قلت:هذا ضاربُ عبدِ الله وزيداً،جازعلى إضمارِ فعلٍ، أي: وضَرَبَ زيداً.وإنَّما جاز هذا الإضمارُ لأنَّ معنى الحديث في قولك: هذا ضاربُ زيدٍ: هذا ضَرَبَ زيداً**))[٦]

---

[١] نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: ٨٠

[٢] الإنصاف في مسائل الخلاف ، الأنباري ، المسألة ١٨: ١/ ١٦٢ ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، د. ت

[٣] نظرية العامل في النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، أحمد سعيد البطاطي : ٣ ، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية ،٢٠٠٢

[٤] الكتاب: ١/١٦٤، وينظر المصدر نفسه: ١/١٠٨

[٥] وهذا الأمر ينطبق على الأنواع الأخرى كاسم المفعول وصيغة المبالغة والمصدر

[٦] الكتاب: ١/١٧١-١٧٢

فمقولة الأصل في العمل تتجلى في تقدير الفعل عند سيبويه، إذ أقرَّ النحاة أنّ **((تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع))**[١] ، فضلاً عن استبدال اسم الفاعل في التمثيل النحوي بالفعل، وقد جُعل العمل في الفعل أصلاً لمزيَّة فيه هي احتواؤُهُ على الحدث والزمن معاً كما يقرر ذلك معظم الدارسين[٢] ، إذ إنَّ احتواء بنية الفعل على الحدث **((يمكِّن الفعل من استدعاء كل معمولاته عدا ظرف الزمان، كالفاعل، والمفعول أو المفعولين أو الثلاثة، وكالحال والمفعول المطلق، ....، ونحوها، فهذه كلّها معمولات للفعل ترتبط به من جهة كونه حدثاً))**[٣]، وإلى ذلك أشار سيبويه بقوله: **((واعلم أنَّ الفعل-الذي لا يتعدَّى الفاعلَ يتعدى إلى اسم الحَدَثان الذي أُخذ منه، لأنَّه إنَّما يُذكر ليَدلَّ على الحدث))**[٤].

فسيبويه يسمي المصدر اسم الحدثين، ويرى صراحةً أنَّ استدعاء الفعل للمصدر هو لاحتوائه على الحدث في بنيته، كما يستدعي ظرف المكان للسبب نفسه، قال سيبويه: **((ويتعدّى إلى ما اشتُقَّ من لفظه اسماً للمكان وإلى المكان، لأنَّه إذا قال: ذَهَبَ أو قَعَدَ فقد عُلم أنَّ للحدث مكاناً وإن لم يذكره كما عُلم أنَّه قد كان ذهابٌ))**[٥].

أمّا احتواء بنية الفعل على الزمن فإنَّه **((يمكِّن الفعل من استدعاء الظرف الزماني، فهو معمولٌ مرتبط بالفعل من جهة كونه زمناً))**[٦] ، وإلى ذلك أشار سيبويه بقوله: **((ويتعدّى إلى الزمان، نحو قولك: ذَهَبَ، لأنَّه بُني لما مضى منه وما لم يمضِ، فإذا قال: ذَهَبَ فهو دليل على أنَّ الحدث فيما مضى من الزمان، وإذا قال: سيذهبُ، فإنَّه دليلٌ على أنَّه يكون فيما يُستقبَل من الزَّمان، ففيه بيانُ ما مَضى وما لم يمضِ منه، كما أنَّ فيه استدلالاً على وقوع الحدث))**[٧].

فالفعل يحتوي على الزمن كما يحتوي على الحدث، أمّا المشتقات ومنها اسم الفاعل فإنَّها دالة على الحدث **((وهذا ملمح من ملامح الفعلية فيها، وهو مسوِّغ لأن تجري مجرى الفعل في التركيب، فتجلب معمولات ترتبط بهما من جهة دلالتها على**

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة ٢٩: ٢٤٦/١
(٢) يرى بعض الباحثين أنّ الفعل في أصل بنيته لا يحتوي على الزمن وأنّ دلالته عليه آتية من السياق، ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم : ٤٤
(٣) نظرية العامل في النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه: ١٦
(٤) الكتاب: ٣٤/١
(٥) المصدر السابق: ٣٥/١
(٦) نظرية العامل في النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه: ١٦
(٧) الكتاب: ٣٥/١

الحدث، كما يجتلبها الفعل من تلك الجهة))[١] ، ويدل اسم الفاعل على الذات أيضاً، أمّا دلالته على الزمن فإنَّها آتية من السياق[٢] ، وترتب على هذا الاختلاف في دلالة البنية اختلاف في استحقاق أصل العمل وهو ما جُعل للفعل، وقد أدّى ذلك إلى الاختلاف في سلوك اسم الفاعل في التركيب الذي يتمثّل في:

أ ــ إنَّ عمله مشروط بالدلالة على الحال، أو الاستقبال، وهو ما يعزز القول إنَّ دلالة اسم الفاعل على الزمن هي دلالة سياقية، ومشروط أيضاً بالاعتماد على نفي أو استفهام إذا كان متصدراً، وفي ذلك قال الرضي: **((اعلم أنَّ اسمي الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظاً ومعنًى، لا يجوز أن يعملا في الفاعل والمفعول ابتداءً كالفعل، لأنَّ طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما لأنَّهما وضعا ــ على ما ذكرنا ــ للذات المتصفة بالمصدر، إمّا قائماً بها كما في اسم الفاعل، أو واقعاً عليها كما في اسم المفعول، والذات التي حالها كذا لا تقتضي لا فاعلاً ولا مفعولاً، فاشترط للعمل: إمّا تقوّيهما بذكر ما وضعا محتاجين إليه وهو ما يخصصهما كرجل ضارب، أو مضروب،...، وإمّا وقوعهما بعد حرفٍ هو بالفعل أولى كحرفي الاستفهام والنفي))**[٣].

ب ــ إنَّ الإسناد في اسم الفاعل إسنادٌ غير أصلي[٤] أي: إنَّ الكلام لا يتألف من هذا الضرب من الإسناد في أصل وضعه، قال الرضي في كلامه على إسناد المصدر والمشتقات ومن بينها اسم الفاعل: **((فإنَّها مع ما أسندت إليه ليست بكلام، وأمَّا نحو: أقائمٌ الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه))**[٥]

فالرضيّ لا يستثني من هذا الإسناد إلاّ الوصف المعتمد لكونه قارب الفعل باعتماده، ولذلك يعدُّ السيوطيّ اسم الفاعل مع معموله من قبيل المفردات لا الجمل[٦] ، أمّا إسناد الفعل مع فاعله فهو إسنادٌ أصلي يتألف منه الكلام[٧] .

---

(١) نظرية العامل في النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه: ٢١
(٢) ينظر: المصدر السابق:٢١
(٣) شرح الرضي على الكافية: ٤١٦/٣
(٤) ينظر: المصدر السابق: ٣٢/١، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل السامرائي: ٢٠
(٥) شرح الرضي على الكافية: ٣٢/١
(٦) الأشباه والنظائر: ١٩٧/٢
(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٣/١

٣ـ أصل الرتبة:

لمّا كانت الغاية من التركيب إفادة المخاطب معنًى مقصوداً، وجب أن يتوافر التركيب على ضوابط شكلية تضمن له أداء وظيفته في الإبلاغ والإفادة، ومن بين هذه الضوابط التزام المفردات مواقع معينة داخل التركيب، فالجملة الاسمية يكون المبتدأ فيها أولاً ثم يأتي الخبرُ بعده، والجملة الفعلية تبدأ بالفعل ثم يأتي الفاعل بعده ثم المفعول به إن وجد وتتابع بعده بقية المعمولات الأخرى، قال سيبويه في باب الابتداء: ((**فالمبتدأُ الأوَّلُ والمبنيُّ ما بعده عليه فهو مسنَدٌ ومسنَدٌ إليه**))[١].

ويرجع بعض الدارسين المحدثين نمط الترتيب في الجملة العربية إلى ضابطة هي أنَّ الجمل تترتب أجزاؤها من الأهم إلى الأقل أهمية، ومن الخاص إلى العام[٢]، وهو ما فطن إليه سيبويه قبل ذلك إذ قال: ((**كأنَّهم إنّما يقدِّمون الذي ببيانه أهمُّ لهم وهُم ببيانه أعنَى،...**))[٣].

وتنبه أيضاً على ترتيب النكرة والمعرفة في باب كان، فقال: ((**واعلم أنَّه إذا وقع في هذا الباب نكرةٌ ومعرفةٌ فالذي تَشْغَلُ به كان المعرفةُ، لأنَّه حدُّ الكلام، لأنّهما شيءٌ واحد، وليس بمنزلة قولك: ضَرَبَ رجلٌ زيداً، لأنَّهما شيئان مختلفان، وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت: عبدُ الله منطلقٌ. تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبرَ، وذلك قولك: كان زيدٌ حليماً، وكان حليماً زيدٌ، لا عليك أقدّمت أم أخَّرت، إلاّ أنّه على ما وصفتُ لك في قولك: ضربَ زيداً عبدُ الله. فإذا قلت: كان زيدٌ فقد ابتدأتَ بما هو معروفٌ عنده مثله عندك فإنَّما ينتظر الخبر. فإذا قلت: حليماً فقد أعلمتَهُ مثلَ ما علمتَ. فإذا قلتَ: كان حليماً، فإنَّما ينتظِرُ أن تعرِّفه صاحبَ الصفة، فهو مبدوءٌ به في الفعل وإن كان مؤخَّراً في اللفظ. فإن قلتَ: كان حليمٌ، أو رجلٌ، فقد بدأتَ بنكرةٍ، ولا يستقيم أن تُخبِرَ المخاطَبَ عن المنكور، وليس هذا بالذي يَنْزِلُ به المخاطَبُ منزلتَكَ في المعرفة، فكرهوا أن يَقرَبوا بابَ لَبْسٍ**))[٤].

فالمعرفة في باب كان مقدّمة على النكرة لأنَّها أخصُّ من النكرة، والفائدة من الكلام لا تتحقق إلاّ بهذا النمط من الترتيب .

---

(١) الكتاب: ١٢٦/٢

(٢) ينظر: دور الرتبة في الظاهرة النحوية، عزام محمد ذيب : ٥٤، دار الفرقان ، ط١، عمان، ٢٠٠٤

(٣) الكتاب: ٣٤/١

(٤) المصدر السابق: ٤٧/١- ٤٨

كما تنبّه سيبويه على امتناع أشكالٍ من الوصف لأنّها لم يـراعَ فيهـا النسـق الخاص في ترتيب الجملة من الخاص إلى العام قال سيبويه في باب نعت المعرفـة: **((وإنّما مَنَعَ أخاك أن يكون صفةً للطويل أنَّ الأخ إذا أُضيف كـان أخـصَّ، لأنَّـه مضافٌ إلى الخاصِّ وإلىٰ إضماره، فإنَّما ينبغي لك أن تَبدأ به وإن لم تَكْتَفِ بـذلك زدتَ من المعرفة ما تزدادُ به معرفةً))**[١].

فالاسم المضاف إلى الضمير أخصُّ من الوصف المحلّى بأل، لأنَّه مضاف إلى ما هو أخص من الوصف، ولهذا لا يأتي بعده في التركيب على أن يكون صفة لـه، لأنَّه مخالف للنسق العام في ترتيب الجمل، والأمر نفسه ينطبق على اسم الإشارة مع الاسم أو الوصف المحلّى بأل، قال سيبويه: **((وإنَّما مَنَعَ هذا أن يكون صفةً للطويل والرجل أنَّ المخبرَ أراد أن يقرِّبَ به شيئاً ويشير إليه لتَعرفه بقلبـك وبعينـك،دون سائر الأشياء.وإذا قال: الطويلُ فإنَّما يريد أن يُعرِّفَك شـيئاً بقلبـك، ولا يريـد أن يعرِّفَكَه بعينك، فلذلك صار هذا يُنعتُ بالطويل ولا يُنعَتُ الطويلُ بهذا، لأنَّـه صـار أخصَّ من الطويلِ حينَ أراد أن يعرِّفَهُ شيئاً بمعرفة العين ومعرفة القلب. وإذا قال: الطويلُ، فإنَّما عرّفه شيئاً بقلبه دون عينه، فصار ما اجتمع فيه شيئان أخصَّ))**[٢].

فاسم الإشارة أخص من الوصف، أو الاسم المحلّى بأل لأن اسم الإشارة يعرف المعني حسّياً، في حين أنّ الوصف أو الاسم المحلّى بأل يعرفان المعني معرفةً قلبية بالإشارة إلى صفاته، ولهذا لا يوصف الاسم أو الوصف باسم الإشارة لأنّه أخـص منهما، فموقعه في الجملة أن يتقدّم عليهما في النسق العام لترتيب الجملة العربية.

وقد عالج سيبويه ترتيب الجمل في الكتاب بالإشارة إلى أصل الترتيب فيهـا، قال: **((هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيّاً على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّرَ ومـا يكـون فيـه الفعلُ مبنيّاً على الاسم، فإذا بنيت الاسمَ عليه قلتَ: ضربتُ زيداً، وهو الحدُّ، لأنَّـك تريد أن تُعْمِلَهُ وتحملَ عليه الاسمَ، كما كان الحدُّ:ضَرَبَ زيدٌ عمراً، حيثُ كان زيـدٌ أولَ ما تشغَل به الفعلَ. وكذلك هذا إذا كان يَعْمَلُ فيه. وإن قدَّمتَ الاسمَ فهو عربيٌّ**

---

[١] الكتاب: ٧/٢
[٢] المصدر السابق: ٧/٢

جيِّد كما كان ذلك عربيّاً جيّداً، وذلك قولك: زيداً ضربتُ، والاهتمامُ والعناية هنا في التقديم والتأخير سَواءٌ، مثلُه في: ضَرَبَ زيدٌ عمراً، وضَرَبَ عمراً زيدٌ))[١].

فالمفعول به حقُّهُ أن يتأخر عن الفعل والفاعل، وهو الحد أي: الأصل، كما عبّر عنه سيبويه، لأنَّ الفاعل أخصُّ من المفعول به، قال الرضي في كلامه على الترتيب بين الفاعل والمفاعيل الأخرى:((**فإنَّ المرفوع في الموضعين أخصّ بالفعل، وأهم بالذكر من المنصوبات**))[٢].

وطبقاً لذلك فإنَّ الأصل في ترتيب الجملة الفعلية أن يتقدم الفاعل على المفاعيل الأخرى، كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول المطلق وغيرها، قال سيبويه: ((**فإن قلت: أكُلَّ يومٍ زيداً تَضرِبُه فهو نصبٌ، كقولك: أزيداً تَضرِبُه كُلَّ يوم**))[٣].

فظرف الزمان حقّه أن يتأخر عن الفعل والفاعل، لأنَّ الفاعل أخص منه في الترتيب الأصلي للجملة.

وكما أنَّ الفاعل في الجملة الفعلية أخصّ عناصرها، فإنّ المبتدأ في الجملة الاسمية هو الأخصّ كذلك، ولهذا يكون موقعه الصدارة في الجملة، قال سيبويه في كلامه على وجوه رفع (المسكين) في قولهم : مررتُ به المسكينُ، فيما نقله عن الخليل رحمه الله : ((**وقال أيضاً: يكونُ: مررتُ به المسكينُ على: المسكينُ مررتُ به، وهذا بمنزلة: لقيتُهُ عبدُ الله، إذا أراد: عبدُ الله لقيتُهُ...**))[٤]

فالاسم المرفوع المتأخر إذا كان مبتدأً فإنّ حقه أن يكون متقدِّماً في الرتبة على غيره في التركيب، لأنَّه أخصّ منه.

---

١ الكتاب :١/٨٠ - ٨١
٢ شرح الرضي على الكافية: ١/٣٢
٣ الكتاب: ١/١٠٤-١٠٥
٤ المصدر السابق: ٢/٧٦

٤ــ أصل الصيغة في المعنى الوظيفي:

اشترط النحاة لكل معنًى وظيفيّ صيغةً تكون دالةً عليه، تقرأ في ضوئها تلك الصيغ الخارجة عمّا قرره النحاة، وهذا ضروري للتمييز بين المعاني الوظيفية، لذلك اشترطوا على سبيل المثال، الجمود لعطف البيان، والاشتقاق للنعت، واشتراطهم التعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة، والتنكير للحال والتمييز واسم التفضيل ونعت النكرة[١] ، وقد أورد ابن هشام في مغني اللبيب الأخطاء التي وقع فيها المعربون جرّاء عدم مراعاتهم لأصل الصيغة التي اشترطها النحاة في المعنى الوظيفي في الجهة السادسة من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها[٢] ، ولهذا نجد سيبويه يرجع ما خرج من الصيغ إلى أصله، قال: ((**وهذا ما جاء منه في الألف واللام، وذلك قولك: أَرْسَلَها العِراكَ، قال لبيد بن ربيعة**[٣]:

فأَرْسَلَها العِراكَ ولم يذُدها ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

كأنَّه قال: اعتراكاً.

وليس كلُّ المصادر في هذا الباب يَدخله الألفُ واللام، كما أنَّه ليس كلُّ مصدر في باب الحمدَ لله، والعَجَبَ لك، تدخله الألفُ واللام، وإنَّما شُبِّه بهذا حيث كان مصدراً وكان غير الاسم الأوّل))[٤].

فالمصدر إذا كان حالاً حقّه أن يكون نكرة، ولهذا أرجع سيبويه الصيغة إلى أصلها حتّى يستبين المعنى الوظيفي معها[٥] ، وكما أنَّ الحال حقّه أن يكون نكرة، فإنّ الأصل فيه أن يكونَ مشتقاً، قال السيوطي في كلامه على الفرق بين الحال والتمييز: ((**إنَّ حق الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان**))[٦]

وقد أرجع سيبويه بعض أشكال الحال إلى هذا الأصل، قال في باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما: ((**فأمَّا ما يرتَفع بينهما فقولك: إن تأتِني تَسألْني أُعطِكَ**

---

[١] **ينظر**: مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري : ٧٤٣/٢، تح: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، مؤسسة الصادق، ط١، طهران، ١٣٧٨هـ. ش

[٢] **ينظر**: المصدر السابق:٧٤٣/٢

[٣] **ينظر** : ديوان لبيد بن ربيعة :٨٦ ، تح : إحسان عباس ، الكويت ، ١٩٦٢

[٤] **الكتاب**: ٣٧٢/١

[٥] **ينظر**: شرح أبيات سيبويه، الأعلم الشنتمري: ٢٥٣/٢

[٦] **الأشباه والنظائر في النحو**: ١٨٨/٢

، وإن تأتِني تَمشي أمشِ مَعك . وذلك أنك أردت أن تقول إنْ تأتِني سائلاً يكُنْ ذلك ، وإن تأتِني ماشياً فعلتُ))[١].

فارتفاعُ الفعل المضارع بين الفعلين المجزومين على أنّه جملة حالية، اقتضى إيضاحه إرجاع الصيغة إلى أصلها في المعنى الوظيفي، فهو أصلٌ استعمله سيبويه لإيضاح المعنى الوظيفي لا غير، ويشارك الحال في استحقاقه للاشتقاق في الأصل النعت، قال سيبويه: **((ومن النعت أيضاً: مررتُ برجلٍ أيِّما رجلٍ، فـ (أيِّما) نعتٌ لـ (الرجل) في كماله وبذِّه غيره، كأنَّه قال: مررتُ برجلٍ كاملٍ))**[٢].

فالقول بأنّ (أي) صفةٌ للاسم النكرة اقتضى إيضاحه من خلال إرجاع المعنى الوظيفي إلى الصيغة الأصل التي بها يعرف، فهو أكثر إيضاحاً له وأبين.

يتضح من ذلك أنّ ما استعان به سيبويه من مقولة الأصل في الصيغة، كان الغاية منها إيضاح المعاني الوظيفية لعناصر التركيب لأنَّ تلك الصيغ أكثر قدرة في التعبير عن تلك المعاني من غيرها فهي ليست أصولاً اجترحها النحاة لإخضاع المفردات الخارجة عنها إليها من خلال التأويل والاستبدال، وإنَّما هي وسائل تحليلية اعتمدها النحاة من أجل وضع قواعد للكلام.

العدول عن الأصل:

لمّا كان التمثيل يمثل أصلاً ذهنياً للتركيب، يكون جزءاً من التحليل النحوي للنص لكشف نظامه، فإنَّ هذا التركيب يعبر في حقيقته عن عدول عن هذا الأصل في البنية الظاهريَّة له، وللعدول عن الأصل أسبابٌ مختلفة، والذي حدا بنا إلى إيرادها في فقرة مستقلة في هذا الفصل، ولم نوردها مع آليات التأويل النحوي، هو ما رأيناه من تداخل بين هذه الأسباب في كل فعلٍ تأويلي، فعلى سبيل المثال يكون وراء حذف عناصر من التركيب أسباب عدّة تتمثل بالمقام، أو الاتساع، أو الضرورة الشعرية، ولهذا يصعب استيعابها بشكل مفصل هناك، وأسباب العدول عن الأصل في كتاب سيبويه تتمثل بـ:

١ـ الاتساع والاختصار:

عرّف ابن السراج الاتساع بقوله إنَّهُ:.((**ضربٌ من الحذف، إلاّ أنَّ الفرقَ بين هذا الباب والباب الذي قبله، أنَّ هذا تقيمه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه، وذلك الباب تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب**))[١].

وأكثر الاتساع واقع في الظروف وحروف الجر، حتّى صار أصلاً لدى من جاء بعد سيبويه من النحاة، إذ أقرّوا أنَّه: ((**يتوسع في الظرف وحرف الجر ما لا يتوسع في غيرهما**))[٢]، قال سيبويه: ((**هذا باب استعمال الفعل في اللَّفظ لا في المعنى لاتِّساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار، فمن ذلك أن تقولَ على قول السائل: كَمْ صِيدَ عليه؟ وكم غيرُ ظَرفٍ لما ذكرتُ لك من الاتِّساع والإيجاز، فتقول: صِيدَ عليه يومانِ. وإنَّما المعنى: صِيدَ عليه الوحشُ في يومينِ، ولكنَّه اتَّسعَ واختصرَ. ولذلك أيضاً وضع السائلُ كم غيرَ ظرفٍ**))[٣].

والاتساع فيه جانبان هما:

الأول: نحوي، مفاده أنَّ الاتساع هو حذف تتغير معه خصائص التركيب الشكلية ويأخذ التركيب شكلاً آخر قائماً على إشغال بعض المفردات في تركيبِ المعنى

---

(١) الأصول في النحو: ٢٥٥/٢
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة ٦٠: ٤٣٥/٢
(٣) الكتاب: ٢١١/١

الوظيفي للعنصر المحذوف، وهذا يعني أنَّ في الاتساع اختزالاً للمعاني الوظيفية في التركيب، ذلك أنَّ المفردة التي تحلُّ محلَّ المحذوف في إشغال المعنى الوظيفي ستترك معناها الوظيفي، فالظرف في نص سيبويه السابق ترك معناه الوظيفي، وحلَّ محل نائب الفاعل المحذوف، وهذا الانتقال للمفردات ضروري، لأنَّ هذه المعاني الوظيفية لا يمكن الاستغناء عنها في التركيب ، فنائب الفاعل في نص سيبويه السابق عنصر مهم في التركيب قائم عليه، ولا يمكن الاستغناء عنه لأنَّه واقع موقع ما لا يمكن الاستغناء عنه وهو الفاعل، ولهذا لا يمكن الإخلال بالتركيب بحذفه من دون أن يقوم عنصر آخر مقامه[١]، وهذا يعبر عن حرص النحاة على استيفاء العناصر الأساسية التي يقوم عليها التركيب.

الثاني: دلالي، قوامه الاعتماد على قدرة المتلقي على الانتقال من المنطوق أو المكتوب إلى المحذوف نتيجة مراعاة الخصائص الدلالية،قال سيبويه: **((وممّا جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جدّه: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا)[٢]، إنَّما يريد: أهلَ القريةِ ، فاختَصَرَ، وعَمِلَ الفعلُ في القريةِ كما كان عاملاً في الأهلِ لو كان هاهنا .**

ومثله: (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)[٣] ، وإنما المعنى: بل مَكْرُكُم في الليل والنهار. وقال عزَّ وجلَّ :(وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ)[٤]،وإنما هو: ولكنَّ البرَّ برُّ من آمَنَ باللهِ واليومِ الآخر.

ومثله في الاتساع قوله عزَّ وجلَّ:(وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً)[٥] ، فلم يشبِّهوا بما ينعق ، وإنَّما شُبهوا بالمنعوق به. وإنما المعنى:مَثَلُكم وَمَثَلُ الذين كفروا كمثلِ الناعِق والمنعوقِ به الذي لا يَسمع. ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى))[٦].

---

(١) تنظر عناصر التركيب التي تقع نائبَ فاعلٍ في همع الهوامع: ١/٥١٨ ـ ٥٢٥
(٢) يوسف: ٨٢
(٣) سبأ:٣٣
(٤) البقرة:١٧٧
(٥) البقرة:١٧١
(٦) الكتاب: ١/٢١٢

فالمتلقي للنص القرآني على علم أنَّ من يُسأل ليس هو القرية بخصائصها المادية من بيوت وأبنية وغيرها، وإنَّما هو أهل القرية، قال ابن جني في كلامه على الاتساع في الآية الكريمة: ((**أمّا الاتساع فلأنَّه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصح في الحقيقة سؤاله،...، ألا تراكَ تقولُ: وكم من قريةٍ مسؤولةٍ، وتقول: القرى وتسألكَ، كقولك: أنتَ وشأنُك، فهذا ونحوه اتساع**))[١].

وكذلك الآية الثانية في النص ، فالليل والنهار لا يمكران وإنما يكون المكر فيهما وكذا الحال مع الآية الثالثة ، والذي سوَّغ ذلك كما يرى سيبويه هو علم المخاطب بالمعنى.

وقال سيبويه: ((**ومن ذلك قولهم: أكلتُ أرضَ كذا وكذا، وأكلتُ بلدةَ كذا وكذا، إنَّما أراد: أصاب من خيرها وأكل من ذلك وشرب...**))[٢].

فالأرض لا تؤكل وإنَّما يؤكل ما نبت فيها، والمتلقي على علمٍ بمقصود المتكلم من ذلك ولهذا حذف ما هو معلومٌ لديه، وأحلَّ ما بقي محلَّه وقد يكون الاتساع لضربٍ آخر غير الحذف ، يتمثل بقلب المعاني الوظيفية للمفردات ، وإعطاء إحداها معنى الأخرى ، قال سيبويه: ((**وأمَّا قوله: أُدخِلَ فُوهُ الحَجَرَ، فهذا جرى على سَعة الكلام ، والجيِّد:أُدخل فاه الحجرُ، كما قال: أَدخلتُ في رأسي القَلَنْسُوَة والجيد: أدخلتُ في القلنسوة رأسي**))[٣].

فالحجر هو الذي يُدخل في الفم وليس العكس، ولهذا كان حقه أن يكون نائب فاعل وليس الفم، وكذلك الحال مع الرأس، إذ إنّه هو الذي يُدخل في القلنسوة، وإنّما القلنسوة هي محل الإدخال، والذي سوّغ هذا الإبدال في المعاني الوظيفية هو علم المخاطب بالمعنى المقصود.

وقد تنبه سيبويه في الاتساع على قدرة المفردة على إشغال المعنى الوظيفي للعنصر المحذوف، قال سيبويه: ((**وممّا يُختار فيه أن يكون ظرفاً ويقبُحُ أن يكون غيرَ ظرف، صفةُ الأحيان ، تقول: سير عليه طويلاً، وسير عليه حديثاً، وسير عليه كثيراً، وسير عليه قليلاً، وسير عليه قديماً. وإنَّما نُصِبَ صفةُ الأحيان على**

---

[١] الخصائص: ٤٤٩/٢
[٢] الكتاب: ٢١٤/١
[٣] المصدر السابق: ١٨١/١

الظرف ولم يجزِ الرفعُ، لأنَّ الصفة لا تقع مواقع الاسم، كما أنَّه لا يكون إلاّ حالاً قولُهُ: ألا ماءَ ولو بارداً، لأنَّه لو قال: ولو أتاني باردٌ، كان قبيحاً. ولو قلت: آتيك بجيِّدٍ، كان قبيحاً حتَّى تقولَ: بدِرْهَمٍ جيدٍ، وتقول: آتيك به جيِّداً. فكما لا تقوى الصِّفَةُ في هذا إلاّ حالاً أو تجري على اسم، كذلك هذه الصفة لا تجوز إلاّ ظرفاً أو تَجريَ على اسم . فإن قلت دهرٌ طويلٌ ، أو شئٌ كثيرٌ أو قليلٌ ، حَسُنَ))[1].

فالصفات التي ذكرها سيبويه في نصه السابق لا تصلح أن تقع موقع الأسماء، ولهذا لا يتوسع فيها فلم تشغل موقع نائب الفاعل، ولا الفاعل، ولا الاسم المجرور بحرف الجر .

---

[1] الكتاب: ٢٢٧/١ـ ٢٢٨

٢ــ التعدية:

تعني التعدية: **((جعل الفعل متعدياً بتضمينه معنى التصيير،أي: جعل المتكلم الفعل متعدياً))**[١].

وقد أورد سيبويه أمثلة من التعدية بوساطة الهمزة والتضعيف وحرف الجر، وهي في الأولين خروجٌ عن أصل الصيغة، إذ إنَّ الفعلَ معها تطرأ عليه تغيرات في بنيته تجعل قابليته على استدعاء معمولاتٍ له أكبر[٢] ، وهي بذلك توسعة لمجال الفعل بتحويلِ الفعل اللازم إلى متعدٍ، والمتعدي إلى مفعول واحد أو أكثر إلى متعدد المفعولية[٣] ، قال سيبويه: **((ومن هذا الباب: ألزمتُ الناسَ بعضَهم بعضاً، وخوَّفتُ الناسَ ضعيفَهم قويَّهم. فهذا معناه في الحديث المعنى الذي في قولك: خاف الناسُ ضعيفُهم قويَّهم، ولزم الناسُ بعضُهم بعضاً، فلمّا قلت: ألزمتُ، وخوَّفتُ صار مفعولاً وأجريتَ الثانيَ على ما جرى عليه الأوّلُ وهو فاعلٌ، فصار فِعْلاً تعدَّى إلى مفعولينِ))**[٤].

فالتحول في المعاني الوظيفية لعناصر التركيب من الفاعلية إلى المفعولية، أو من المفعول الأول إلى المفعول الثاني، هو بسبب التغير الذي طرأ على بنية الفعل، والتعدية في الفعل تصحبها زيادةٌ في المعاني الوظيفية داخل التركيب، وهذا واضحٌ بأدنى تأمل في الجمل قبل تعدية الفعل وبعده في نص سيبويه السابق، وهذا التحول في البنية الظاهريّة للتركيب يستبطن في عمقها الأصل المتحول، ويظهر هذا في علاج بعض الأحكام النحوية للتركيب المتحول، ففي ترتيب المفاعيل داخل التركيب، يرى النحاة أنَّ الأصل تقديم ما هو فاعلٌ في المعنى، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله[٥]:

والأصل سبقُ فاعلٍ معنًى كمن من أَلْبسَن من زاركم نسجَ اليمن

فالمفعول به الأول هو فاعل في التمثيل النحوي للتركيب، قال سيبويه: **((وتقول: أبكيتُ قومَك بعضَهم على بعضٍ، وحزَّنتُ قومَك بعضَهم على بعض،**

---

(١) كشاف اصطلاحات الفنون: ١٠٨٠/٣، وينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية : ١٤٦
(٢) ينظر: نظرية العامل في النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه :٧٣
(٣) ينظر: اللسانيات، د. سمير شريف استيتية : ١٤٥، عالم الكتب الحديث ، ط١، أربد ، ٢٠٠٥
(٤) الكتاب: ١٥٣/١
(٥) شرح ابن عقيل: ٢٠١/٢

فأجريتَ هذا على حدِّ الفاعل إذا قلت: بَكَى قومُك بعضُهم على بعض، وحزن قومُك بعضُهم على بعض،...))[١].

والتعدية ترسم نحواً من العلاقة بين متطلبات الشكل الظاهري التي تستلزم معاني وظيفية نتيجة التحول في بنية الفعل، وهي في حقيقتها تقوية للحدث في الفعل الذي يجعله يتجاوز إلى معمولات أكثر[٢] ، وهو تحول شكلي ليس غير إذ إنّ **((الوظيفة النحوية لا تقوم على المعنى بل على علاقات خاصة تقوم بين الكلمات))**[٣] ، والمضمون الذي يكون الشكل أحد عناصره ، وهذا المضمون يكون مستبطناً في المستوى المثالي للتركيب ، إذ يحكم في نص سيبويه السابق على القوم في قولهم: أبيكتُ قومَك بعضَهم على بعضٍ، بأنَّه فاعلٌ في المعنى، فمن يقوم بالبكاء حقيقةً هم القوم، قال سيبويه: **((ومن ذلك: فضَّلتُ متاعَك أسفلَه على أعلاه، فإنَّما جعله مفعولاً من قوله: خَرَجَ متاعُك أسفلُه على أعلاه ، كأنَّهُ قال في التمثيل: فَضَلَ متاعُك أسفلُهُ على أعلاه فعلى أعلاه في موضع نصب))**[٤].

فالمتاع في التمثيل النحوي فاعل، في حين أنّه في البنية الظاهريّة مفعول به نتيجة التغير في بنية الفعل بواسطة التضعيف.

ومن أمثلة التعدية بحرف الجر، قول سيبويه:**((وعلى ذلك: دفعتُ الناسَ بعضَهم ببعضٍ، على قولك: ألزمتُ، كأنَّك قلت في التمثيل: أدفعتُ، كما أنَّك تقول: ذهبتَ به من عندنا، وأذهبتَه من عندنا، وأخرجتَهُ معك، وخرجتَ به معك...))**[٥].

فحرف الجر يوسع مجال الفعل من خلال تمكينه من استدعاء معمولاتٍ أكثر كما هو الحال مع الأشكال الأخرى للتعدية، ولهذا يمثل سيبويه له بفعل متعدٍ بالهمزة، والفرق في التعدية بين الهمزة والتضعيف من جهة وحرف الجر من جهة أخرى، هو أنّ التعدية في الشكلين الأولين **((تجعل الفعل في عداد الأفعال المتعدية تصنيفاً، أمّا التعدية بالباء فلا تجعل الفعل متعدياً إلاّ في السياق فقط، وأمّا الصيغة من حيث هي صيغة فإنَّها ضمن فئة الأفعال اللازمة))**[٦].

---

(١) الكتاب: ١٥٧/١
(٢) تنظر علاقة التعدي بالحدث في: الحدث النحوي في الجملة العربية ، د. أحمد عفيفي: ١٨ ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٤
(٣) الإعراب والبناء، د. جميل علوش: ١٠٠ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط١، بيروت، ١٩٩٧
(٤) الكتاب: ١٥٣/١
(٥) المصدر السابق: ١٥٣/١
(٦) اللسانيات: ١٤٦

٣ـ الضرورة الشعرية:

لا يخفى أنّ القول بالضرورة الشعرية ممتدٌ من تقسيم الكلام على شعر ونثـر، وعن الاختلاف في طبيعة علاج كلٍّ منهما تبعاً لذلك فـي الـدرس النحـوي، إذ إنَّ **((الشعر هو أسلوب من أساليب التعبير يحتاج إلى مستوى خاص من حيث الـوزن والقافية))**[١].

إنّ ثمة اضطراباً في تعريف الضرورة في المصنفات النحوية، فذهب ابن مالك إلى أنّ الضرورة **((هو ما ليس للشاعرِ عنهُ مندوحة))**[٢].

ولم يقبل أبوُ حيان بما ذهب إليه ابن مالك، إذ قال: **((لم يفهم ابن مالك معنـى قول النحويين في ضرورة الشعر فقال في غير موضعٍ: ليس هذا البيت بضـرورةٍ، لأنَّ قائله متمكن من أن يقولَ كذا، ففهم أنَّ الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجـاء إلى شيء، فقال: إنَّهم لا يلجأون إلى ذلك، إذ يمكن أن يقولوا كذا فعلـى زعمـه لا توجد ضرورة أصلاً، لأنَّه ما من ضرورة إلاّ ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنما يعنون بالضرورة: أنَّ ذلك من تراكيبهم الواقعـة فـي الشـعر المختصة بهِ ، ولا يقع في كلامهم النثري، وإنَّما يستعملون ذلك في الشعر خاصـة دون الكلام ، ولا يعني النحويون بالضرورة أنَّه لا مندوحـة عـن النطـق بهـذا اللفظ))**[٣].

وتكلَّم سيبويه على الضرورة الشعرية في مفتتح كتابه، فقال: **((اعلم أنَّه يجـوز في الشعرِ ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبِّهونه بمـا ينصـرف من الأسماء، لأنَّها أسماء كما أنَّها أسماء وحذف ما لا يحذف يشـبهونه بمـا قـد حُذف واستعمل محذوفاً...))**[٤].

فسيبويه يعتمد على الفارق النوعي بين الكلام في تجويز الخروج على متطلبات النظام النحوي التي تحكم الكلام، إلاّ أنَّ هذا الخروج كما يرى سيبويه قـائم علـى ضربٍ من المشابهة مع ما خرج عن متطلبات النظام النحوي في التركيب النثـري، قال سيبويه: **((ولا يحسُنُ في الكلام أن يَجعَلَ الفعلَ مبنيّاً علـى الاسـم، ولا يَـذكُرَ**

---

(١) دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي: ٧٦ ، وكالة المطبوعات، الكويت، د. ت
(٢) الاقتراح: ٣٢
(٣) الأشباه والنظائر: ٢٣٨/١ ، ولم أعثر في مصنفات أبي حيان على هذا النص.
(٤) الكتاب: ٢٦/١

علامةَ إضمارِ الأوّل حتى يَخرج من لفظِ الإعمال في الأوّل ومن حال بناءِ الاسم عليه ويَشْغَلَه بغير الأوّل حتّى يمتنع من أن يكون يَعمَلُ فيه، ولكنَّه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام، قال الشاعر، وهو أبو النجم العجلي[١]:

قد أَصبحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعِي عليَّ ذَنْباً كلُّهُ لم أَصْنَعِ

فهذا ضعيفٌ، وهو بمنزلته في غير الشِّعر، لأنَّ النصب لا يَكْسِرُ البيتَ، ولا يُخلُّ به تركُ إظهارِ الهاء. وكأنّه قال: كلُّه غيرُ مصنوعٍ،...، وقال النَّمِرُ بن تَوْلَبٍ[٢]:

فيومٌ عَلينا ويومٌ لنا ويومٌ نُسَاءُ ويومٌ نُسَرُّ

سمعناه من العرب ينشدونه. يريدون: نساءُ فيه ونسرُّ فيه، وزعموا أنَّ بعض العرب يقول: (شهرٌ ثَرَى، وشهرٌ تَرَى، وشهرٌ مَرْعَى، يُريد: ترى فيه)...))[٣]

فوقوع الاسم مبتدأ من دون أن يستوفي الفعل المبني عليه مفعوله ضعيف في الكلام غير جائز إلاّ في الشعر، إلاّ أنَّ هذا الحذف للمفعول به له ما يشابهه من الكلام النثري تمثَّل بما أورده سيبويه من قولٍ للعرب: شهرٌ ثرى، وشهر ترى، وشهرٌ مرعى، وهذا يعني أنَّ هذا الضرب من الخروج قائم على المشابهة مع ما ورد في الكلام النثري، فالضرورة لدى سيبويه ((**ليست بدعة يبتدعها الشاعر من تلقاء نفسه ، دون ضابط أو رابط ، بل لابدَّ من وشيجة تربط بين الضرورة ، وبين ما يجوز في الكلام المنثور**))[٤].

فضلاً عن أنَّها ليست بمعنى الإلجاء كما فهمها ابن مالك، إذ إنّ الشاعر بإمكانه أن ينصب الاسم من دون أن يخلَّ ذلك بالوزن الشعري للبيت، ويعلل الأعلم الشنتمري ت (٤٧٦هـ) خروج الشاعر عن الأصل المقرر نحوياً بقوله: ((**والقول عندي أنَّ الرفع هنا أقوى منه في قولك: زيدٌ ضربت، وألزم ولأنَّ (كلّاً) لا يحسن حملها على الفعل لأنَّ أصلها أن تأتي تابعة للاسم مؤكدة كقولك: ضربتُ القوم كلَّهم**

---

[١] ينظر : شرح أبيات سيبويه ، الأعلم الشنتمري : ١/ ٨٩
[٢] ينظر : المصدر السابق : ٩٠
[٣] الكتاب: ١/٨٥-٨٦
[٤] التوسع في كتاب سيبويه، د. عادل هادي العبيدي : ٢٠٣ ، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د.ت

أو مبتدأةً بعد كلامٍ كقولك: إنَّ القوم كلَّهم ذاهبٌ، فإن قلت: ضربتُ كلّاً القوم وبنيتها على الفعل قبحت لخروجها عن الأصل))[١].

ووصف سيبويه للضرورة الشعرية بالضعف هو لتقنين الظواهر الخارجة عن قوانين النظام النحوي، وبخلافه ينفلت الكلام من كلِّ ضابطة، قال سيبويه: **((ويحتملونَ قُبْحَ الكلامِ حتى يضعوه في غير موضعه ، لأنَّه مستقيم ليس فيه نقضٌ، فمن ذلك قوله**[٢]**:**

صَدَدتِ فَأَطولتَ الصُّدودَ وقلَّما وصالٌ على طولِ الصدود يَدومُ

وإنَّما الكلام: وقلَّ ما يدوم وصالٌ))[٣].

فتقدم الفاعل على فعله في الأصل يجعله يتحول إلى معنًى وظيفي آخر هو الابتداء، وبقاؤه على معناه مع تقدمه أمرٌ غير مستساغ، قال الأعلم الشنتمري: **((أراد: وقلّ ما يدومُ وصالٌ فقدم وأخَّر مضطراً لإقامة الوزن والوصال على هذا التقدير فاعل مقدَّم والفاعل لا يتقدم في الكلام إلاّ أن يُبتدأ به، وهو من وضع الشيء في غير موضعه))**[٤].

وهذا التقديم والتأخير أباحته الضرورة عند سيبويه لأنَّ التقديم والتأخير شائعٌ في العربية[٥]، والكلام مع هذا الخروج مستقيم ليس فيه نقض كما يرى سيبويه، وهو ما بيّنه بعض الباحثين بالقول: **((إنَّ اتضاح القصد هو المسوّغ لهذه الضرورة على الرغم من قبح التركيب))**[٦].

إذ إنَّ المعنى المستفاد صحيح، وسيبويه يسمي الكلام الصحيح من الوجهة الدلالية في النص السابق مستقيماً، في حين يَسِم الخروج عن متطلبات النظام بالقبح، وسيبويه بذلك يفرق بين المعنى الكلي للتركيب الناتج عن تصور العلاقة النحوية، واشتراطات النظام النحوي للصياغة الكلامية من رتبة وعلامة إعرابية وغيرها،

---

١ شرح أبيات سيبويه ، الأعلم الشنتمري: ٨٩/١
٢ البيت للمرار الفقعسي في شرح أبيات سيبويه ، الأعلم الشنتمري :١/ ٤٤
٣ الكتاب: ٣١/١
٤ شرح أبيات سيبويه، الأعلم الشنتمري: ٤٤/١
٥ ينظر: التوسع في كتاب سيبويه: ٢٠٢
٦ في الضرورات الشعرية ، د. خليل بنيان الحسون: ١٠ ، المؤسسة الجامعية، ط١، بيروت، ١٩٨٣

التي تُعدُّ تقنيناً يضمن صحة المعنى، فإذا كانت الصحة متوفرة جاز الخروج عمّا قرره النظام النحوي للضرورة.

يتضح من ذلك أنَّ الضرورة الشعرية عند سيبويه ليست ضرباً من الخروج عن قوانين النظام النحوي التي يبتدعها الشعراء ابتداعاً غير مسبوق، بل هو خروج مستند على معطيات الكلام النثري الذي حاول الشعراء توظيفه في أسلوبهم الشعري لتلبية متطلبات النظام الشعري من وزن وقافية، وعلى هذا الوجه يمكننا أن نفهم عبارة سيبويه التي أوردها في الكتاب ((**وليس شيءٌ يضطرّون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجهاً**))[1] ، فهو اضطرارٌ قائمٌ على التشابه مع وجوه أخرى في النثر، يمكن أن يكون امتداداً عنها.

٤ــ المقام (سياق الحال):

عُرّفَ الحال أنَّه: ((**الأمرُ الداعي إلى التَّكلم على وجهٍ مخصوصٍ، أي الداعي إلى أن يُعتَبَرَ مع الكلام الذي يُؤدَّى به أصلُ المعنى خصوصية ما هي المسمّاة بمقتضى الحال**))[١].

ويعبر النظر إلى سياق الحال في التحليل النحوي عند سيبويه عن أهمية تفاعل النص اللغوي مع الأحداث والمواقف التي يجري فيمها، ((**فالجملة عند سيبويه لا يمكن أن تتحقق صحتها بالنظرة الشكلية، وإنَّما من خلال ملاحظة ما يكتنف النص من مؤثرات السياق الاجتماعي وملابستها للاستعمال اللغوي**))[٢].

إنَّ لسياق الحال أثراً في تخلّي النص عن بعض أجزائه اعتماداً على دلالة عنصر المقام الاجتماعي عليها، وللمقام مكونات عدّة، منها[٣]:

ــ حال المتكلم:

قال سيبويه في بابٍ يُحْذَفُ منه الفعل لكثرته في كلامهم حتَّى صار بمنزلة المَثَل: ((**وذلك قولك: هذا ولا زَعَماتِك، أي: ولا أتوهَّمُ زَعَماتِك. ومن ذلك قول الشاعر، وهو ذو الرُّمَّة[٤]، وذكر الدِّيارَ والمَنازِلَ:**

ديارَ ميَّة إذ مَيٌّ مساعِفَةٌ ولا يَرَى مثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ

كأنَّه قال: أذكُرُ ديارَ ميَّة. ولكنَّه لا يَذكر: أذكرُ، لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم إيّاه، ولما كان فيه من ذكر الدِّيار قبلَ ذلك، ولم يذكر: ولا أتوهَّمُ زعماتِك لكثرة استعمالهم إيّاه، ولاستدلاله مما يرى من حاله أنَّه ينهاه عن زَعْمه))[٥]، فسيبويه يرى أنّ اجتزاء النص كان بسبب إغناء حال المتكلم عن ذكر بعض عناصره، لأنَّ المتلقي علم من مشاهدته للحال ما أراد المتكلم التعبير به.

ومن أمثلته أيضاً، قول سيبويه: ((**وممّا يَنتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه، : (انتَهُوا خيراً لكم)[٦] و(وَراءَكَ أوسَعَ لك)، وحسبُك خيراً لك، إذا**

---

[١] كشاف اصطلاحات الفنون: ٣٦٤/١
[٢] أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه : ١٩٥
[٣] تنظر هذه المكونات في المصدر السابق: ١٩٨ـ ٢٠٢
[٤] ينظر : ديوانه :٣
[٥] الكتاب: ٢٨٠/١
[٦] النساء: ١٧١

كنتَ تأمر،...، وإنَّما نصبت: خيراً لك، وأوسَعَ لك، لأنك حين قلت: (أنتـه) فأنـت تريد أن تُخْرِجَه من أمرٍ وتُدخِلَه في آخر.

وقال الخليل: كأنَّكَ تحملُه على ذلك المعنى، كأنَّك قلت: انتهِ وأدخل فيما هو خيرٌ لك، فنصبته لأنَّك قد عرفت أنَّك إذا قلت له: انتَهِ، أنَّك تحمله على أمرٍ آخر، فلذلك انتَصبَ، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيَّاه في الكلام، ولعلم المخاطب أنَّه محمولٌ على أمرٍ حين قال له: انتَهِ، فصار بدلاً من قوله: ائتِ خيراً لك، وادخُلْ فيما هو خيرٌ لك))[1].

فمعرفة قصد المتكلم أغنت عن ذكر فعل الأمر في التركيب فهو لا يريد أن ينهى عن الخير لأنَّه محال، وإنَّما انتصب الاسم على فعلٍ محذوف أغنى عنه معرفة حال المتكلم، فلحال المتكلم أثرٌ في اجتزاء النص بوصفه منتجاً للكلام، ومعرفة ملابسات الموقف الذي يكتنفه ضرورية للوصول إلى دلالة النص ومغزاه، قال سيبويه: **((ومثل ذلك فيما زعم الخليل**[2]**):**

إذا تَغَنَّى الحمامُ الورقُ هيَّجَني ولو تغرَّبتُ عنها أُمَّ عَمّارِ

قال الخليل رحمه الله : لمّا قال: هيَّجني عُرف أنَّه قد كان ثَمَّ تذَكُّرٌ لتَذكِرَة الحمام وتهييجِه، فألقى ذلك الذي قد عُرف منه على أمِّ عمَّارٍ، كأنَّه قال: هيَّجني فذكَّرني أمَّ عمَّار))[3].

فمراعاة ملابسات عنصر المقام المتمثلة بكون المتكلم في موقف تذكر، مغنيةٌ عن ذكر الفعل الناصب للاسم.

ـ حال المخاطب:

المخاطب هو المقصود في عملية الإبلاغ التي يبتغيها المتكلم من وراء إنتاج النص، ولذلك كانت مراعاة حاله لدى إنشاء النص أمراً لابدَّ منه، قال سيبويه: **((هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفِعل المستعمَلِ إظهارُه إذا عَلِمتَ أنَّ الرجل مستغنٍ عن لفظك بالفعل، وذلك قولك: زيداً، وعمراً، ورأسَه. وذلك أنَّك**

---

(1) الكتاب: ٢٨٢/١-٢٨٤

(2) البيت للنابغة في ديوانه ، ينظر : ديوان النابغة الذبياني : ٢٣٥ ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٥

(3) المصدر السابق: ٢٨٦/١

رأيت رجلاً يَضرِبُ أو يَشْتِمُ أو يَقتل، فاكتفيتَ بما هو من عمله أن تَلفظَ له بعلمه فقلت: زيداً، أيْ: أوقِع عملَكَ بزيد. أو رأيتَ رجلاً يقول: أضرِبُ شرَّ الناس، فقلت: زيداً. أو رأيتَ رجلاً يحدِّث حديثاً فقطعه،فقلت: حديثَك. استغنيتَ عن الفعلِ بعلمه أنَّه مستخبرٌ، فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه))[١].

فإنتاج النص ملتبسٌ بسياق الموقف الذي يجري فيه ويتأثر به، واجتزاؤه فيما سبق هو بسبب مراعاة حال المخاطب، إذ أغنى عن ذكر أجزاء منه، قال سيبويه في باب ما يَنتَصِب من الأسماء التي أُخذت من الأفعال انتصابَ الفعل، استفهمت أو لم تستفهم : **((وذلك قولك: أقائماً وقد قَعَدَ الناسُ، وأقاعداً وقد سارَ الرَّكبُ، وكذلك إن أردتَ هذا المعنى ولم تستفهم، وتقول: قاعداً عَلِمَ اللهُ وقد سارَ الركبُ، وقائماً قد عَلِمَ اللهُ وقد قَعَدَ الناسُ.**

وذلك أنَّه رأى رجلاً في حال قيامٍ أو حال قُعودٍ، فأراد أن ينبِّههُ، فكأنَّه لَفَظَ بقوله: أتقومُ قائماً، وأتَقعُدُ قاعداً؟ ولكنَّه حذف استغناءً بما يرى من الحال، وصار الاسمُ بدلاً من اللفظ بالفعل، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع))[٢].

فمراعاة حال المخاطب في القيام أو القعود مغنيةٌ عن ذكر الفعل في حال الاستفهام أو الإخبار، لأنّ المتلقي على علم بمقصود المتكلم من النص في حال الحذف لدلالة حاله عليه، قال سيبويه: **((ومن ذلك قولهم: مرحباً وأهلاً، وإن تأتِني فأهلَ الليلِ والنهارِ.**

وزعم الخليل رحمه الله حين مثَّله، أنَّه بمنزلة رَجُلٍ رأيته سدَّدَ سهمه فقلتَ: القرطاسَ، أي: أصبت القرطاس، أي قد استحقَّ وقوعَه بالقرطاسِ. فإنَّما رأيتَ رجلاً قاصداً إلى مكانٍ أو طالباً أمراً فقلتَ : مَرْحَباً و أهلاً ، أي: أدركتَ ذلك وأصبتَ، فحذفوا الفعلَ لكثرة استعمالهم إيّاه، وكأنَّه صار بدلاً من: رَحُبَت بلادُك وأهلَت...))[٣].

الفصل الثاني
الدّوال النحوية في ضوء التمثيل النحوي

* التمثيل والنظام النحوي
* العلامة الإعرابية
* الرتبة
* الصيغة
* الأداة
* أثر المقام في الدلالة على المعنى الوظيفي
* تعدد التمثيل النحوي

التمثيل والنظام النحوي:

يُسلم القول إنَّ التمثيل النحوي وسيلة تحليلٍ، الغاية منها اكتشاف النظام النحوي الذي يقوم عليه الكلام، إلى النظر في مفاهيم ذلك النظام التي عُني التمثيل النحوي ببيان أثرها في الظاهرة الكلامية من خلال إعادة صياغة الكلام بصورةٍ تضع تلك المفاهيم في نسقٍ مطّرد، وهذا الجانب هو جانبٌ وظيفي للتمثيل النحوي، ولا سيما تلك المفاهيم الواقعة في ظاهر الجملة التي تُعدُّ موجهاً للتمثيل في إعادة صياغة الشكل الظاهري للكلام بوصفها البنيات الظاهرة للنظام النحوي، ذلك أنَّ هذا النظام يحتوي على نوعين من المفاهيم في ضوء التحليل النحوي:

الأول: هي المفاهيم الشكلية التي تتعلق بالجانب الظاهر من الجملة كالعلامة الإعرابية، والرتبة، والصيغة، وغيرها[١] ، وتُعدُّ هذه المفاهيم تجلّياً لفظياً لمفاهيم أعمق منها هي المفاهيم الذهنية.

الثاني:هي المفاهيم الذهنية المتمثلة بالمعاني النحوية الوظيفية، التي تُعدُّ المفاهيم الظاهرية مظاهر لها، والعلاقات النحوية التي تُعدّ الجانب الأعمق من تلك المفاهيم الذهنية[٢].

وسنتناول في هذا الفصل النوع الأول من هذه المفاهيم، وهي المفاهيم الظاهرية لصلتها بالتمثيل النحوي بنحو مباشر، بسبب وقوعها في البنية الظاهريَّة للتركيب، التي يُعدّ التمثيل النحوي إعادة لصياغتها وفق معطيات هذه المفاهيم الظاهرية، وكذلك ما تكشف عنه هذه المفاهيم من مفاهيم ذهنية متمثلة بالمعاني النحوية الوظيفية، لصلتها المباشرة بها. وبذلك سنتناول في هذا الفصل الآتي:

ـ المفاهيم النحوية التي تتعلق بظاهر الجملة.

١ ـ العلامة الإعرابية.

٢ ـ الرتبة.

٣ ـ الصيغة.

٤ ـ التضام.

---

(١) أطلق الدكتور تمام حسان على هذه المفاهيم أسم القرائن اللفظية للتعليق وجعلها أدلة على المعاني الوظيفية، ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٥ ـ ٢٣١

(٢) وقد سمّاها الدكتور تمام حسان القرائن المعنوية للتعليق، ينظر: المصدر السابق: ١٩١ ـ ٢٠٤

٥ ــ الأداة.

ــ أثر المقام في معرفة المعنى الوظيفي بوصفه محتــوًى اجتماعيــا يجــري فيــه التركيب، وموجهاً للتمثيل النحوي .

ــ أثر المفاهيم النحوية الظاهرية في تعدد التمثيل النحوي للجملة.

١ ــ العلامة الإعرابية:

شغلت العلامة الإعرابية موقعاً متميزاً في الفكر النحوي العربي، ذلك أنَّها أبرز ظاهرة شكلية في التركيب النحوي، ويُعدُّ النظر إليها وتفسيرها الخطوة الأولى فــي التحليل النحوي للتركيب، ولا غرو أن نجد النحاة يراعــون التغيــر فــي العلامــة الإعرابية في التحليل النحوي، فالعرب أصحاب السليقة من قبلهم كــانوا حريصــين على مراعاة العلامة الإعرابية، وأثر اختلافها في دلالة التركيب، ومن ذلك ما رواه الشريف المرتضى ت(٤٣٦ هــ) في أماليه في ما نقله عن غير واحد من العلمــاء: **((أنشدني ذو الرُّمَّة[١]:**

وعينانِ قالَ اللهُ كونا فكانَتَا فعولانِ بالألبابِ ما تفعلُ الخمرُ

فقلت له: فعولين، خبر الكون، فقال لي: لو سبَّحتَ ربحتَ، إنَّما قُلتُ: وعينــان فعولان، وصفتُهُما بذلك))[٢].

فالإنكار على ذي الرّمة متأتٍّ من عدم فهم دلالة العلامة الإعرابية على وجههــا الصحيح، وهو ما حاول إيضاحه ذو الرّمة ، وإذا كانت العلامة الإعرابية على هــذا الوجه من الأهمية بالنسبة للعرب أصحاب السليقة والنحاة على حدٍّ سواء، فــإنَّ مــا نريده هنا، هو ان نتبين موقع العلامة الإعرابية في التحليل النحــوي عنــد ســيبويه وأثرها في إعادة صياغة الشكل الظاهري للكلام بما يضعها فــي نســقها المثــالي، بوصفها موجهاً للتمثيل النحوي في إعادة صياغة الكلام، وبمــا يجعلهــا دالاً علــى المعاني الوظيفية.

---

[١] ينظر : ديوانه : ٢١٣

[٢] أمالي المرتضى، الشريف المرتضى : ٤٧/١، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، انتشارات ذوي القربى ، ط١، طهران ، ١٣٨٤هـ. ش

القيمة النظامية للعلامة الإعرابية في الكتاب:

قبل البدء بالكلام على العلامة الإعرابية وأثرها في الظاهرة الكلامية في ضوء التمثيل النحوي، لابدَّ من الكلام على الحيز الذي تشغله العلامة الإعرابية في التفكير النحوي عند سيبويه، فقد تكلم سيبويه على القاب علامات الإعراب والبناء في مطلع كتابه بعد كلامه على الكلم في العربية في باب مجاري أواخر الكلم من العربية فقال: **((وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصبِ والجرِّ والرفعِ والجزمِ والفتحِ والكسرِ والضمِ والوقفِ.**

وهذه المجاري الثمانيةُ يجمعهنَّ في اللفظِ أربعةُ أضربٍ: فالنصبُ والفتحُ في اللفظ ضربٌ واحد ، والجرُّ والكسر فيه ضربٌ واحد ، وكذلك الرفعُ والضمُ، والجزمُ والوقفُ))[١] .

وهذا التقسيم ضروري في التحليل النحوي عند سيبويه، إذ علّله بقوله: **((وإنَّما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرُقَ بين ما يَدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العامل ــ وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه ــ وبين ما يُبنى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل التي لكلِّ عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرفُ الإعراب))**[٢].

فسيبويه يفرّق بين الأحكام الإعرابية التي تلحق عناصر الجملة نتيجةً لاقتران بعضها ببعض، تحت ما سمّاه سيبويه العامل، وهي النصب والجر والرفع والجزم، وبين علامات الإعراب التي تكون تعبيراً عن تلك الأحكام، فلكل حكم علامة خاصة به، وهذه العلامات قد تتغير كما هو الحال مع الاسم والفعل المعرب، وقد لا تتغير كما هو الحال مع الاسم والفعل المبني[٣] ، ولمّا كانت العلامة الإعرابية واحدة من مظاهر اقتران العناصر بعضها مع بعض، فإنَّ تفسيرها هو الخطوة الأولى من خطوات التحليل النحوي لا يقتصر عليها، ذلك أنَّ سيبويه **((ينطلق في درس الظاهرة النحوية من البناء الظاهر إلى ما سواه من قضايا التحليل والمعنى))**[٤].

---

[١] الكتاب: ١٣/١
[٢] المصدر السابق: ١٣/١
[٣] ينظر: أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه: ١٣٤
[٤] نظرية العامل في النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه : ١١

فالعلامة الإعرابية إذن تشكل ممراً للتحليل النحوي للجملة ، ولذلك نجد سيبويه في تحليله النحوي لا يتوقف عند العلامة الإعرابية كثيراً بإزاء ما أراد إيضاحه من قضايا نحوية تتعلق بالجملة، قال سيبويه: ((**فإن قال: أقول: مررتُ بقائماً رجلٍ، فهذا أخبثُ، من قِبَل أنَّه لا يُفصل بين الجارِّ والمجرور، ومن ثمَّ أُسقط: ربَّ قائماً رجلٍ. فهذا كلامٌ قبيحٌ ضعيف ، فاعرف قبحَه ، فإنَّ إعرابَه يسيرٌ. ولو استَحسنَّاهُ لقلنا هو بمنزلةِ: فيها قائماً رجلٌ، ولكنَّ معرفة قبحه أمثلُ من إعرابه**))[1].

فتقويم النص من الناحية النحوية في ضوء اشتراطات النظام النحوي الذي يفرض شكلاً معيناً لاقتران عناصر الجملة لا يسمح بالفصل بين الجار والمجرور، أهم عند سيبويه من تخريج الجملة إعرابياً، ذلك أنّ التحليل النحوي لا يقتصر على تخريج وجهٍ إعرابي أو تقديم تفسير للعلامة الإعرابية، وإن كانت هي جزءٌ منه، ولهذا نرى سيبويه ينتقد النحويين الذين يعنون بالعلامة الإعرابية على حساب القضايا الأخرى للتحليل النحوي، قال في كلامه على عدم جواز إظهار الاسم بعد الضمير في غير موضع الافتخار، أو التهديد والوعيد بعد نقله لكلامٍ للخليل في هذا الباب: ((**وإنَّما ذَكَرَ الخليل رحمه الله هذا لتعرف ما يُحال منه وما يَحسُن، فإنَّ النحويين ممّا يتهاونون بالخُلف إذا عرفوا الإعرابَ. وذلك أنَّ رجلاً من إخوانك ومعرفتِك لو أراد أن يُخبِرك عن نفسه أو عن غيره بأمرٍ فقال: أنا عبدُ الله منطلقاً، وهو زيدٌ منطلقاً، كان مُحالاً، لأنَّه إنَّما أراد أن يُخبرك بالانطلاق ولم يقل هُوَ ولا أنا حتى استَغنيتَ أنت عَن التسمية، لأنَّ هو وأنا علامتان للمضمَر، وإنَّما يُضمِر إذا علَم أنَّك قد عرفت من يَعني. إلاّ أنَّ رجلاً لو كان خلف حائط ، أو في موضعٍ تَجهله فيه فقلتَ: من أنت؟ فقال: أنا عبدُ الله منطلقاً في حاجتك، كان حسناً**))[2].

فالاهتمام بالناحية الشكلية للجملة التي تجيز ظهور عناصر محددة تشغل معانيَ وظيفية من دون النظر إلى المقام الذي تجري فيه الجملة، أمر غير مقبول عند سيبويه، لأنَّه يشكل معياراً لقبول الجملة أو عدمه، إذ إنَّ التخريج الإعرابي ليس مهماً بقدر تقويم الجملة من الناحية الوظيفية في ضوء المقام، فالمتكلم إنَّما يُضمر إذا

---

[1] الكتاب: ١٢٤/٢
[2] المصدر السابق: ٨٠/٢-٨١

عرف المعني، وإبرازه بعد الضمير مخالفٌ لوظيفته إلاّ في حالات معينة يجيزها المقام.

وحسبنا في هذا المجال القول ((**إنَّ الغاية التي يسعى إليها الناظر في النص هي فهم النص، وإنَّ وسيلته إلى ذلك أن ينظر في العلامات المنطوقة أو المكتوبة**))[١] ، ووظيفة النحوي في هذا المجال وصف هذه العملية نحوياً ابتداءً من الشكل الظاهر وصولاً إلى القضايا الذهنية التي توصل إلى معرفة دلالة التركيب ، والعلامة الإعرابية جزء من الشكل الظاهر للتركيب، وعملية تفسيرها يجب أن تكون متسقة مع هذه الوظيفة ، فالتخريج ليس مطلوباً لذاته بل بوصفه جزءاً من دلالة التركيب، ولهذا نجد سيبويه لا يستحسن التخريجات الإعرابية التي تكون مصحوبة بالتعقيد لأنَّها تؤدي إلى توهين دلالة التركيب ، قال سيبويه في باب الاشتغال: ((**وإن شئتَ قلت: زيداً ضربتُهُ، وإنَّما نصبه على إضمار فعل هذا يفسِّره ، كأنَّك قلتَ: ضربتُ زيداً ضربتُهُ، إلاّ أنَّهم لا يُظهِرون هذا الفعل هنا للاستغناءِ بتفسيره. فالاسمُ هاهنا مبنيٌّ على هذا المضمر، ...**

فالنصب عربيٌّ كثيرٌ، والرفْعُ أجودُ، لأنَّه إذا أرادَ الإعمال فأقربُ إلى ذلك أن يَقولَ: ضربتُ زيداً، وزيداً ضربتُ، ولا يُعمل الفعلَ في مضمر، ولا يَتَناول به هذا المتناوَلَ البعيدَ))[٢].

فسيبويه لا يتوانى عن تفضيل الوجه الإعرابي الذي لا يستلزم تقديراً ولا متناولاً بعيداً، لأنَّ الوصول إلى دلالة التركيب على وفق مقتضيات النظام النحوي تتطلب توجيه العلامة الإعرابية بما يخدم هذه الوظيفة ، لا أن يُجعل تفسير العلامة الإعرابية هو الموجه لدلالة التركيب ، وهو ما يؤكد أنَّ وكد سيبويه لم يكن إعمال أساليب التأويل والتخريج للعلامة الإعرابية بما يغرقه في أتون الصناعة اللفظية التي ينفر منها الطبع والذوق السليم.

---

[١] اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩١

[٢] الكتاب: ١/٨١-٨٣، وينظر أيضاً: ١/٢٥٨-٢٥٩

العلامة الإعرابية مظهر للمعنى الوظيفي:

لمّا كانت العلامة الإعرابية واحدة من الدَّوال على المعنى الوظيفي بوصفها تجلياً ظاهريَّاً له من بين دوال أخرى تقع في المنطوق أو المكتوب، فإنَّ الوصول إلى هذا المعنى الوظيفي من خلال النظر في العلامة الإعرابية يفرض إعادة صياغة هذا التركيب بما يكشف عن المتضامات التي أنتجت هذا المعنى الوظيفي داخله ، أي اكتشاف المستوى المثالي الذي أخذت عناصر التركيب معانيها الوظيفية في ضوئه، وبهذا تظهر العلامة الإعرابية بوصفها محدداً يعيّن طبيعة العناصر المتضامة في المستوى المثالي للتركيب ، قال سيبويه في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي: ((**ومن ذلك قول العرب: من أنت زيداً، فزعم يونس أنَّه على قوله: من أنت تَذكرُ زيداً، ولكنَّه كثر في كلامهم واستُعمل واستغنوا عن إظهارِه، فإنَّه قد علم أنَّ زيداً ليس خبراً ولا مبتدأً، ولا مبنيّاً على مبتدإٍ، فلابُدَّ من أنْ يكونَ على الفعل، كأنَّه قال: من أنتَ ، معرِّفاً ذا الاسمَ، ولم يحمل زيداً على من ولا أنتَ. ولا يكون: مَن أنتَ زيداً، إلاَّ جواباً، كأنَّه لمّا قال: أنا زيدٌ، قال: فمَن أنتَ ذاكِراً زيداً**))[1].

فعلامة النصب تشكل قيمةً خلافية تمثلت في وقوع الاسم منصوباً بعد بنياتٍ حكمها الرفع، وهو ما يستدعي سبر عمق الجملة لكشف الائتلافات النحوية التي أنتجت المفعول به ، الذي جُعلت علامة النصب تجلِّياً له، ولهذا لم يجد سيبويه بُدَّاً من تقدير فعل أو وصف ناصب للاسم، لأنَّ ((**المنصوب إنَّما هو في الأساس مرتبط بالفعل، ومنتوج من جهته**))[2]، فعلامة النصب تعني أنَّ الاسم ليس مبتدأً ولا خبراً لبنياتٍ محذوفة لأنَّ هذه العلامة قطعت الطريق أمام هذه الاحتمالات فكانت العامل الرئيس في صرف النظر عنها والبحث عن بنياتٍ تكون العلامة متسقة معها، وموضحة لوظيفة التركيب الدلالية، وهنا يقارب سيبويه هذه الوظيفة من خلال تصوير الجملة في سياقها الاجتماعي، وذلك بوقوعها جواب سؤالٍ عمن عرَّف نفسه بمسمًى معين هو زيد، ويكون هذا السياق في الوقت نفسه مسوغاً لحذف جزءٍ من

---

(1) الكتاب: ٢٩٢/١، وينظر أيضاً: ٣٠٣/١

(2) نظرية العامل في النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه: ١٠٨

التركيب، قال سيبويه: ((**هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء، فيجئُ لفظُه على موضع النداء نصباً، لأنَّ موضع النداء نصبٌ، ولا تَجري الأسماءُ فيه مجراها في النداء، لأنَّهم لم يُجروها على حروف النداء، ولكنَّهم أجروها على ما حمل عليه النداء.**

وذلك قولك: إنّا مَعْشَرَ العرب نَفعلُ كذا وكذا، كأنَّه قال: أعنِي، ولكنَّه فعلٌ لا يظهر ولا يُستعمل كما لم يكن ذلك في النداءِ، لأنَّهم اكتفوا بعلمِ المخاطب، وأنَّهم لا يريدون أن يَحملوا الكلامَ على أوّله، ولكن ما بعده محمولٌ على أوّله))[١].

فكون الاسم المنصوب بعد الضمير مفعولاً به قاد إليه النظر في العلامة الإعرابية ، يستلزم تقدير الفعل الذي كان وراء نصب الاسم على المفعولية في مستوًى مثالي، إذ لا يكفي في التحليل النحوي القول إنَّ الاسم منصوب على الاختصاص دون النظر في الائتلافات النحوية التي أنتجت هذا المعنى الوظيفي[٢] ، فعلامة النصب تعني أنَّ الاسم ليس محمولاً على ما قبله، ولو كان كذلك لرُفع، وهذا يعني أنَّ العلامة الإعرابية تشكل موجهاً يتشكل في ضوئها التمثيل النحوي للتركيب ، فالنصب يعني أنَّ المقدَّر فضلة يستلزم ناصباً ، وهذا بخلاف علامة الرفع التي تعني أنّ المرفوع من العُمد ومن أمثلتها المبتدأ والخبر، قال سيبويه: ((**وسمعنا بعضَ العرب الموثوقَ به، يُقال له: كيفَ أصبحتَ؟ فيقول: حمدُ الله وثناءٌ عليه ، كأنَّه يحمله على مضمرٍ في نيَّته هو المظهَرُ، كأنَّه يقول: أمري وشأني حمدُ الله وثناءٌ عليه. ولو نَصَبَ لكان الذي في نفسه الفعلَ، ولم يكن مبتدأ ليبنى عليه، ولا ليكون مبنياً على شيءٍ هو ما أظهَرَ**))[٣].

فالرفع في الاسم يقتضي إعادة صياغة البنية الظاهريَّة للتركيب بما يمكّن من معرفة المعنى الوظيفي للعنصر، وهو في المثال الذي أورده سيبويه خبر لمبتدأ محذوف، وهو بخلاف النصب في الاسم الذي يعني أنَّ المحذوف فعل، وبهذا يكون لاختلاف العلامة الإعرابية اثر في اختلاف التمثيل النحوي للتركيب الذي يأخذ في

---

(١) الكتاب: ٢/٢٣٣

(٢) لم يطمئن الدكتور تمام حسان لما ذكره النحاة من تقدير فعل محذوف في الاختصاص، ورأى أن المخالفة هي القرينة المعنوية على هذا النوع من الإعراب، ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٠

(٣) الكتاب: ١/٣١٩-٣٢٠

ضوئه العنصر معناه الوظيفي، قال سيبويه: ((**ومثلُ الرفع،(فصبرٌ جميلٌ واللهُ المستعانُ)**[١] **، كأنَّه يقول: الأمرُ صبرٌ جميلٌ**))[٢].

فرفع الاسم يعني أنَّ الاسم في المستوى المثالي للتركيب مبني على اسم آخر، وليس على فعل ، وفي ضوء العلاقة النحوية الرابطة بينهما أخذ الاسم معناه الوظيفي، وهو الخبر الذي كانت علامة الرفع مظهراً له ، وهكذا يسلم القول إنَّ العلامة الإعرابية هي تجلٍّ لفظي للمعنى الوظيفي، إلى أن يكون لها أثر في إعادة صياغة التركيب في شكله المثالي الذي تأخذ في ضوئه عناصر التركيب معانيها الوظيفية ، فهي دالٌّ نحوي، ومحدد للتمثيل النحوي.

الترخص في العلامة الإعرابية[*]**:**

ثمة خروجٌ عمّا قرره سيبويه في الكتاب من دلالة العلامة الإعرابية على المعنى الوظيفي، إذ نجد أنَّ هناك مواضع تفارق فيها العلامة الإعرابية دلالتها، أشار إليها سيبويه وهي:

أ ــ الجر بحرف الجر الزائد:

يعني القول بزيادة حرف الجر أنَّ الاسم الواقع بعده يشغل المعنى الوظيفي نفسه قبل دخول هذا الحرف عليه، وهذا يعني أنَّ حرف الجر ليس له إلاّ سمة التأثير الشكلية بتغيير العلامة الإعرابية، ولا يتعداها إلى تغيّر المعنى الوظيفي للاسم[٣] ، وبهذا تكون العلامة الإعرابية منفصلة عن المعنى الوظيفي الذي يفترض أن تكون دالةً عليه، قال سيبويه في كلامه على (مِن): ((**وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلامُ مستقيماً ولكنَّها توكيد بمنزلة ما إلاّ أنَّها تجر لأنَّها حرفُ إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجلٍ، وما رأيتُ من أحدٍ. ولو أُخرجت مِنْ كان الكلامُ حسناً، ولكنَّه أكَّدَ بمن لأنَّ هذا موضع تبعيضٍ، فأرادَ أنَّه لم يأتِهِ بعضُ الرجال والناس، ...**

---

(١) يوسف:١٨

(٢) الكتاب: ٣٢١/١

(*) أفدت في عنوانات هذه الفقرة من مواضع الترخص في العلامة الإعرابية في كتاب العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، د. محمد حماسه عبد اللطيف: ٣١٧-٣٣٤ ، دار الغريب ، القاهرة، ٢٠٠١

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩١

وقد تكون (باءُ الإضافة) بمنزلتها في التوكيد، وذلك قولك: ما زيدٌ بمنطلقٍ، ولستُ بذاهبٍ، أراد أن يكون مؤكِّداً حيث نَفَى الانطلاق والذهاب، وكذلك (كفى بالشيبِ) لو ألقى الباء، استقام الكلام))[١] .

ونجد في الكتاب تطبيقاتٍ كثيرةً لما ذكره سيبويه من الزيادة في حروف الجر[٢]، قال سيبويه: **((أخبرَنا يونس أنَّ من العرب من يقول: ما من رجلٍ أفضلُ منك، وهل من رجلٍ خيرٌ منك؟ كأنَّه قال: ما رجلٌ أفضلُ منك، وهل رجلٌ خيرٌ منك؟))**[٣].

فليس لـ (من) إلاّ سمة التأثير الشكلي في الاسم الواقع بعدها، ذلك أنَّه يعرب مبتدأ خبره الاسم المرفوع بعده، ولذلك يعمد سيبويه في التمثيل النحوي إلى حذفها من الجملة، قال سيبويه في موضعٍ آخر: **((ونحو ذلك قولك: خشَّنْتُ بصدره فالصدرُ في موضع نصبٍ وقد عَمِلَت الباء. و (كفى باللهِ شهيداً بيني وبينكم)**[٤]**، إنَّما هي: كفى اللهُ، ولكنَّك لمّا أدخلتَ الباءَ عملت))**[٥].

ف(الصدرُ) مفعولٌ به حكمه النصب، وكذلك لفظ الجلالة فاعلٌ حكمه الرفع ولكنَّهما جُرَّا بحرف جرٍ زائد غيَّرَ علامتاهما الإعرابية ولم يغيِّر معناهما الوظيفي.

وتتضح زيادة حرف الجر في حمل تابع المجرور على موضعه، قال سيبويه: **((هذا باب ما حُمِلَ على موضع العامل في الاسم والاسم لا على ما عَمِل في الاسم ،ولكنَّ الاسم وما عَمِل فيه في موضع اسمٍ مرفوع أو منصوب.**

وذلك قولك: ما أتاني مِن أحدٍ إلاّ زيدٌ، وما رأيتُ من أحدٍ إلاّ زيداً.

وإنَّما مَنَعَك أنْ تحملَ الكلام على مِنْ أنَّه خَلْفٌ أن تقول : ما أتاني إلاّ من زيدٍ، فلمّا كان كذلك حَمَلَه على الموضع فَجَعَله بدلاً منه كأنَّه قال: ما أتاني أحدٌ إلا فلانٌ، لأنَّ معنى: ما أتاني أحدٌ، وما أتاني من أحدٍ، واحد، ولكنَّ من دخلت هنا توكيداً،

---

[١] الكتاب: ٢٢٥/٤
[٢] ينظر: المصدر السابق: ٦٧/١، ٢٦/٢، ١٣٠، ٢٩٣
[٣] المصدر السابق: ٢٧٦/٢
[٤] الإسراء: ٩٦
[٥] الكتاب: ٩٢/١

كما تدخل الباء في قولك: كفى بالشيب والإسلام، وفي: ما أنت بفاعلٍ، ولستَ بفاعلٍ))[1].

فالاسم الواقع بعد إلاّ بدل من أحد، ولكنَّه لم يأخذ العلامة الإعرابية للمبدل منه ، بل ارتفع مرةً، وانتصب أُخرى على الرغم من أنَّ المبدل منه مجرور والذي سوَّغ ذلك كون حرف الجر زائداً ، لا يتعدى تأثيره إلى المعنى الوظيفي، فهو باقٍ للاسم، وارتفاع البدل وانتصابه على هذا المحل الذي لم يتغير بحرف الجر، فالاسم المجرور في الأولى في تقدير رفع فاعل، وفي الثانية في تقدير نصب مفعول به ،ووظيفة حرف الجر هنا التوكيد ليس غير.

والدافع وراء القول بزيادة حرف الجر شيئان:

أحدهما: يتعلق بحرف الجر نفسه، فهو في المواطن التي عُدّ فيها زائداً لم يدل على المعنى الذي وضع لأجله كالسببية في (مِن)، أو ابتداء الغاية أو غيرها، وكالإلصاق في (الباء) وسواها من المعاني، فالحرف الزائد متجرد من كل معنًى يمكن أن يؤديه في الجمل التي يعمل فيها لفظاً ومعنًى ــ غير التوكيد ــ وهذا يعني أنَّه فقد سمة الاختصاص التي تبيح له التأثير في المجرور ونقله من معنًى وظيفيّ إلى آخر[2] ، فلما كان كذلك فقد سمة التأثير المعنوي وبقي تأثيره الشكلي فحسب.

الآخر: يتعلق بالجملة التي يوجد فيها حرف الجر، فهو داخلٌ على عناصر أساسية في بناء الجملة لا يمكن الإستغناء عنها، كالفاعل أو المبتدأ في الجمل التي مثّل بها سيبويه ، أو المفعول به لفعلٍ متعدٍّ فهو ضروري لإتمام الفائدة من الجملة، إذ هو لازم من جهة البناء، إذا كان الفعل متعدِّياً بنفسه، وإزاء هذا الاستلزام للعناصر الأساسية من الناحية البنائية لم يكن بدٌّ من القول بزيادة حروف الجر لأنَّ القول بعمل حروف الجر لفظاً ومعنًى سيؤدي إلى خلل في بناء الجملة بفقدان المعاني الوظيفية الرئيسة في بنائها.

---

[1] الكتاب: ٢/٣١٥-٣١٦

[2] ينظر: همع الهوامع : ١/ ٤٠ ، ٣٨٩

ب ــ الخفة:

قد تباين العلامة المعنى الوظيفي الذي تعبر عنه لا لشيءٍ إلاّ لأنَّها مع بعض متطلبات الصيغة يستثقلها العرب في النطق، فيرومون التخفيف من هذا الثقل، فيضيفون البنية إلى بنية أخرى، ومن مصاديق هذا القول، إضافة اسم الفاعل إلى معموله، قال سيبويه: ((**واعلم أنَّ العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغيَّرُ من المعنى شيءٌ ويَنْجَرُ المفعولُ لِكَفِّ التنوين من الاسم ، فصار عملُهُ فيه الجرَّ، ودخل في الاسم معاقباً للتنوين، فجرى مجرى: غلامِ عبدِ الله، في اللفظ، لأنَّه اسمٌ وإن كان ليس مثله في المعنى والعملِ.**

وليس يغيِّر كَفُّ التنوين إذا حذفتَه مستخفاً شيئاً من المعنى، ولا يجعلُه معرفةً... ويزيد هذا عندك بياناً قوله تعالى جدهُ: (هدياً بالِغَ الكعبة)[١] ، و(عَارِضٌ مُطرِنُا)[٢] . فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم توصف به النكرة ...

وقال الخليل: هو كائنُ أخيكَ، على الاستخفاف، والمعنى: هو كائنٌ أخاك، وممّا جاء في الشِّعر غيرَ منوَّنٍ قول الفرزدق[٣]:

أتاني عَلَى القَعْسَاءِ عَادِلَ وَطْبِهِ بِرِجْلَي لَئِيمٍ واسْتِ عبدٍ تُعَادِلُه

يريد : عادلاً وطبَه))[٤] .

فليست إضافة الوصف إلى معموله ناتجةً من تصور علاقة الإضافة بينهما، إذ إنَّ التعدية ملحوظةٌ بينهما حتى في حال الإضافة لأنَّها إضافةٌ لا تغير شيئاً من المعنى كما يرى سيبويه، فهي لا تفيد المضاف تعريفاً ولا إيضاحاً، ولهذا يمكن أن تُعد ملمحاً شكلياً ، لا يستبطن أيَّ دلالةٍ عميقةٍ ، ولهذا سمّاها النحاة إضافةً لفظيةً[٥] .

ويُفيد سيبويه فيما قرره من سلوك الوصف النحوي في الجملة ، فهو مع إضافته توصف به النكرة، ولو كانت هذه الإضافة تفيد تعريفاً لم يجُز أن توصف بهذا المضاف النكرة مطلقاً، فالصفة تطابق الموصوف في التعريف والتنكير والعلامة الإعرابية، ولكنَّهم أجازوا ذلك طبقاً لما قرَّروه من أنَّ إضافة الوصف إلى معموله لا

---

(١) المائدة: ٩٥
(٢) الأحقاف: ٢٤
(٣) ينظر : ديوان الفرزدق : ٧٣٧ ، تح : عبد الله الصاوي ، القاهرة ، ١٣٥٤هـ
(٤) الكتاب : ١/١٦٥-١٦٧، وينظر أيضاً على سبيل المثال: ١/٣٥٦، ٤٢٥
(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/٢١٨

تفيد تعريفاً، والعلامة الإعرابية بناءً على ذلك لا تعني أنّ المعمول مضاف إليه تحقيقاً، لأن الإضافة كما قرروا هي شكلية، فالمفعولية ملحوظة فيه، والعلامة الإعرابية بذلك مفارقة لمعناها الوظيفي.

٢ ــ الرتبة:

للرتبة أثرٌ كبير في الدرس النحوي، إذ عوّل عليها النحاة كثيراً في إعطاء العناصر داخل الجملة معانيَ وظيفية ، خصوصاً مع فقدان العلامة الإعرابية [١]، فلكل عنصر داخل التركيب موقع خاص يراعى في التحليل النحوي ، ويكشف عن وظيفته النحوية، والرتبة بوصفها ظاهرة كلامية متحققة في التركيب لها بعد ذهني يربطها بقصدية المتكلم، قال عبد القاهر الجرجاني: ((**إنَّ اللفظ تبع للمعنى في النظم، وإنَّ الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس ، وإنَّها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتاً وأصداءَ حروفٍ لَما وقع في ضميرٍ ولا هجس في خاطر أن يجب فيها ترتيبٌ ونظمٌ، وأن يُجعل لها أمكنةٌ ومنازل، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك**))[٢] ، وقد فرق الباحثون بين نمطين من الرتبة[٣] :

أ ــ الرتبة المحفوظة:

هي التي يبقى معها العنصر محافظاً على موقعه في التركيب إذ إنَّ تغيّرها يصحبه إمَّا تغيّرٌ في المعنى الوظيفي، أو اختلالٌ في التركيب[٤] ، وللرتب المحفوظة في الكتاب تطبيقات منها:

ــ البدل: فالبدل لا يتقدم على المبدل منه، لأنَّه إنَّما يأتي للبيان بعد إجمال، أو للتوكيد[٥]، وتقدُّمه على المبدل منه مخلٌّ بهذه الوظيفة ولهذا يتغير المعنى الوظيفي للبدل في حال تغير الرتبة في باب الاستثناء ، قال سيبويه: ((**وتقول: ما أتاني إلاّ عمراً إلاّ بشراً أحدٌ، كأنَّك قلت: ما أتاني إلاّ عمراً أحدٌ إلاّ بشرٌ، فجعلت: بشراً، بدلاً من أحد، ثم قدَّمت بشراً، فصار كقولك: مالي إلاّ بشراً أحدٌ، لأنَّك إذا قلت: مالي إلاّ عمراً أحدٌ إلاّ بشرٌ، فكأنَّك قلت: مالي أحدٌ إلاّ بشرٌ**))[٦] .

فالاسم في الأصل بدلٌ من المستثنى منه، إلاّ أنَّ تقدمه صحبه تغيّرٌ في معناه الوظيفي من الرفع على البدليَّة إلى النصب على الاستثناء وهذا يعني أنَّ عدَّ الاسم

---

(١) ينظر على سبيل المثال: شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، د.ت: ١٢٠/١، شرح ابن عقيل: ١٤٧/٢
(٢) دلائل الإعجاز: ٤٦
(٣) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٧
(٤) ينظر: المصدر السابق:٢٠٧
(٥) ينظر: الكتاب: ١٥٠/١-١٥١
(٦) الكتاب: ٣٣٩/٢، وينظر: ٣٣٥/٢

بدلاً مرتبطٌ بالاحتفاظ برتبته بالنسبة إلى العناصر الأخرى، وتقديم البدل في مثال سيبويه السابق مظهر من مظاهر أثر الرتبة في الوظائف النحوية[١] .

ـ اسم الشرط: لأسماء الشرط الصدارة في الكلام، فهي لا تفارق موقعها في التركيب لأنَّ عملها مشروط به ، قال سيبويه: ((**قال الأعشى**[٢]:

إنّ مَنْ لام في بَنِي بِنْتِ حسَّا نَ أَلُمْهُ وأَعْصِهِ في الخُطُوبِ

وقال أُميَّة بن أبي الصلت[٣]:

ولكنَّ من لا يلقَ أمراً ينوبه بعُدَّتِهِ ينزل به وهو أعزلُ

فزعم الخليل أنَّه إنَّما جازى حيث أضمر الهاء، وأراد: إنَّه ولكنَّه))[٤] .

فعدُّ (من) اسم شرطٍ جازماً له صلة وثيقة بمراعاة موقعه في التركيب وهو الصدارة في الكلام، فلو شغل الصدارة عامل آخر انتفى عملها، قال سيبويه: ((**هذا باب ما تكون فيه الأسماء التي يجازَى بها بمنزلة الذي، وذلك قولك: إنَّ من يأتيني آتيه ، وكان من يأتيني آتيه، وليس من يأتيني آتيه.**

وإنَّما أذهبتَ الجزاءَ من هاهنا لأنَّك أعملت كانَ وإنَّ، ولم يَسُغ لك أن تَدَعَ كانَ وأشباهه معلَّقة لا تُعمِلُها في شيء فلما أعملتَهنَّ ذهب الجزاء ولم يكن من مواضعه. ألا تَرى أنَّك لو جئت بإن ومتى تريد إنَّ إن وإنَّ متى، كان محالاً. فهذا دليلٌ على أنَّ الجزاء لا ينبغي له أن يكون هاهنا بمن، وما، وأيٍّ. فإن شغلتَ هذه الحروفَ بشيء جازيتَ))[٥] .

فمحافظة (من) على عملها، يستلزم في التمثيل النحوي حل التنازع على الصدارة بين الحرف ـ أوالفعل ـ الناسخ واسم الشرط ، ولذلك قدّر سيبويه ضمير الشأن اسماً للناسخ بدل اسم الشرط، للحفاظ على عمله، إذ إنَّ كلّاً منهما احتفظ بموقعه في الصدارة، وللرتبة بذلك أثر في تسويغ عمل العناصر في التركيب.

ـ النعت: رتبة النعت من الرتب المحفوظة ، لأنَّها إيضاح وبيان للمنعوت ، ولهذا يترتب على تغيير رتبة النعت تغيّر في المعنى الوظيفي للعنصر، قال سيبويه: ((**هذا**

---

[١] ينظر: دور الرتبة في الظاهرة النحوية: ١٧٤
[٢] ينظر : ديوان الأعشى : ٢١٩ ، تح : رودلف جاير، فينا ، ١٩٢٧
[٣] ينظر : ديوانه : ٤٦
[٤] الكتاب: ٣/٧٢-٧٣
[٥] المصدر السابق: ٣/٧١- ٧٢

باب ما ينتصب لأنَّه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله، وذلك قولك: هذا قائماً رجلٌ، وفيها قائماً رجلٌ.لمّا لم يجز أن توصَف الصِّفة بالاسم وقبُح أن تقول: فيها قائمٌ، فتَضَعَ الصفةَ موضع الاسم ، كما قبح: مررتُ بقائمٍ، وأتاني قائمٌ ، جعلتَ القائم حالاً، وكان المبنيُّ على الكلام الأوَّل ما بعده،...

وحُمِلَ هذا النصبُ على جوازِ: فيها رجلٌ قائماً، وصار حين أُخِّر وجه الكلام ، فراراً من القبح))[1] .

فالوصف في الأصل نعتٌ للنكرة[2] ، فلمّا قدِّم لم يجُز أن يبقى على حاله من التبعية، ولم يجُز أن يكون الاسم نعتاً للوصف لأنَّه كما يرى سيبويه قبيح أن تضع الصفة موضع الاسم، ولهذا حمل على وجه جائز في حال التقديم ، وهو نصبه على الحال لأنَّ الحال يجوز فيه أن يتقدم على صاحبه[3] ، وقد سوّغ النحاة مجيء الحال من النكرة لأنَّه لم يبقَ على عمومه، فهو مقيد بمكان محدد[4] ، والتركيب لدى سيبويه في التمثيل النحوي يغادر أصله الذي كان عليه إلى أصل جديد يتلاءم مع متطلبات التحول في بنية التركيب ، فلم تعد الصفة في المستوى المثالي نعتاً للنكرة، بل حالاً من النكرة تأخر عنه صاحبه بعد أن كان مقدَّماً عليه في البنية الظاهريّة.

ـ التمييز: قال سيبويه: **((وقد جاء من الفعل ما قد أُنفذَ إلى مفعولٍ ولم يَقوَ قوَّة غيره مما قد تَعدّى إلى مفعولٍ، وذلك قولك: امتلأتُ ماءً، وتَفقَّأتُ شَحْماً، ولا تقول: امتَلأتُهُ، ولا تفقَّأتُهُ. ولا يَعمل في غيره من المَعارف، ولا يُقدَّم المفعولُ فيه فتقولَ: ماءً امتلأتُ، كما لا يُقَدَّم المفعولُ فيه في الصفة المشبهة، ولا في هذه الأسماء، لأنَّها ليست كالفاعل . وذلك لأنَّه فعلٌ لا يَتعدَّى إلى مفعول، وإنَّما هو بمنزلة الانفعال، لا يتعدى إلى مفعول، نحو: كسرتُهُ فانكسرَ، ودفعتُهُ فاندفَعَ. فهذا النحو إنَّما يكون في نفسه ولا يقع على شيء، فصار امتلأتُ من هذا الضرب ، كأنَّك قلت: ملأني فامتلأتُ . ومثله: دحرجتُهُ فتدحرج ، وإنَّما أصلُهُ: امتلأتُ من الماء،**

---

(1) الكتاب: ١٢٢/٢
(2) ينظر: دور الرتبة في الظاهرة النحوية: ١٧٩-١٨٠
(3) ينظر: شرح أبيات سيبويه، الأعلم الشنتمري: ٣٢٦
(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٢/٢-٢٣

وتفقَّأتُ من الشحم ، فحُذف هذا استخفافاً ، وكان الفعلُ أجدرَ أن يَتعدَّى إن كان هذا يَنفذ ، وهو ــ في أنَّهم ضَعَّفوه ــ مثلُه))[١].

فسيبويه ناظر في عدم جواز تقديم التمييز على فعله إلى قابلية الفعل على استدعاء المعمولات ، إذ الفعل معه لا يتعدى إليه بنفسه ، فهو مشبهٌ للفعل المتعدي في باب المطاوعة ، إذ يصير فعلاً لازماً، فالفعل في التمثيل النحوي متعدٍ للتمييز بحرف الجر، فالرتبة المحفوظة في هذا الباب متأتِّيةٌ من النظر إلى قابلية العنصر المؤسس في الجملة وهو الفعل.

ب ــ الرتبة غير المحفوظة:

وهي الرتبة التي يمتلك العنصر معها الحرية في تغيير موقعه مع الاحتفاظ بمعناه الوظيفي، ومصاديق هذا الضرب من الرتبة في الكتاب هي:

ــ المفعول به: للمفعول به الحرية في تغيير موقعه في التركيب طبقاً للمقاصد والأغراض التي يريدها المتكلم، فيتقدم على الفاعل تارةً ، وعلى الفعل والفاعل تارةً أخرى، قال سيبويه: **((هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: ضَرَبَ عبدُ الله زيداً. فعبدُ الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذَهَبَ، وشَغَلْتَ ضَرَبَ به كما شَغَلْتَ به ذَهَبَ، وانتصب زيدٌ لأنَّه مفعول تعدَّى إليه فعلُ الفاعل. فإن قدَّمتَ المفعولَ وأخَّرتَ الفاعل، جرى اللفظُ كما جَرَى في الأوَّل، وذلك قولك: ضَرَبَ زيداً عبدُ الله، لأنَّك إنَّما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم تُرِد أن تَشْغَلَ الفعلَ بأوّل منه وإن كان مؤخراً في اللفظ. فمن ثَمَّ كان حدُّ اللفظ فيه أن يكون مقدَّماً، وهو عربيٌّ جيد كثير...))**[٢] .

وللإعراب أثر في هذه الحرية الممنوحة للمفعول به في التقديم والتأخير إذ به يتميز الفاعل من المفعول، ويكتسب التركيب به السعة في التعبير[٣] ، وقد استعمل سيبويه مصطلحين من المصطلحات التي أطلق عليها الدارسون المحدثون مفاهيم الربط العاملي[٤] ، وهما الاشتغال والإرادة فحدد في الاشتغال علاقة الفعل بالعنصر المرفوع بقوله: **((فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب، وشغلت ضرب به، كما**

---

[١] الكتاب: ١/٢٠٤-٢٠٥

[٢] المصدر السابق: ١/٣٤

[٣] ينظر: معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي : ٣٤، دار الفكر، ط٢، عمان، ٢٠٠٣

[٤] ينظر: نظرية العامل في النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه: ٦٩ ـ ٧٩

شغلت به ذهب))، في حين استعمل مفهوم الإرادة في قوله: **((لأنَّك أردت به مؤخراً ما أردت به مقدّماً))**، للإشارة إلى الوظيفة النحوية للعنصر الناتجة من دخوله في علاقة إسناد مع الفعل، وهذا الإشغال وتلك الإرادة لم يكونا ليتضحا لولا الإعراب ، وعلاقة الرتبة بالإعراب في المفعول به مظهر من مظاهر تأثير الإعراب بالرتبة ، كما كان للرتبة المحفوظة أثر في الإعراب من خلال تأثيرها في الوظائف النحوية، وهذا يكشف لنا عن تداخل التأثير بين الدوال النحوية.

ـ المبتدأ مع الخبر غير المعرفة: قال سيبويه: **((هذا باب ما ينتصب فيه الخبر لأنّه خبرٌ لمعروفٍ يرتفع على الابتداء، قدَّمته أو أخَّرتَه ، وذلك قولك: فيها عبدُ الله قائماً، وعبدُ الله فيها قائماً. فعبدُ الله ارتَفع بالابتداء ، لأنَّ الذي ذَكَرتَ قبله وبعده ليس به ، وإنَّما هو موضعٌ له ، ولكنَّه يجري مجرى الاسم المبنيّ على ما قبله . ألا ترى أنَّك لو قلت: فيها عبدُ الله، حَسُنَ السُّكوتُ وكان كلاماً مستقيماً، كما حَسُنَ واستغنى في قولك: هذا عبدُ الله. وتقول: عبدُ الله فيها ، فيصير كقولك: عبدُ الله أخوك . إلاّ أنَّ عبدَ الله يرتفع مقدَّماً كان أو مؤخراً بالابتداء))**[1] .

فالاسم في حال التقديم أو التأخير باقٍ على معناه الوظيفي وهو الابتداء ، فلم يتغير بتغير رتبته بالنسبة إلى الخبر والذي سوّغ هذا الضرب من التغيير في الرتبة بين المبتدأ والخبر هو صيغة الخبر إذ لا يوجد لبس في معرفة المبتدأ من الخبر بخلاف المعرفة إذ بتقديمه معرفة لا يعرف المبتدأ من الخبر كما مثّل سيبويه له بقوله: عبدُ الله أخوك ، وهذا مسوّغ آخر لحرية الرتبة يضاف إلى الإعراب ، مؤشراً التداخل في التأثير بين الدوال النحوية.

ومما له صلة بالرتبة غير المحفوظة في باب المبتدأ، التقديم والتأخير بين معمولي الناسخ، قال سيبويه:**((تقول: كان عبدُ الله أخاك ، فإنَّما أردتَ أن تُخبِرَ عن الاخوَّة ، وأدخلتَ كان لتَجعلَ ذلك فيما مضى، وذكرتَ الأول كما ذكرتَ المفعول الأول في ظننت. وإن شئتَ قلتَ: كان أخاك عبدُ الله، فقدَّمتَ وأخرتَ كما فعلتَ ذلك في**

---

[1] الكتاب: ٨٨/٢

ضَرَبَ، لأنَّه فعلٌ مثله، وحال التقديم والتأخير فيه كحالِه في ضَرَبَ إلاّ أنَّ اسم الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحد))[١] .

فالحرية في التقديم والتأخير بين معمولات الفعل الناسخ مرتبط بالنظر إلى الناسخ على أنَّه فعل يمتلك الشروط نفسها التي يشترط في تقديم معمولات الفعل المتعدي وتأخيرها، وهي الإبانة بالإعراب.

ـ الظرف: قال سيبويه: **((وأمَّا الوقتُ والساعاتُ والأيام والشهور والسنون، وما أشبه ذلك من الأزمنةِ والأحيانِ التي تكون في الدهر، فهو قولك: القتالُ يومَ الجمعة، إذا جعلت: يومَ الجمعة ظرفاً، والهلالُ الليلةَ، وإنَّما انتصبا لأنَّك جعلتَهُما ظرفاً، وجعلتَ القتالَ في يوم الجمعة ، والهلالُ في الليلةِ.**

وإن قلتَ: الليلةَ الهلالُ، واليومَ القتالُ، نصبتَ، التقديمُ والتأخيرُ في ذلك سواء...))[٢].

فلظرف الزمان الذي سد مسد الخبر، الحرية في التقديم والتأخير إذ لا لَبْسَ في معرفة المبتدأ من الخبر كما هي الحال مع الجار والمجرور، فدلالة الصيغة هي المائز في التفريق بين الوظائف النحوية وفي منح العناصر الحرية في الرتبة.

ويفرق بعضُ الباحثين بين مصطلحين يتجلَّيان في مجال الرتبة ، هما الموقع والموضع، إذ يقول أحدهم: **((يحسن أن نفترض أنَّ ثمة فرقاً بين الموقع والموضع ـ ويبدو من استخدامات النحاة للكلمتين أنَّهما بمعنًى واحد ـ على أن يكون الموقع هو المكان الذي تأخذه الكلمة في البنية الداخلية، ويكون الموضع هو المكان الذي تشغله الكلمة بالفعل في البنية الخارجية))**[٣] .

وهذا فرق بين مظهرين للرتبة في مستويين مختلفين أحدهما ذهني افتراضي يمثله التمثيل النحوي والآخر ظاهري متحقق في المنطوق أو المكتوب.

---

[١] الكتاب: ٤٥/١

[٢] المصدر السابق: ٤١٨/١

[٣] وصف اللغة العربية دلاليّاً: ٢٩٩

٣ ــ الصيغة:

الصيغة مفهوم من المفاهيم النحوية المتعلقة بالجانب الظاهر من الجملة، ويكشف لنا التمثيل النحوي عن مدى ارتباط الصيغة بإعطاء العنصر معنًى وظيفياً معيناً، فهي دالٌ نحوي من بين الدَّوال الأخرى عليه ، وموجهة للتمثيل النحوي بما ينسجم مع معطياتها، قال سيبويه بعد أن تكلَّم على المفاعيل المطلقة الجامدة ، ومنها سبحان الله ، ومعاذ الله ، وغيرها: ((**وأمَّا سُبُّوحاً قُدُّوساً ربَّ الملائكةِ والروحِ ، فليس بمنزلة: سُبحانَ اللهِ لأن السُبُّوح والقُدُّوس اسمٌ، ولكنَّه على قولِه: أذكُرُ سُبُّوحاً قُدُّوساً،وذاك أنَّه خطرعلى باله أو ذكره ذاكرفقال: سُبُّوحاً، أي: ذكرتَ سُبُّوحاً،...**

وخزلوا الفعلَ لأنَّ هذا الكلام صار عندَهم بدلاً من سبَّحتُ، كما كان مرحباً بدلاً من: رَحُبت بلادُك وأهلَت))[1] .

إذ يرى سيبويه أنّ انتصاب السبّوح والقدّوس ، مخالف لانتصاب غيرهما من الصيغ مثل (سبحان الله) ، وهذة المخالفة قائمة على الاختلاف بينهما في طبيعة الصيغة فسبحان الله وما شابهها انتصبت على أنَّها مفاعيل مطلقة لأنَّها مصادر دالة على الحدث ، في حين أنَّ انتصاب السُبُّوح والقُدُّوس هو على أنَّهما مفعولان لأنَّهما اسمان دالان على ذات ، وبهذا شكّل الفرق بين الصيغ دالاً مهماً على معرفة المعنى الوظيفي الخاص بكلٍ منهما، وموجهاً للتمثيل النحوي بما ينسجم مع معطيات كل صيغة ، فمع المصادر يفترض أن يكون الفعل المقدر من لفظ المصدر، في حين أنَّه مع الأسماء ليس كذلك، قال سيبويه: ((**هذا باب ما يُختار فيه الرفعُ ويكون فيه الوجه فيْ جميع اللغات، وزعم يونس أنَّه قول أبي عمرو. وذلك قولكَ: أمَّا العَبيدُ فذو عَبيدٍ، وأمَّا العبدُ فذو عبدٍ، وأمَّا عبدانِ فذو عبدين.**

وإنَّما اختير الرفعُ لأنَّ ما ذكرت في هذا الباب أسماء، والأسماءُ لا تجري مجرى المصادر. ألا تَرى أنَّك تقولُ: هو الرجلُ علْماً وفقهاً، ولا تقول: هو الرجلُ خَيلاً وإبلاً. فلمَّا قبُح ذلك جعلوا ما بعده خبراً له ، كأنَّهم قالوا: أمّا العبيدُ فأنت فيهم أو أنت منهم ذو عَبيدٍ، أي: لك من العبيد نَصيبٌ، كأنَّك أردتَ أن تقول: أمّا من العبيدِ،

---

[1] الكتاب: ٣٢٧/١

أو أمّا في العبيدِ فأنت ذو عَبيدٍ. إلاّ أنَّك أخَّرت في ومن، وأضمرتَ فيهما أسماءَهم))[١].

فاختيار الرفع على الابتداء قائمٌ على مراعاة الفرق في الصيغة بين الاسم الدال على الذات ، والمصدر، فسيبويه يراعي طبيعة الصيغة وقابليتها على إشغال المعنى الوظيفي، فالمصادر التي تناولها سيبويه في الأبواب التي سبقت الباب الذي ورد فيه نص سيبويه السابق منصوبة على إضمار فعل على أنَّها مفاعيل مطلقة ، أمَّا الأسماء فلا يمكن نصبها على أنَّها مفاعيل مطلقة لأنَّها لا يمكن أن يؤكد بها أحداث الأفعال، فهي تختلف عن المصادر من حيث القابلية على إشغالِ المعنى الوظيفي، قال السيرافي: **((قوله: أمَّا العبيد فذو عبيدٍ، هو الوجه، لأنَّ العبد ليس بمصدرٍ فيقدر له فعل من لفظه ينصبه على ما تقدم في المصادر، فوجب رفعه بالابتداء، وما بعده يكون خبراً له، والعائد إليه محذوف تقديره: أمّا العبيدُ فأنت منهم أو فيهم، أو نحو هذا، ذو عبيد))**[٢] .

ولهذا وجه التمثيل النحوي بما ينسجم مع معطيات الصيغة بوصفها دالّة على المعنى الوظيفي، وهو الابتداء.

قال سيبويه في موضعٍ آخر: **((هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه في غير الأمر والنَّهي، وذلك قولك: أخذتُهُ بدرهمٍ فصاعداً، وأخذتُهُ بدرهمٍ فزائداً . حذفوا الفعلَ لكثرة استعمالهم إيَّاه، ولأنَّهم أمِنوا أن يكونَ على الباء، لو قلتَ: أخذتُهُ بصاعدٍ كان قبيحاً، لأنَّه صفةٌ ولا تكون في موضع الاسم، كأنَّه قال: أخذتُهُ بدرهمٍ فَزادَ الثمنُ صاعداً، أو فذهَبَ صاعداً))**[٣] .

فانتصاب الاسم بعد الفاء على الحالية وعدم عطفه على الاسم المجرور قائم في الأساس على مراعاة الفرق بين الصفة والاسم فالصفة في هذا الموضع لا يمكنها أن تشغل موقع الاسم المعطوف، أي لا تُعطف الصفة على الاسم، ولهذا وجه التمثيل النحوي بما ينسجم مع معطيات الصيغة الدالة على معناها الوظيفي، وهو الحالية ،

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٨٧ـ ٣٨٨
(٢) شرح السيرافي ، هامش كتاب سيبويه رقم (١): ٣٨٨/١
(٣) الكتاب: ٢٩٠/١

قال السيرافي: ((**لا يحسن أن تقول أخذتُهُ بدرهمٍ فصاعدٍ، لأنَّ صاعداً نعت ، ولا يحسن أن تعطف على الدرهم إلاّ المنعوت**))[١] .

ومن المواضع الأُخرى للصيغة ، قول سيبويه: ((**وأمّا يونس، فيقول: مررتُ به المسكينَ على قوله: مررتُ به مسكيناً . وهذا لا يجوز لأنَّه لا ينبغي أن يَجعله حالاً ويَدخل فيه الألفُ واللامُ ، ولو جاز هذا لجاز: مررتُ بعبدِ الله الظريفَ ، تريد: ظريفاً . ولكنَّك إن شئتَ حملتَهُ على أحسن من هذا، كأنَّهُ قال: لقيتُ المسكينَ، لأنَّه إذا قال: مررتُ بعبدِ الله ، فهو عملٌ ، كأنَّه أضمر عملاً . وكأنَّ الذين حملوه على هذا إنَّما حملوه عليه فراراً من أن يَصفوا المضمَر، فكانَ حملُهم إيَّاه على الفعل أحسنَ**))[٢] .

فلا يصح أن يكون الاسم المنتصب حالاً لأنَّ صيغته لا تسمح له بأن يشغل هذا المعنى الوظيفي، فهو معرف بالألف واللام ، ولا تكون الحال إلاّ نكرةً ، كما أنَّ ثمة موجهاً آخر دخل إلى جانب الصيغة في التحليل النحوي تمثّل في عدم جواز جعل الاسم صفة للضمير، لأنَّ الضمير لا يوصف ، ولهذا وجه التركيب في التمثيل النحوي بما ينسجم مع معطيات الصيغة، وبما يجعلها دالة على المعنى الوظيفي للعنصر، وهو النصب على المفعولية بفعل مضمر.

وقال سيبويه في موضع آخر: ((**هذا باب إجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن وقد يَستوي فيه إجراء الصفة على الاسم، وأن تَجعله خبراً فتنصبه ، فأمَّا ما استويا فيه فقوله : مررتُ برجلٍ معه صَقْرٌ صائدٍ به ، إن جعلتَه وصفاً. وإن لم تحمله على الرجُل وحملتَه على الاسم المضمَر المعروف نصبتَه فقلت: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به، كأنَّه قال: معه بازٌ صائداً به ، حين لم يرد أن يحمله على الأوَّل**))[٣]، فالوصف صالح لأن يشغل معنيين وظيفيين ، هما النعت، والحال، بالنظر إلى الصيغة ، ولهذا يوجه التمثيل النحوي على وفق قصد المتكلم بما يجعل الصيغة دالة على أحد المعنيين ، وهو ما مثّل له سيبويه إذ كان الوصف حالاً من الضمير في (معه).

---

[١] شرح السيرافي ، هامش كتاب سيبويه رقم (٤): ٢٩٠/١
[٢] الكتاب: ٧٦/٢
[٣] المصدر السابق: ٤٩/٢

٤ ــ التضام:

عرّف الدكتور تمام حسان التضام بـــ : ((**أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصراً أخر فيسمى التضام هنا (التلازم) أو يتنافى معه فلا يلتقي به ويسمى(التنافي) وعندما يستلزم أحد العنصرين الآخر، فإنَّ هذا الأخر قد يدل عليه بمبنى وجودي على سبيل الذكر أو يدل عليه بمبنى عدمي على سبيل التقدير بسبب الاستتار أو الحذف**))[١] .

وسنُعنى هنا بالتلازم وحده ، لأنّ هذا المفهوم يشكل موجهاً يقف وراء اجتراح بنيةٍ أصلٍ للجمل، تكشف عن اطّراده فيها، والتلازم يجد مجاله الرحب في كتاب سيبويه في مواضع الحذف التي تستلزم تقديراً، ومواضع الفصل بين المتضامين التي تتباين منعاً وجوازاً تبعاً لطبيعة العناصر النحوية ، وتكمن أهمية التلازم في كونه علاقة لا غنى عنها بين العنصرين المتلازمين لإعطائهما المعاني الوظيفية الخاصة بهما، إذ إنَّ المعنى الوظيفي للعنصر داخل التركيب لا يمكن أن يتم من دون وجود العنصر الآخر الذي يستلزمه، فالمبتدأ لا يمكن أن يوجد من دون خبر ظاهر أو مقدر، ولا الفاعل من دون الفعل، ولا المضاف إليه من دون المضاف، فمراعاته واجبة حتى تستقيم لعناصر التركيب معانيها الوظيفية ، ((**وبهذا يكون التلازم مبرر قبول التقدير سواء عند الاستتار، أو عند الحذف، فالاستتار والحذف إنَّما يكونان للعناصر التي تتطلبها عناصر أخرى، فيكون هذا التطلب أساساً لقبول تقدير المستتر أو المحذوف، أو متعلق الظرف والجار والمجرور**))[٢] .

وجاءت أنماط هذا الضرب من التضام في الكتاب في ضوء التمثيل على النحو الآتي[٣]:

أ ــ بين المسند والمسند إليه:

قال سيبويه: ((**هذا باب المسند والمسند إليه ، وهما ما لا يَغني واحدٌ منهما عن الأخر، ولا يجد المتكلّمُ منه بُدًّا**))[٤].

---

[١] اللغة العربية معناه ومبناها: ٢١٧
[٢] المصدر السابق: ٢٢٤
[٣] أفدتُ في عنوانات هذه الفقرات من : أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه: ١٧٤
[٤] الكتاب: ٢٣/١

فطرفا الإسناد في التركيب النحوي يقتضي كلٌّ منهما الآخر ووجودهما في البنية الظاهريَّة أو المستوى المثالي للتركيب أمرٌ لازمٌ لاغناء عنه ، ويظهر هذا في كلٍّ من المتلازمات الآتية:

ـ المبتدأ والخبر:

قال سيبويه بعد أن تكلَّم على التلازم بين المسند والمسند إليه في النص السابق: **((فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه. وهو قولك : عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك))**[١] ، وقال في موضع آخر: **((فالابتداء لا يكون إلا بمبنيٍّ عليه))**[٢] .

ويشكل ما قرره سيبويه في الموضعين السابقين موجهاً خضعت له التراكيب الخارجة عمّا قرره سيبويه في علاجه لها، فهو يعمد إلى تقدير ما حُذف منهما ، قال سيبويه : **((وقد يَحسُنُ ويستقيمُ أن تقولَ: عبدُ الله فاضربْه، إذا كان مبنيّاً على مبتدإٍ مظهرٍ أو مضمرٍ. فأمّا في المظهر فقولُك: هذا زيدٌ فاضربْه، وإن شئتَ لم تُظهِرْ (هذا) ويَعمل كعملِه إذا أظهرتَهُ، وذلك قولك: الهلالُ واللهِ فانظرْ إليه ، كأنَّك قلت : هذا الهلالُ، ثم جئتَ بالأمرِ))**[٣] .

فعدُّ الهلال في الجملة خبراً يقتضي أن يُقدَّر له مبتدأ ، وذلك أنَّ التركيب بصورته الظاهرية لا يستقيم من دون لمح بنيةٍ محذوفةٍ تكونُ مبتدأً ، قال سيبويه: **((فإذا قلت: زيدٌ فاضربْه، لم يَستَقِم أن تَحملَه على الابتداء . ألا تَرَى أنَّك لو قلت : زيدٌ فمنطلقٌ ، لم يستقمْ ، فهو دليلٌ على أنَّه لا يجوز أن يكون مبتدأً))**[٤] .

وبهذا يظهر سيبويه هذا التلازم الذي لابُدَّ منه بين المعاني الوظيفية ، قال سيبويه في كلامه على عدِّ (من) اسماً موصولاً : **((وإن أردتَ الحشو قلت : مررتُ بمن صالحٌ ، فيصيرُ صالحٌ خبراً لشيءٍ مضمر ، كأنَّك قلت : مررتُ بمن هو صالحٌ . والحشو لا يكونُ أبداً لمنْ وما إلاّ وهما معرفةٌ . وذلك من قبل أنَّ الحشو إذا صار فيهما أشبهتا الذي ، فكما أنَّ الذي لا يكونُ إلاّ معرفةً لا يكون ما ومن إذا كان الذي بعدهما حشواً ، وهو الصلةُ، إلاّ معرفةً))**[٥] .

---

(١) الكتاب: ٢٣/١
(٢) المصدر السابق: ١٢٦/٢
(٣) المصدر السابق: ١٣٨/١
(٤) المصدر السابق: ١٣٨/١
(٥) المصدر السابق: ٢/ ١٠٧

إذ يؤدي القولُ إنَّ من هي اسمٌ موصولٌ إلى وجود جملةٍ تكونُ صلةً لهُ ، وهو ما يستلزمُ عنه استيفاءُ أركان هذه الجملة بإرجاعِ ما حذف منها وهو هنا المبتدأ.

وورد تقدير الخبر في مواضع عدّة من الكتاب[١] ، قال سيبويه: **((هذا باب من الابتداء يُضمَر فيه ما يُبنى على الابتداء، وذلك قولك: لولا عبدُ الله لكان كذا وكذا. أمّا لكان كذا وكذا فحديثٌ معلَّق بحديثِ لولا . وأمّا: عبدُ الله فإنَّه من حديث لولا، وارتفع بالابتداء، كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام ، كقولك: أزيدٌ أخوك ، إنَّما رفعتَه على ما رفعتَ عليه : زيدٌ أخوك . غيرَ أنَّ ذلك استخبار وهذا خبرٌ. وكأنَّ المبني عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا، فكأنَّه قال: لولا عبدُ الله كان بذلك المكان، ولولا القتالُ كان في زمان كذا وكذا، ولكنَّ هذا حُذف حينَ كثُر استعمالُهم إيَّاه في الكلام...))**[٢] .

فكون الاسم الواقع بعد لولا مبتدأ استلزم وجود خبر له ، حتى يستقيم للعنصر معناه الوظيفي ، وهو ما قدَّره سيبويه بقوله: كان في مكان كذا وكذا، وقال أيضاً: **((وما حُذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير. ومن ذلك: هل من طعامٍ؟ أي: هل من طعامٍ في زمانٍ أو مكانٍ، وإنَّما يُريد:هل طعامٌ، فمن طعامٍ في موضعِ طعامٌ،...))**[٣].

فطعام مبتدأ، وحرف الجر (من) زائدٌ، ولذلك اقتضى ذلك إيجاد خبر له، فكان تقديره محققاً للتلازم بينهما.

ـ الفعل والفاعل:

قال سيبويه: **((فلابُدَّ للفعلِ من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌّ من الآخر في الابتداء))**[٤] ، وقال أيضا: **((ولا يكون الفعلُ بغيرِ الفاعل))**[٥].

ولهذا لا يجوز أن يخلو التركيب ـ إذا وجد فيه الفعل ـ من الفاعل، كما أنَّ الفاعل لا يمكن أن يستقيم معناه الوظيفي من دون الفعل، قال سيبويه : **((وقال**[٦] **:**

أسْقَى الإلهُ عُدُواتِ الوادي وجَوفَهُ كلَّ مُلِثٍّ غادِي

---

[١] ينظر على سبيل المثال: الكتاب: ١٤١/١، ١٤٢-١٤٣، ١٣٦/٢، ٣٣٨
[٢] المصدر السابق: ١٢٩/٢
[٣] المصدر السابق: ١٣٠/٢
[٤] المصدر السابق: ٢٣/١
[٥] المصدر السابق :٧٩/١
[٦] البيت من دون نسبة في شرح أبيات سيبويه للأعلم الشنتمري : ٢٠٣/١ ـ ٢٠٤

كلُّ أجَشَّ حالِكِ السوادِ

كأنّهُ قال: سقاها كلُّ أجشَّ ، كما حُمل ضارعٌ لخصومةٍ على ليَبكِ يزيدَ ، لأنَّ فيه معنى سقاها كلُّ أجشَّ))[٤].

فالقولُ إنّ (كل) هي فاعلٌ لايستقيم مالم تقدَّر البنية التي تتلازم معه بما يمنحهُ معناه الوظيفي وهو الفعل.

وقد يكون هذا التضام بين الفعل والفاعل مسوغاً للخروج عن مواضعات النظام النحوي التي تقضي أن يكون الاسم معمولاً للفعل القريب لا البعيد في باب التنازع[٥]، قال سيبويه: ((**ومثلُ ذلك في الجوازِ: ضربَني وضربتُ قومُك، والوجه أنْ تقولَ: ضربوني وضربتُ قومَك، فتحملَه على الآخِرِ**))[٦].

فحقُّ الاسم المتأخر أن يكون مفعولاً به للفعل القريب ، إلاّ أنَّ ثمة معطًى تركيبياً تمثل في عدم استيفاء الفعل البعيد لفاعله ، واستيفاء القريب له ، وهو ما استلزم رفع الاسم تحقيقاً لهذا التلازم الضروري بين الفعل وفاعله[٧] .

ب ــ بين المضاف والمضاف إليه:

وهما عنصران لا يقبلان إسقاطاً لأحدهما ولا فصلاً بينهما إذا أُريد منهما الاحتفاظ بمعانيهما الوظيفية ، قال سيبويه:((**إنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد، والمضافُ إليه هو تمامُ الاسم ومقتضاه، ومن الاسم. ألاَ ترى أنَّك لو قلت: عبداً أو أميراً، وأنت تريد الإضافة لم يجُز لك**))[١].

فاحتفاظ العنصرين بمعناهما الوظيفي رهن بتلازمهما، فإذا أسقط المضاف ــ على سبيل المثال ــ من التركيب، أخذ المضاف إليه معناه الوظيفي في مواطن كثيرة ، قال سيبويه: ((**ومثلُ ذلك من كلامهم: بنو فلانٍ يَطَؤُهُم الطريقُ، يريد: يَطَؤُهُم أهلُ الطريقِ**))[٢] .

---

[٤] المصدر السابق: ١/ ٢٨٨-٢٨٩ ،وينظر أيضاً: ٢٨٨/١ ، ٤ / ٢١١ ـ ٢١٤
[٥] ينظر: المصدر السابق: ٧٤/١
[٦] المصدر السابق: ٧٩/١
[٧] ينظر: إشكاليات القراءة وآليات التأويل: ١٩٦-١٩٧
[١] الكتاب: ٢٢٦/٢
[٢] المصدر السابق: ٢١٣/١

فإسقاط المضاف في الجملة وهو (أهل) أدى إلى أن يشغلَ المضاف إليه معناه الوظيفي ويصبح فاعلاً بدلاً منه.

ويتضح أثر التلازم بين المضاف والمضاف إليه في إعراب توابع المضاف ، قال سيبويه في باب ما ينتصب خبره لأنَّه معرفة وهي معرفة لا توصَفُ ولا تكون وصفاً: ((**وذلك قولك: مررتُ بكلٍّ قائماً ، ومررتُ ببَعضٍ قائماً، وببعضٍ جالساً. وإنَّما خروجهما من أن يكونا وصفين أو موصوفَين، لأنَّه لا يَحسن لك أنْ تقولَ : مررتُ بكلِّ الصالحينَ، ولا ببعضِ الصالحين . قَبُحَ الوصفُ حين حذفوا ما أضافوا إليه ، لأنَّه مخالفٌ لما يضافُ ، شاذٌّ منه ، فلم يجرِ في الوصف مجراه . كما أنَّهم حين قالوا: يا اللهُ، فخالفوا ما فيه الألفُ واللام، لم يصلوا ألفه وأثبتوها.**

وصار معرفةً لأنَّه مضاف إلى معرفة، كأنَّك قلت: مررت بكلِّهم وببعضهم، ولكنَّك حذفت ذلك المضاف إليه))[١] .

فالاسم المنتصب بعد كل وبعض، هو حال لأنَّ ما قبله معرفة ، لكونه مضافاً ، وهو ما يقتضي وجود مضاف إليه ، حتى يستقيم للاسم معناه الوظيفي، ويستقيم لتابعه أيضاً معناه الوظيفي ، وهو ما قدّره سيبويه بالضمير المتصل الهاء، والذي أجاز حذف المضاف إليه هو وجود تنوين العوض دليلاً عليه ، إذ لا حذف إلا بدليلٍ.

ويتضح أثر التلازم أيضاً في مواضع الفصل بين المضاف والمضاف إليه، قال سيبويه: ((**وكذلك قول الشاعر إذا اضطُرَّ**[٢]:

*** يا بؤس للحَربِ**

إنما يريد: يا بؤسَ الحربِ))[٣] .

فاللام التي فصلت بين المضاف والمضاف إليه هي لام زائدة لأنّها دخلت بين عنصرين متلازمين لا يقبلان فصلاً، ولذلك حذفها سيبويه في التمثيل النحوي، والذي يدل على ذلك نصب المنادى من دون تنوين.

---

[١] الكتاب: ٢/١١٤-١١٥

[٢] ينظر : شرح ديوان الحماسة ، المرزوقي : ٥٠٠ ، تح : عبد السلام محمد هارون ، لجنة التأليف ، ١٣٧٢هـ

[٣] الكتاب: ٢/٢٠٦-٢٠٧

جـ ــ بين الجار والمجرور:

الجار والمجرور من أشد عناصر التركيب تلازماً وهما كالمضاف والمضاف إليه لا يقبلان إسقاطاً لأحدهما أو فصلاً بينهما، قال سيبويه: ((**إنَّ الجار لا يُضمَر وذلك أنَّ المجرورَ داخلٌ في الجارِّ غيرُ منفصلٍ، فصار كأنَّه شيءٌ من الاسم، لأنَّه معاقب للتنوين**))[١] .

فالجار والمجرور من التلازم بمكان حتى كأنَّهما اسمٌ واحدٌ كما يرى سيبويه، ولهذا كان إسقاط حرف الجر من التركيب مسوّغاً لنصب الاسم بعده، وقد استثني من ذلك حرف الجر رُبَّ لاعتبارات أشير إليها فيما سبق[٢] ، قال سيبويه: ((**ومن العرب من يقول: اللهِ لأَفعلَنَّ، وذلك أنَّه أراد حرف الجر، وإيّاهُ نوى، فجاز حيث كَثُرَ في كلامهم، وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه، كما حُذف (رُبَّ) في قوله**[٣]:

وجَدَّاءَ ما يُرجَى بها ذو قَرابةٍ لِعَطفٍ وما يَخشَى السُّماةَ رَبيبُها

إنّما يريدون : رُبَّ جدّاءَ))[٤].

فعدُّ لفظ الجلالة مجروراً، وكذلك (جدَّاء)، يستدعي أن يقدر لهما حرف جر، لأنَّ الجار والمجرور عنصران متلازمان لا ينفكان عن بعضهما، فالمعنى الوظيفي للاسم رهنٌ بتقدير هذا الحرف.

ونظيرُ ذلك وإن كان غير مطّرد قول سيبويه: ((**وزعم الخليلُ أنَّ قولهم : لاهِ أبوك ، ولقيتُهُ أَمسِ ، إنما هو على: للهِ أبوك ، ولقيتُهُ بالأمسِ ، ولكنَّهم حذفوا الجارَّ والألفَ واللام تخفيفاً على اللسان . وليس كلُّ جارٍّ يُضمر ، لأن المجرورَ داخلٌ في الجار، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد ، فمن ثمَّ قبُح، ولكنَّهم قد يُضمِرونه ويَحذفونه فيما كثر من كلامهم، لأنَّهم إلى تخفيفِ ما أكثروا استعمالَه أحوَجُ**))[٥] .

فلفظ الجلالة حُذف منه لام الجر، و(أمس) حذف منه حرف الجر والألف واللام ويشير سيبويه إلى أنَّ ذلك غير مطّرد بالنظر إلى التلازم بينهما، وإذا كان حذف

---

[١] الكتاب: ٢٥٤/١

[٢] ينظر: تقدير حرف الجر من الفصل الأول :٣٧ ـ ٤٠

[٣] البيت للعنبري في الكتاب ١٦٣/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ،الأعلم الشنتمري :٣٤٦/١

[٤] الكتاب: ٤٩٨/٣

[٥] المصدر السابق: ٢/ ١٦٢ـ ١٦٣

حرف الجر رُبَّ سوّغه موقعه من التركيب ووجود دليل يدلُّ عليه (الواو) فإنّ الذي سوغ الحذف هنا هو المقام، ذلك أنَّ كثرة استعمال حرف الجر مع هذه التراكيب، يسوغ إسقاطه لأنَّ المتلقي على علمٍ بالمحذوف، فكثرة الاستعمال معيارٌ اجتماعي بشكل قرينة مقامية توصل إلى المحذوف من التركيب.

د ــ بين الصفة والموصوف:

قال سيبويه: ((**إنَّ الصفة تمامُ الاسم، ألا ترى أنَّ قولك: مررتُ بزيدٍ الأحمرِ كقولك: مررتُ بزيدٍ، وذلك أنَّك لو احتجت إلى أن تنعتَ فقلتَ: مررتُ بزيدٍ، وأنت تريد الأحمرَ، وهو لا يُعرف حتّى تقول الأحمر، لم يكن تَمَّ الاسم، فهو يجري منعوتاً مجرى: مررتُ بزيدٍ،إذا كان يُعرَفُ وحدَه، فصار الأحمر كأنَّه من صلته**))[١].

فتعدُّ الصفة نتيجة للوظيفة التي تؤديها في إيضاح الاسم وبيانه من تمامه، لأنَّ تمييز المعني من غيره لا يكون إلاّ بها ولهذا يكون إسقاطُها من دون قرينةٍ دالةٍ عليها مدعاةً إلى الوقوع في اللبس، بخلاف ما لو دلّت عليها قرينةٌ كالتنغيم مثلاً[٢] ، قال سيبويه في باب ما يكون من المصادر مفعولاً فيرتفعُ كما ينتصب إذا شغلتَ الفعل به ، وينتصب إذا شغلتَ الفعلَ بغيره : ((**وإنَّما يجيء ذلك على أن تبين أيَّ فعلٍ فعلتَ، أو توكيداً.**

فمن ذلك قولك على قول السائلِ: أيَّ سَيرٍ سيرَ عليه ؟ فتقول: سِيرَ عليه سَيْرٌ شديدٌ، وضُرِبَ به ضربٌ ضعيفٌ، فأجريته مفعولاً، والفعلُ له.

فإن قلتَ: ضُرِبَ به ضرباً ضعيفاً، فقد شغلتَ الفعلَ بغيره عنه. ومثله: سيرَ عليه سيراً شديداً. وكذلك إذا أردتَ هذا المعنى ولم تَذكر الصِّفة، تقول: سيرَ عليه سيرٌ، وضُرِبَ به ضربٌ، كأنَّك قلت: سيرَ عليه ضربٌ من السير، أو سيرَ عليه شيءٌ من السير))[٣].

---

١ الكتاب: ٨٨/١
٢ ينظر: أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه: ١٨٣-١٨٧
٣ الكتاب: ٢٢٨/١- ٢٢٩

فوقوع المفعول المطلق المبين للنوع نائب فاعل، لا يقتصر على ذلك الذي تكون صفته مذكورةً معه، بل يتعداه إلى ما حذفت صفته ودلَّت عليها قرينة التنغيم، إذ لها أثرٌ في الدلالة على نوع السير المقصود بدلاً من الصفة، ولهذا اعتمد عليها سيبويه في تقدير الصفة في التمثيل النحوي تحقيقاً لهذا التلازم .

وقد أشار ابن جني إلى أهمية هذه القرينة في الدلالة على الصفة المحذوفة فيما نقله من أمثلة من كتاب سيبويه، قال: ((**وقد حُذِفَت الصفة ودلَّت الحالُ عليها، وذلك فيما حكاهُ صاحبُ الكتابِ من قولهم: سير عليه ليلٌ، وهم يريدون، ليلٌ طويلٌ، وكأنَّ هذا إنَّما حذفت فيه الصفة لما دلَّ من الحال على موضعها، وذلك أنَّك تُحسُّ في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح، والتفخيم والتعظيم، ما يقوم مقام قوله: طويل، أو نحو ذلك، وأنت تُحسُّ هذا من نفسك إذا تأمَّلته، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان واللهِ رجلاً، فتزيد في قوة اللفظ بالله هذه الكلمة، ولتمكّن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك،...، فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف الصفة، فأمّا إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإنَّ حذفها لا يجوز**))[١].

ويتضح أثر التلازم بين الصفة والموصوف أيضاً في الفصل بينهما، قال سيبويه: ((**ومن النعت أيضاً: مررتُ برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ، جُرَّ، لأنَّه نعتٌ، كأنَّك قلت: مررتُ برجلٍ قائم، وكأنَّك تحدِّث من في قلبه أنَّ ذاك الرجلَ قائمٌ أو قاعدٌ، فقلتَ: لاقائمٍ ولا قاعدٍ، لتُخرِجَ ذلك من قلبه**))[٢].

فسيبويه حذف حرف النفي في التمثيل النحوي، لأنَّهُ واقع بين عنصرين متلازمين.

ويلاحظ في التلازم بين الصفة والموصوف أنَّه يختلف عمّا سبقه من تلازمٍ بين المعاني الوظيفية الأخرى التي عرضناها، إذ هو غير مطلوب بصورةٍ دائمة، بل بقدر ما يؤديه من فائدةٍ في الإيضاح والبيان، قال سيبويه: ((**ولو قلت: هذا زيدٌ كنتَ**

في الصِّفة بالخيار، إن شئت وصفتَ وإن شئت لم تَصف. ولست في المضاف إليه بالخيار، لأنَّه من تمام الاسم، وإنَّما هو بدلٌ من التنوين))[1].

فالمتكلم إن شاء وصف ــ إذا كان الوصف مؤدياً لفائدة في الإيضاح والبيان ــ وإن شاء لم يصف، وهو بخلاف التلازم في بقية العناصر الأخرى، إذ إنَّ كلاً منها يستدعي الطرف الآخر بصورة متبادلة، فالمبتدأ لابُدَّ له من خبر، والفاعل كذلك والمضاف وهكذا، وهذا يعني أنَّ إسقاط أي منها يستلزم فعلاً تأويلياً لإعادتها إلى التركيب على وفق تصورٍ ذهني، أما الصفة بالنسبة لموصوفها فإنّها ليست بتلك الدرجة من الاقتضاء، بل هي مقتصرة على ما تؤديه من وظيفة بالنسبة للموصوف، وبذلك يكون وجود الموصوف في أحيان كثيرة غير متوقف على وجودها، بخلافها فإنّ وجودها مرتبط بوجود موصوفها، وهذا التلازم باتجاهٍ واحد، بخلاف المعاني الوظيفية الأخرى فإن التلازم بينهما هو باتجاهين.

هـ ــ التلازم الأسلوبي:

ثمة تلازم بين عناصر التركيب في بعض الأساليب في العربية، وهو تلازم نابع من النظر إلى أنَّ التركيب لا يمكن أن يؤدي وظيفته إلاّ من خلال اقتران عناصر معينة بعضها ببعض ومن تلك الأساليب:

ــ العرض والتحضيض:

يفرض أسلوب العرض والتحضيض في العربية ضرباً من التلازم بين الأدوات الخاصة بهذا الأسلوب وهي: (ألا، وهلاّ، ولولا، ولوما)، وبين الأفعال، قال سيبويه: **((هذا باب ما يُختار فيه النصب وليس قبله منصوب بُنِيَ على الفعل، وهو بابُ الاستفهام، وذلك أنَّ من الحُروفِ حُروفاً لا يُذْكَرُ بعدها إلاّ الفعل ولا يكونُ الذي يَليها غيرُهُ، مُظْهَراً أو مُضمَراً...**

وأمَّا ما يجوز فيه الفعلُ مضمراً ومظهراً، مقدَّماً ومؤخَّراً، ولا يستقيم أن يُبْتَدَأ بعده الأسماء، فهَلاّ ولولا ولوما وألاَّ. لو قلتَ: هلاّ زيداً ضربتَ، ولولا زيداً ضربت، وألاَّ زيداً قتلتَ، جاز. ولو قلتَ: ألاَّ زيداً، وهلاّ زيداً، على إضمار الفعل ولا

---

[1] الكتاب: ٢٢٦/٢

تذكُره جاز. وإنَّما جاز ذلك لأنَّ فيه معنى التحضيض والأمر، فجاز فيه ما يجوز في ذلك))[١] .

وشكّل هذا التلازم موجهاً للتراكيب الخارجة عن المستوى المثالي في هذا الأسلوب، قال سيبويه: ((**وممّا ينتصبُ على إضمار الفعل المستَعمَل إظهارُه، قولك: هلاّ خيراً من ذلك، وألاَّ خيراً من ذلك، أو غير ذلك . كأنَّك قلت: ألاَّ تفعلُ خيراً من ذلك، أو ألاَّ تفعلُ غيرَ ذلك ، وهلاّ تأتي خيراً من ذلك**))[٢] .

فالاسم المنتصب في أسلوبي العرض والتحضيض ، هو على إضمار فعل لأنَّ هذه الأدوات لا يأتي بعدها غير الأفعال ، إذ يقبح أن يُبتدأ بعدها بالأسماء ويعلّلُ بعضُ الباحثين هذا التلازم بين الأداة والفعل في أسلوب العرض والتحضيض بالقول: ((**إنّ سياق العرض والتحضيض سياقٌ فعلي ، كما هو الحال في أغلب الطلب، ... ، وإنَّما يحقق الفعل الغرض من الطلب، لأنَّ الغالب في الطلب أن يطلب المتكلم من المخاطب إحداث حدث معين ،.والفعل هو الذي يدل على الحدث والحدوث وهو بدلالته هذه يلائم الطلب**))[٣] ، فثمة إمكانية ذاتية للفعل على أداء المراد من التركيب في هذا الأسلوب بالاشتراك مع الأداة ، وهذه الإمكانية متأتّية من دلالة الفعل على الحدث ، المقترن بالزمن ، ولهذا يضيف الفعل إلى التركيب الدلالة على التجدد والحدوث[٤]، وهو مناسب لأسلوب العرض والتحضيض، بخلاف الاسم الذي يدل على الثبوت[٥] ، فهو غير ملائم لهذا الأسلوب، ولهذا يقدر سيبويه فعلاً في حال وجود أسماء بعد أدوات هذا الأسلوب ، تحقيقاً للتلازم بين الأداة والفعل في ضوء وظيفة التركيب.

ـ أسلوب الشرط:

يتحقق في هذا الأسلوب نوع من التلازم بين أدوات الشرط حروفاً أو أسماءً، والأفعال، قال سيبويه: ((**واعلم أنَّه لا ينتصب شيء بعد إن ولا يَرْتَفِعُ إلاّ بفعلٍ، لأنَّ**

---

[١] الكتاب: ٩٨/١
[٢] المصدر السابق: ٢٦٨/١
[٣] قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم : ٣١٤
[٤] ينظر: دلائل الإعجاز : ١١٧
[٥] ينظر: المصدر السابق:١١٧

إن من الحروفِ التي يُبْنَى عليها الفعلُ، وهي إن المجازاة، وليست من الحروف التي يُبْتَدأ بعدها الأسماء ليُبْنَى عليها الأسماءُ))[١].

ونتيجة لهذا التلازم بين الأداة والفعل في هذا الأسلوب، فإنَّ سيبويه يرجع التراكيب الخارجة عن أصلها إليه، ليتحقق لعناصر التركيب تلازمها لأداء وظيفة التركيب، قال سيبويه: **((هذا باب ما يُضمَرُ فيه الفعلُ المستعمَل إظهارُه بعد حرفٍ، وذلك قولك: (الناسُ مجزيُّون بأعمالِهم ، إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌّ، والمرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به، إن خِنْجَراً فخِنجَرٌ وإن سيفاً فسيفٌ).**

وإن شئتَ أظهرتَ الفعلَ فقلت:إن كانَ خنجراً فخنجرٌ،وإن كانَ شرّاً فشرٌّ. ومن العربِ من يقول: إن خِنجراً فخنجراً، وإن خيراً فخيراً، وإن شرّاً فشراً، كأنَّهُ قال : إن كان الذي عَمل خَيراً جُزي خيراً، وإن كان شرّاً جُزي شرّاً. وإن كان الذي قَتَلَ به خنجراً كان الذي يُقتلُ به خنجراً))[٢].

فحرف الشرط لا يأتي بعده إلاّ فعلٌ، ولهذا نصب سيبويه الأسماء بعده ولم يرفعها، لأنَّ النصب على تقدير فعل ناصبٍ لها، والسبب في هذا التلازم بين الأداة والفعل في هذا الأسلوب هو نفسه في أسلوب العرض والتحضيض، قال أحدُ الباحثين: **((من المتفق عليه أنَّ الشرط يتطلب سياقاً فعلياً، وتفسير ذلك يكمن في دلالة الفعل على الحدث والحدوث، وهذه الدلالة هي التي تناسب فكرة التعليق في أسلوب الشرط، فإذا أردت أن تعلق أمراً بآخر، فإنَّما أنت تعلق حدوث الحدث على الأمر الآخر))**[٣].

فأسلوب الشرط يتضمن دلالة على تعليق حصول أمر بحصول آخر، وهذه الدلالة تتطلب بنيةً دالةً على التجدد في الوقوع، وهو ما يتحقق في الفعل.

ـ أسلوبا الأمر والنهي:

قال سيبويه: **((هذا باب الأمر والنهي، والأمرُ والنهيُ يختار فيهما النصبُ في الاسم الذي يُبنَى عليه الفعلُ ويُبنَى على الفعل ، كما اختير ذلك في باب الاستفهام ،**

---

[١] الكتاب: ٢٦٣/١
[٢] المصدر السابق: ٢٥٨/١
[٣] قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم: ٣٦٦

لأنَّ الأمر والنهي إنَّما هما للفعل، كما أنَّ حروف الاستفهام بالفعل أولى، وكان الأصل فيها أن يُبتدأ بالفعل قبل الاسم فهكذا الأمرُ والنَّهي، لأنَّهما لا يقعان إلاّ بالفعل، مظهراً أو مضمراً))[١].

فالأمر والنهي إنَّما يتحققان بالفعل، والسبب في ذلك هو دلالة هذين الأسلوبين على طلب إحداثِ أمرٍ معين أو الكف عنه ، وكلاهما يتطلبُ بنية دالة على التجدد و الحدوث، ولهذا يقدر سيبويه أفعالاً للتراكيب التي لا تحتوي على الأفعال في هذا الأسلوب، قال سيبويه: ((**ومن ذلك قول الشاعر**[٢]:

أخاكَ أخاكَ إنَّ مَنْ لا أخا له كساعٍ إلى الهَيجا بغيرِ سِلاحِ

كأنَّه يريد: الزم أخاك .

ومن ذلك قولُك: زيداً وعمراً، كأنَّك تريد: اضربْ زيداً وعمراً، كما قلتَ: زيداً وعمراً رأيت .

ومنه قول العرب: (أمرَ مبكياتكَ لا أمرَ مضحكاتكَ) ،(والظِّبَاءَ على البقرِ)، يقول: عليك أمرَ مبكياتكَ، وخلِّ الظِّبَاءَ على البَقَرِ))[٣].

فالأسماء المنتصبة في التراكيب التي عرض لها سيبويه ، هي على تقدير فعل ناصب لها، لأنَّها واردةٌ في سياق أسلوب الأمر، وهو لا يتحقق إلاّ بالفعل، أو ما يقوم مقامه.

ومن الأساليب الأُخرى التحذير، فهو متحققٌ بفعل الأمر، وقد سمّى سيبويه النهي تحذيراً ، قال: ((**وأمّا النهيُ فإنَّه التحذير**))[٤].

ولهذا وجه سيبويه التراكيب فيه على تقدير فعل كما هو الحال في الأمر، قال سيبويه: ((**ومن ذلك أيضاً قولك: إيّاك والأسدَ، وإيّاي والشرَّ، كأنَّه قال: إياك فاتقِيَنَّ والأسد، وكأنَّه قال: إياي لأتقِيَنَّ والشرَّ. فإيَّاك مُتَّقَى والأسدُ والشرُّ مُتَّقَيان، فكلاهما مفعولٌ ومفعول منه**))[٤].

---

(١) الكتاب: ١٣٧/١

(٢) البيت لإبراهيم بن هرمة في شرح أبيات سيبويه للأعلم الشنتمري :١/ ١٨٥، وينظر أيضاً : ديوان إبراهيم بن هرمة : ٢٦٣، تح : محمد جبار المعيبد ، مطبعة الآداب ، النجف ، ١٩٦٩

(٣) الكتاب: ٢٥٦/١

(٤) المصدر السابق: ٢٥٣/١

(٥) المصدر السابق: ٢٧٣/١-٢٧٤

فالتحذير من الأسد والشر يتضمنان نهياً عن مقاربتهما، وهما يستلزمان فعلاً ليؤدي التركيب وظيفته في هذا الأسلوب، وهو ما قدرّه سيبويه في التمثيل النحوي للتركيب.

ومما له صلة بالأمر والنهي الدعاء، قال سيبويه: ((**واعلم أنَّ الدعاء بمنزلة الأمر والنهي، وإنَّما قيل:(دعاءٌ)، لأنَّه استُعظِمَ أن يُقال: أمرٌ أو نهيٌ**))(١).

ولمَّا كان الدعاء صورته صورة الأمر، وإنَّما سمي دعاءً، بلحاظ الذات الموجه إليها الأمر، فإنَّ توجيه التراكيب فيه لا يختلف عن توجيهها في الأمر والنهي، قال سيبويه: ((**وهذه حُجَجٌ سُمِعَت من العربِ وممن يُوثقُ به ، يَزعُمُ أنَّه سَمِعَها من العرب. من ذلك قولُ العرب في مَثَلٍ من أمثالهم : (اللّهُمَّ ضَبُعاً وذئباً)، إذا كان يَدعو بذلك على غنمِ رجُلٍ . وإذا سَأَلتَهُم ما يَعنُون قالوا: اللَّهُم اجمعْ أو اجعَلْ فيها ضَبُعاً وذِئباً. وكلُّهم يفسر ما ينوي، وإنَّما سَهُلَ تفسيرُه عندهم لأنَّ المضمَر قد استُعمل في هذا الموضعِ عندهم بإظهارٍ**))(٢).

فالتركيب في الدعاء كحاله في الأمر لا يتم من دون فعل ، ولهذا يقدر له سيبويه فعلاً ناصباً للاسم ، حتى تستقيم للتركيب وظيفته ، ذلك أنّ أساليب الأمر والنهي والدعاء تستدعي تلازماً بين الفعل وعناصر التركيب الأخرى.

٥ ــ الأداة:

للأداة أثرٌ مهم في الدلالة على المعنى الوظيفي، ذلك أنَّها في أغلب الأحيان إمّا أن تكون لازمة مهمة من لوازمه، فلا يتحقق إلاّ بوجودها بوصفها محدّداً رئيساً من محدّداته الأُخرى كالعلامة الإعرابية والرتبة والصيغة وغيرها ، أو أنَّ لها أثراً في تعيينه والإشارة إليه دونَ غيره من المعاني الأُخرى في التركيب ومن هذه الأدوات:

ــ واو المعية:

قال سيبويه: ((**هذا باب ما يَظْهَرُ فيه الفعلُ ويَنتصب فيه الاسمُ ، لأنَّه مفعولٌ معه ومفعولٌ به ، كما انتصب نَفْسَه في قولك: امرأً ونفسَه. وذلك قولك: ما صَنَعتَ وأباكَ، ولو تُرِكَت الناقةُ وفصيلها لَرَضِعَها، إنَّما أردتَ: ما صنعتَ مع أبيك، ولو تُرِكَت الناقةُ مع فصيلَها . فالفصيلُ مفعولٌ معه ، والأبُ كذلك ، والواو لم تغيِّر المعنى، ولكنَّها تُعمِلُ في الاسم ما قبلها**))[١].

فكون الاسم الواقع بعد الواو مفعولاً معه لم يكن ليُتصوَّر من دون هذه (الواو)، والحقيقة أنَّ لـ(لواو) هنا أثراً في التفريق بين معانٍ ثلاثة ، هي المفعول به والمفعول معه ، والاسم المعطوف بـ(الواو) ،إذ إنَّها تُفرق بين المفعول به والمفعول معه ــ بعد أن يُقر سيبويه أنّ العامل في الاسم المنصوب بعد الواو هو الفعل وأنّ الواو هي واسطة للعمل ــ من خلال ((**القيمة الخلافية الناتجة من مقابلة وجود الواو وعدمه**))[٢] ، فهي ذات أثرٍ في التفريق بين معنيين وظيفيين يشتركان في أغلب المحددات الظاهرية كالعلامة الإعرابية والرتبة والصيغة واحتياجها للفعل.

وإنَّ تصور المصاحبة في الواو كان عاملاً آخر في التفريق بين النصب على المعية والعطف على التشريك ، يشهد لذلك إبدال سيبويه (الواو) بـ(مع) في التمثيل النحوي للجمل التي أوردها ، وبهذا كانت الواو مع ما تحمله من دلالة عاملاً مهماً في إعطاء العنصر الواقع بعدها معناه الوظيفي بوصفها عنصراً محدداً له، وموجهاً للتمثيل النحوي، بما يكشف عن هذا المعنى لذلك العنصر.

---

[١] الكتاب: ٢٩٧/١

[٢] اللغة العربية معناها ومبناها:٢٢٥

ـ واو العطف:

لها أثرٌ في عدِّ الاسم الواقع بعدها معطوفاً يدل على اشتراكه مع نظيره الذي قبل الواو في الحكم ، قال سيبويه: ((**هذا باب ما أَشْرَكَ بين الاسمين في الحرف الجارِّ فجريا عليه كما أَشرك بينهما في النَّعت فَجَريا على المنعوت ، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ وحمارٍ قبلُ . فالواو أَشْرَكَتْ بينهما في الباءِ فجريا عليه ، ولم تَجعل للرَّجل منزلةً بتقديمك إيّاه يكون بها أولى من الحمار، كأنَّك قلت: مررتُ بهما. فالنفيُ في هذا أنْ تقولَ: ما مررتُ برجلٍ وحمارٍ، أي: ما مررتُ بهما، وليس في هذا دليلٌ على أنَّه بَدَأ بشيءٍ قبلَ شيء، ولا بشيءٍ مع شيءٍ، لأنَّه يجوز أنْ تقولَ: مررتُ بزيدٍ وعمرٍو، والمبدوءُ به في المرور عمرٌو، ويجوز أن يكون زيداً، ويجوز أن يكون المرورُ وقع عليهما في حالةٍ واحدة**))[١].

فالاسم الواقع بعد الواو يشترك مع الاسم قبلها في الحكم المعنوي والإعرابي لأنَّه معطوف على الأول، آية ذلك أنَّ سيبويه ساوى بينهما في التمثيل النحوي من خلال الإشارة إليهما بضمير التثنية (هما) ولم يكن هذا التشريك ليتم لولا وجود الواو، فهي محدد مهم في عدِّ الاسم الواقع بعدها مشتركاً مع ما قبلها في كلِّ شيءٍ من خلال العطف ، وهو عطف من قبيل عطف المفردات .

وثمة عطفٌ بالواو هو من قبيل عطف الجمل، قال سيبويه: ((**وقد تقول: مررتُ بزيدٍ وعمرٍو، على أنَّك مررت بهما مُرُورَين، وليس في ذلك دليل على المرور المبدوء به، كأنَّه يقول: ومررت أيضاً بعمرٍو، فنفيُ هذا: ما مررتُ بزيدٍ، وما مررتُ بعمرٍو**))[٢] .

فالاسم الواقع بعد الواو لم يشترك مع ما قبلها في الحكم، بل إنَّ له حكماً خاصاً به فالمتكلم لم يرد أن يشرك بينهما في المرور بأن يكون واحداً لهما ، بل خصَّ كلَّ واحدٍ بمرورٍ لا يشترك معه الآخر فيه ، فالعطف بالواو كان لجملتين يشهد لذلك النفي في تمثيل سيبويه ((**ما مررتُ بزيدٍ، وما مررتُ بعمرٍو**)).

يتضح ممّا سبق أنَّ واو العطف محدد رئيس في إعطاء العنصر الواقع بعدها معناه الوظيفي الذي يربطه بغيره من عناصر التركيب.

ـ حرف النداء:

لحرف النداء[١]، أثر في تحديد المعنى الوظيفي للاسم الواقع بعده ، وتمييزه عن غيره من المعاني، قال سيبويه: ((**ومما يَنتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبدَ الله، والنداء كلُّه،...، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار يا بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنَّه قال: يا، أُريد عبدَ الله، فحذَف أُريد وصارت يا بدلاً منها، لأنَّك إذا قلت: يا فلان، عُلِم أنَّك تريدُه**))[٢].

فحرف النداء له أثرٌ في إعراب الاسم الواقع بعده منصوباً على أنَّه منادى في باب النداء، فضلاً عن أنَّه شكل موجهاً للتمثيل النحوي، من خلال الكشف عن الائتلافات النحوية بين العناصر التي أنتجت هذا المعنى الوظيفي، من خلال تقدير فعلٍ محذوف.

أثر المقام في الدلالة على المعنى الوظيفي:

ثمة محددٌ آخر له أثرٌ في معرفة المعنى الوظيفي فضلاً عمّا أوردناه من دوال نحوية واقعة في المستوى الظاهر المنطوق أو المكتوب، يتمثل بالمقام، ويتحدد أثره بشكلين رئيسين هما:

الأول: هو توجيه العنصر داخل التركيب نحو معنًى وظيفي معين دون غيره مما يحتمله ذلك العنصر، قال سيبويه: ((**وهذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تُؤخَذْ من الفِعل مجرى الأسماءِ التي أُخذت من الفعل، وذلك قولك: أتميمياً مرَّةً وقيسيَّاً أُخرى؟**

وإنَّما هذا أنَّك رأيتَ رَجُلاً في حالِ تلوُّنٍ وتنقُّلٍ ، فقلتَ: أتميميًّا مرَّةً وقيسيَّاً أُخرَى ، كأنَّك قلت: أتحوَّلُ تميمياً مرة، وقيسياً أُخرى ، فأنت في هذه الحال تَعمل في تثبيتِ هذا له ، وهو عندك في تلك الحال في تلوُّن وتنقُّلٍ ، وليس يسألُهُ مسترشداً عن أمرٍ هو جاهلٌ به ليُفَهِّمَه إيّاه ويُخبِرَه عنه، ولكنَّه وبَّخه بذلك))[١].

فالنظر إلى حال المخاطب له أثر في نصب الاسم على الحال ، فاستعمل المتكلم أسلوب الاستفهام الإنكاري لتوبيخ المخاطب على ما شاهده من حال التلوّن والتنقل ، وقد تكفّل التمثيل النحوي بإيضاح المعنى الوظيفي للمفردة الذي وجهه السياق نحوه من خلال تقدير الفعل، فالمتكلم لم يرد الاستفهام عمّا جهله من أمر المخاطب ، ولو أراد ذلك لرفع على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف، قال سيبويه: ((**وزعم الخليل رحمه الله أنَّ رجلاً لو قال: أتميميٌ، يريد: (أنتَ) ويُضمِرها لأصاب،...، والرفع جيِّد لأنَّه، المحدَّثُ عنه، والمستفهَمُ**))[٢].

ويكون لحال المتكلم من خلال التنبه على المقاصد والأغراض التي يريدها أثر في توجيه العنصر نحو معنًى وظيفي معين، قال سيبويه: ((**هذا باب ما يَجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه، تقول: أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ، لم يرد أن يكرّره ولا يعرِّفَك شيئاً تُنكِره، ولكنَّه شتمه بذلك** .

وبلغنا أنَّ بعضَهم قرأ هذا الحرف نصباً: (وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ)[١] ، لم يجعل الحمّالةَ خبراً للمرأة، ولكنَّه كأنَّه قال: أذكُرُ حمَّالةَ الحطب ، شَتْماً لها، وإن كان فعلاً لا يُستعمل إظهارُه))[٢].

فوقوع الجملة في سياق موقفٍ اجتماعي يقتضي الذم ، له أثرٌ في نصب الاسم على أنَّه مفعول به لفعل ذم، وصرفه عن الاتباع على أنَّه صفة لموصوف، فالاسم يحتمل كلا المعنيين الوظيفيين ، ولكنَّ دلالة المقام كانت ذات أثر في صرف الاسم إلى أحد المعنيين دون الآخر.

الثاني: الحكم بالجواز أو المنع على إعطاء عنصرٍ ما في الجملة معنًى وظيفياً معيناً، قال سيبويه بعد أن نقل كلام الأخفش الأكبر على جواز الإتيان بالضمير المنفصل مع اسم الإشارة: **((وحدَّثنا يونس أيضاً تصديقاً لقول أبي الخطَّاب، أنَّ العرب تقول: هذا أنتَ تقولُ كذا وكذا، لم يُرِد بقوله: هذا أنتَ، أن يعرّفه نفسَه، كأنَّه يُريد أن يُعلمه أنَّه ليس غيره . هذا مُحالٌ، ولكنَّه أراد أن ينبهه، كأنَّه قال: الحاضرُ عندنا أنتَ ، والحاضرُ القائلُ كذا وكذا أنت))[٣].**

فضمير الرفع المنفصل للمخاطب لا يكون خبراً عن اسم الإشارة في الأصل ، قال سيبويه معلِّلاً ذلك: **((لأنَّك لا تُشيرُ للمخاطَب إلى نفسه، ولا يحتاج إلى ذلك، وإنَّما تُشير إلى غيره. ألا ترى أنَّك لو أشرت له إلى شخصه فقلت: هذا أنت، لم يستقم))[٤].**

فالمخاطب لا يشار إلى نفسه ليعرفها، ولكنَّ وقوع الجملة في سياق التنبيه يجيز ظهور ضمير المخاطب مع اسم الإشارة ، ومثله أيضاً ظهور الاسم العلم بعد الضمير، قال سيبويه: **((وقد تقول: هو عبدُالله، وأنا عبدُالله ، فاخراً أو مُوعِداً. أي: اعرِفْني بما كنتَ تَعرف وبما كان بَلَغك عنّي، ثم يفسر الحال التي كان يعلمه عليها، أو تَبلغه فيقول: أنا عبدُالله كريماً جواداً، وهو عبدُالله شُجاعاً بَطَلاً.**

---

[١] اللهب : ٤ ، وتنظر هذه القراءة في :الحجة في القراءات السبع ، ابن خالويه : ٣٤٩ ، تح : أحمد فريد المزيدي ، قدم له : د. فتحي حجازي ، دار الكتب العلمية ، ط١، بيروت ، ١٩٩٩، إعراب القراءات الشواذ ، أبو البقاء العكبري : ٢/ ٧٥٧ ، دراسة وتحقيق : محمد السيد أحمد عزوز ،عالم الكتب ، ط١، بيروت ، ١٩٩٦

[٢] الكتاب: ٢/٧٠، وينظر أيضاً: ٢/٦٢-٦٦، ٧١- ٧٤

[٣] المصدر السابق: ٢/٣٥٥، وينظر أيضاً: ٢/٢٩٧

[٤] المصدر السابق: ١/١٤١

وتقول:إنِّي عبدُالله ، مصغِّراً نفسَهُ لربِّه، ثمَّ تفسِّر حالَ العبيد فتقول: آكلاً كما تأكل العبيد، وشارباً كما يشرب العبد.

وإذا ذكرتَ شيئاً من هذه الأسماء التي هي علامةٌ للمضمَر فإنَّه مُحالٌ أن يَظهر بعدها الاسم إذا كنت تُخبر عن عملٍ ، أو صفةٍ غيرِ عمل، ولا تريد أن تعرِّفه بأنَّه زيدٌ أو عمرو. وكذلك إذا لم تُوعِد ولم تفتخر أو تصغِّر نفسك))[١].

فظهور الاسم في الأصل بعد ضميره غير جائز، لأنَّ الإضمار يستلزم معرفة المقصود وظهور الاسم يخالف هذه الوظيفة، قال سيبويه: **((وإنَّما صار الإضمارُ معرفة لأنَّك إنَّما تضمرُ اسماً بعدما تَعلمُ أنَّ من يُحدِّثُ قد عرف مَن تعني و ما تَعني، وأنَّك تريد شيئاً يعلمه))**[٢].

والذي سوّغ الخروج عن هذا المنع هو ارتباط الجملة بسياق المقام في الفخر أو التهديد والوعيد.

نتبين مما سبق أنَّ معرفة المعنى الوظيفي لعنصر ما في الجملة يستلزم في التحليل النحوي النظر في الدوال النحوية والمقام على حدٍّ سواء، وأنَّ أيّاً منهما لا يمكن الاستغناء عنه أو استبعاده في التحليل النحوي، وأنَّهما قد شكلا محددين رئيسين في توجيه التمثيل النحوي بما يتلاءم مع متطلباتهما في الدلالة على المعنى الوظيفي، فمهمة التمثيل النحوي اكتشاف المستوى المثالي الذي يمكن هذه المحددات من أن تكون دوالَّ على المعنى الوظيفي.

منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

تعدد التمثيل النحوي:

لمّا كان التمثيل النحوي أداةً تحليلية تعاد في ضوئها صياغة الكلام لاكتشاف النظام النحوي ، فإنَّ عملية الصياغة قد تتعدد وجوهها، والسبب في هذا التعدد للتمثيل النحوي هو الاختلاف في تفسير الدوال النحوية للنظام النحوي من علامة إعرابية وصيغة ورتبة وغيرها، فالعلامة الإعرابية الواحدة مظهرٌ لأكثر من معنًى وظيفي، فالضمة أو ما ينوب عنها دالٌّ نحوي على المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه، والفتحة أو ما ينوب عنها مظهر للمفعول به والمفعول المطلق والحال والتمييز، وكذلك الكسرة، والكلام نفسه يشمل الرتبة والصيغة وغيرهما من الدوال الأخرى، وتكون الجملة بذلك صالحة للتعبير عن أغراض ومقاصد مختلفة تتعدد بتعدد التمثيل النحوي ، قال سيبويه: ((**وممّا ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره أن ترى الرجلَ قد قَدِمَ من سفرٍ فتقولَ: خَيرَ مَقْدَمٍ. أو يقولَ الرجلُ: رأيتُ فيما يرى النائمُ كذا وكذا ، فتقولَ: خيراً وما سرَّ، وخيراً لنا وشراً لعدونا، وإن شئت قلت: خيرُ مقدمٍ، وخيرٌ لنا وشرٌّ لعدونا .**

أما النَّصبُ فكأنَّه بناه على قوله: قدمتَ، فقال: قدِمتُ خيرَ مَقْدَمٍ ، وإن لم يُسْمَعْ منه هذا اللفظُ ، فإنَّ قدومَه ورؤيتُه إيَّاه بمنزلة قوله: قدمتُ. وكذلك إن قيل: قَدِمَ فلانٌ، وكذلك إذا قال: رأيتُ فيما يرى النائم كذا وكذا، فتقول: خيراً لنا وشرّاً لعدونا. فإذا نصبَ فعلى الفعل.

وأمّا الرفع فعلى أنَّه مبتدَأ أو مبنيٌّ على مبتدأ ولم يُرد أن يحمله على الفعل، ولكنَّه قال: هذا خيرُ مقدمٍ، وهذا خيرٌ لنا وشرٌّ لعدونا، وهذا خيرٌ وما سرَّ. ومن ثَمَّ قالوا: مصاحبٌ معانٌ، ومبرورٌ مأجورٌ، كأنَّه قال: أنت مصاحبٌ، وأنت مبرورٌ.

فإذا رفعتَ هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرتَ، وإذا نصبت فالذي في نفسك غيرُ ما أظهرتَ، وهو الفعل والذي أظهرت الاسمُ))[1].

فالجمل التي عرض لها سيبويه احتملت نوعين من التفسير كان التمثيل النحوي معبّراً عنهما، والذي أدى إلى ذلك الاختلاف في تفسير الدوال النحوية المتمثلة في الآتي:

---

[1] الكتاب: ١/ ٢٧٠ ـ ٢٧١، وينظر أيضاً على سبيل المثال :١/١٥٦ـ١٥٧، ٣٠٢ـ٣٠٣، ٣٨١ـ٣٨٢ ، ٢/٣٩٣ـ ٣٩٤

العلامة الإعرابية: فإعطاء الاسم علامتين إعرابيتين تمثلت الأولى بالفتحة ، والثانية بالضمة ، يؤدي بالضرورة إلى اختلاف المعاني الوظيفية التي تعبر عنها ، وهو ما يؤدي إلى اختلاف التمثيل النحوي تبعاً لذلك.

الصيغة: فالاسم في صيغته قابلٌ لأن ينتصب على أنَّه مفعول به في بعض الجمل وحالاً في الأُخرى، أو يرتفع على أنّه خبرٌ لمبتدأ محذوف.

التلازم: إذ إنّ احتواء التركيب على عنصرٍ محذوف يعطي الحرية في تقدير العنصر الذي يتلازم معه الاسم، تبعاً لقصد المتكلم.

وقال سيبويه في موضعٍ آخر: ((**هذا باب ما يُضمَر فيه الفعْلُ المستعمَل إظهارُه بعد حرفٍ ، وذلك قولك: (الناسُ مجزيُّون بأعمالهم، إنْ خيراً فخيرٌ، وإن شرّاً فشرٌّ)، (والمرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به إن خنجراً فخنجرٌ، وإن سيفاً فسيفٌ)،...، ومن العرب من يقول : إن خِنجراً فخنجراً وإن خيراً فخيراً ، وإن شرّاً فشرّاً ، كأنَّه قال : إن كان الذي عمل خيراً جُزي خيراً ، وإن كان شرّاً جُزي شرّاً. وإن كان الذي قَتَلَ به خنجراً كان الذي يُقتلُ به خنجراً...**

وإن أضمرتَ الرافع كما أضمرتَ الناصبَ فهو عربي حسن، وذلك قولك: إن خيرٌ فخيرٌ، وإن خِنجرٌ فخِنجرٌ، كأنَّه قال: إن كان معه خنجرٌ حيث قَتَلَ فالذي يُقتَل به خِنجرٌ، وإن كان في أعمالِهم خيرٌ فالذي يُجزَونَ به خيرٌ))[1].

فأداة الشرط تستلزم وجود فعلٍ بعدها، وهنا يختلف إشغال الاسم للمعنى الوظيفي بوصفه معمولاً للفعل المحذوف تبعاً للمقاصد والأغراض، وتفسير الدوال النحوية التي تقف وراء تعدد التمثيل النحوي هي:

العلامة الإعرابية: فالاسم تنوعت فيه العلامة الإعرابية بين الضمة والفتحة، وهو ما يتيح إمكانية تفسير العلامة الإعرابية على وفق ما تعبر عنه من معانٍ وظيفية، فالنصب على أنَّه خبر للناسخ ، والرفع على أنَّه اسمٌ للناسخ ، وهي بذلك تكون موجهاً في تقدير العنصر المحذوف الذي يتضام معه الاسم.

الصيغة: فالاسم الواقع بعد أداة الشرط بصيغته صالح لأن يكون اسماً للناسخ المقدّر في حال الرفع، وخبراً في حال النصب تبعاً لقصد المتكلم.

---

[1] الكتاب: ١/٢٥٨-٢٥٩

التلازم: فاحتواء التركيب على عناصر محذوفة يتيح للاسم الحرية في التلازم مع العناصر تبعاً للمقاصد والأغراض، فالاسم في حال الرفع يعني أن المقدّر الذي يتلازم معه الاسم هو الخبر، أما في حال النصب فإن المقدّر هو اسم الناسخ، فضلاً عن التلازم الأسلوبي الذي له أثر في تقدير الفعل الناسخ بعد أداة الشرط.

وإذا كان لاختلافِ العلامة الإعرابية فيما سبق أثر في توجيه التقدير بحسب المقاصد والأغراض ، فقد تكون في مواضع أخرى مشتركة في التعبير عن المعاني الوظيفية التي يحتملها العنصر، قال سيبويه في كلامه على وجوه الرفع في ضمير المخاطب المنفصل: ((**ويجوز هذا أيضاً على قولك: شاهِداك، أي: ما ثَبَت لك شاهِداك، قال الله تعالى جدّه:** ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾[١]. **فهو مثله. فإمّا أن يكونَ أضمرَ الاسم، وجعل هذا خبره، كأنَّه قال:أمري طاعةٌ وقولٌ معروف، أو يكون أضمرَ الخبر فقال: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثلُ**))[٢].

والذي منح التركيب التعدد في التمثيل النحوي من الدوال النحوية هي:

العلامة الإعرابية: فالضمة مظهر مشترك للمبتدأ والخبر في الآية الكريمة.

التلازم: إنَّ احتواء التركيب على عنصر محذوف أعطى الحرية في تلازم الاسم مع العناصر المقدّرة بحسب المقاصد والأغراض.

الصيغة: فالاسم في صيغته صالح لأن يكون مسنداً و مسنداً إليه ، أي مبتدأً أو خبراً في الآية الكريمة.

الرتبة: ونتيجةً للحذف أيضاً فإنَّ العنصر يمتلك الحرية في تحديد رتبته تبعاً للمعنى الوظيفي المراد منه.

---

[١] محمد:٢١

[٢] الكتاب: ١٤١/١

الفصل الثالث

الدلالة بين البنية الظاهريّة والتمثيل النحوي في الكتاب

* التمثيل النحوي وصلته بالدلالة
* المسوغات الدلالية للتمثيل
* دلالة التركيب بين البنية الظاهريّة والتمثيل النحوي

التمثيل النحوي وصلته بالدلالة:

يثير افتراض أصلٍ للجملة سؤالاً عن مكانة الدلالة في هذه الوسيلة التحليلية للكلام ، وقد تعرّض الدارسون إلى نقد مختلف الآليات التأويلية التي عمد إليها التمثيل النحوي بوصفها آليات لم تراعِ الدلالة المستفادة من هذه التراكيب ، وهي بذلك تكون قد أفقدت الدراسة اللغوية أهم غاياتها وهي معرفة دلالة النص وفهمه ، قال الأستاذ إبراهيم مصطفى: ((**إنَّ النحاة بالتزامهم أصولَ فلسفتهم أضاعوا العناية بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة**))[١] ، والدارسون في نقدهم هذا ينطلقون من أنَّ التركيب يجب أن يُدرس في شكله الظاهر، لأنَّ ثمة صلةً وثيقةً بين الشكل والوظيفة التي يؤديها[٢] ، فالمتكلم لا يصوغ التركيب على وفق شكل معين إلاّ وهو يريد أن يوصل معنًى ما لا يؤديه غيره من الأشكال ، ودراسة التركيب في ضوء أصلٍ مثالي يفقد التركيب الغرض الذي قام لأجله ، وبهذا تنقلب الدراسة في نظرهم إلى مجرد تحليلٍ فاقدٍ لروحه ، ومن ثم كانت انتقاداتهم للنحاة في كثير من المسائل النحوية تحمل طابعاً دلالياً ، يقول أحدهم في كلامه على تقدير النحاة للفعل في باب الاشتغال في مثل النص الذي أورده سيبويه في الكتاب: ((**وإن شئتَ قلتَ: زيداً ضربتُهُ ، وإنَّما نصبُهُ على إضمارِ فعلٍ هذا يفسِّرُه ، كأنَّك قلتَ: ضربتُ زيداً ضربتُهُ ، إلاّ أنَّهم لا يُظهِرون هذا الفعل هنا للاستغناءِ بتفسيره . فالاسمُ هاهنا مبنيٌّ على هذا المضمَر**))[٣] ، موافقاً رأي ابن مضاء القرطبي في رفضه لبعض المحذوفات[٤] : ((**لو أظهر ما ادعى حذفه في: أزيداً ضربتُهُ ، صارت العبارة: ضربتُ زيداً ضربتُهُ ، وهي عبارة متهافتة لم ترد في اللغة ، أدّى إليها القول بالحذف وتقدير المحذوف، فهذا التقدير إذن مرفوض لغوياً**))[٥].

فالآليات التأويلية التي كانت عماداً للتمثيل النحوي قد أنتجت جملاً متهافتة ليس لها واقع لغوي في نظرهم، ولهذا ينادون بإلغاء هذه التصورات الذهنية في التحليل النحوي ، والاستعانة بدلاً منها بالسياقات والقرائن الحالية كالعلاقة بين المتكلم

---

[١] إحياء النحو، إبراهيم مصطفى : ٣٧، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، د.م ،١٩٣٧

[٢] ينظر: أصول النحو العربي، محمد عيد : ٢٦٥ ـ ٢٧١

[٣] الكتاب: ٨١/١

[٤] ينظر: الرد على النحاة : ٨٨ـ ٨٩

[٥] أصول النحو العربي ، محمد عيد : ٢٢١

والمخاطب ومناسبات القول وأغراضه وغيره مما له صلةٌ وثيقةٌ بالكلام وملابسات إنشائه[١] ، فهي الأقرب إلى معرفة دلالته ومغزاه ، وهي الأسلم في معرفة وظائف عناصر التركيب من الناحية الدلالية وصلتها بالأغراض التي تعبر عنها.

إنّ الذي نريد أن نقف عنده في هذا الفصل هو أثر الدلالة في سعي سيبويه لوضع قواعد للنظام النحوي وذلك بإعادة تفسير الكلام على وفق الآلية التي اعتمدها لذلك وهي التمثيل النحوي ، وإنَّ عمله لم يكن خلواً من هذا العنصر المهم من التركيب ، فالدلالة كانت حاضرة عند سيبويه ، ولم يمنعه سعيه لوضع قواعد ثابتة للنظام النحوي من أن يشير إلى أهمية الدلالة بوصفها عاملاً مهماً وجَّه صياغة التركيب في مستواه المثالي بما يتلاءم مع معطياته.

وقبل أن نخوض في أثناء هذه المسائل لابدّ من إيضاح العلاقة بين دلالة التركيب والمستوى المثالي له في الكتاب ، بما يكشف عن منهج اتبعه سيبويه في علاجه لمختلف التراكيب النحوية.

إذ لا يخفى أنَّ التركيب في بنيته الظاهرية منتظم على وفق قصد المتكلم لأداء وظيفة محددة، ولمّا كانت المقاصد والأغراض كثيرة لا يمكن إحصاؤها لأنَّها متجددة مع الزمن ، وتعتمد على أشكال مختلفة للتراكيب الكلامية تبعاً لكل غرض، فرض معرفة تصور النحاة ومنهم سيبويه للعلاقة بين دلالة التركيب بوصفها مكوناً مقصوداً على وفق شكل معين للتركيب ، والتمثيل النحوي بوصفه مستوًى مثالياً لأكثر من شكلٍ تركيبي، وهذا يتم بمراعاة أمرين:

الأول: إنَّ النحوي في عمله يسعى إلى وضع قواعد للكلام ، وهذا يعني (كما أشرنا في الفصل الأول)[٢] ، أنَّ الكلام لابدَّ أن يتوافر على شيئين هما الاتساق والاطّراد، وهذا يعني صبّ الظواهر الكلامية المتغيرة في قوالب ثابتة ، وبهذا تكون الأغراض والمقاصد التي تحتويها التراكيب المختلفة مستبعدة في عمل النحاة ، ليس لأنَّهم لم يعيروها أهميةً ، بل لأنَّ الوسيلة التي اعتمدوها للوصول إلى النظام اللغوي تقتضي أن يوحد بين مستويات الكلام المختلفة ، وهذا يعني أنَّ النحاة يبحثون عن الثابت من

---

[١] ينظر: في النحو العربي نقدٌ وتوجيه : ٢٤٢
[٢] ينظر: التأويل النحوي وعلاقته بالتمثيل في الفصل الأول: ٣٢

خلال علاج المتغيّر بردّه إلى مستويات ثابتة من الأداء تمكّن من الإمساك بالنظام اللغوي.

الثاني: إنَّ معرفة الأغراض والمقاصد التي يُعمد إليها في الكلام لا تتم من دون تصور النسق المثالي الذي يجري فيه التركيب، الذي يمثلُ مستوًى موازناً للمستوى الظاهري[١] ، وبهذا تكون قيمة التركيب من الناحية التعبيرية تعتمد على الربط بين المستوى الثابت الذي يشكل مرجعاً لأشكالٍ مختلفة من التراكيب ، والمستوى الظاهري لتركيبٍ معين، والعلاقة بين هذين المستويين علاقة تفاعل، ذلك أنَّ هذين المستويين يشتركان في منح التركيب الدلالة الخاصة به، فالمستوى المثالي يمنح التركيب المعنى الدلالي الأولي الخاص به، أمّا المستوى الظاهري فإنَّه يشير إلى المقاصد أو الأغراض التي يعمد إليها المتكلم بإخراج التركيب من مستواه المثالي، ولتوضيح هذه المسألة نورد مثالاً من الكتاب في باب يختار فيه الرفع من المصادر، قال سيبويه: ((**وإن شئتَ نصبتَ فقلت: له عِلمٌ عِلمَ الفقهاءِ، كأنَّكَ مررتَ به في حال تعلُّمٍ وتفقُّه وكأنَّهُ لم يستكمل أن يُقال له : عالمٌ .**

وإنَّما فُرق بين هذا وبين الصَّوت ، لأنَّ الصوت علاجٌ ، وأنَّ العِلم صار عندهم بمنزلة اليَدِ والرِّجلِ. ويدلُّك على ذلك قولهم: له شَرَفٌ ، وله دينٌ ، وله فَهمٌ . ولو أرادوا أنَّه يُدخِلُ نفسَه في الدِّين ولم يَستكمل أن يقال: له دِينٌ، لقالوا: يتديَّنُ وليس بذلك، ويتشرَّفُ وليس له شَرَفٌ، ويتفهَّم وليس له فهمٌ))[٢].

فالرفع في المصادر التي ذكرها سيبويه على أنَّها أخبار لما قبلها، فكأنَّ الخصال التي ذكرها المتكلم قد رسخت فيه وثبتت حتّى صارت بمنزلة الأعضاء من الجسد ، ولهذا جاز أن يخبر بها.

أما النصب ، فإنَّ المصادر تكون مفاعيل مطلقة لأفعالٍ مقدّرة ، لأنَّ المتكلم يكون في حال تعلّم أو تفقّه أو تديّن ولم يصل إلى الحد الذي يصح معه أن يطلق عليه عالم أو فقيه أو متديّن، وهنا نلحظ أهمية كلٍّ من المستويين في منح التركيب دلالته اللازمة.

---

[١] ينظر: النحو والدلالة ، د. محمد حماسة عبد اللطيف : ١٩، د.م ، ط١، ١٩٨٣

[٢] الكتاب: ٣٦٢/١

فالمستوى المثالي يمنح الدلالة الأصل للتركيب ، وهي أنَّ المعني في حال تعلم أو تفقه أو تديّن ، وهذا يتم بتقدير الفعل الذي ذكره سيبويه لكل مصدر من هذه المصادر، في حين أنَّ المستوى الظاهري منه يؤدي وظيفة إيضاح المقاصد التي يريدها المتكلم التي تعتمد على مراعاة الدلالة في المستوى المثالي، وهي تشبيه علم المعني الذي لم يستكمل أن يقال له عالمٌ بعلم الفقهاء، وتديّنه بتديّن من استكمل أن يقال له ذلك، وهذا يتم بحذف البنية الحاملة للتجدد والحدوث، أعني الفعل ، وهو ما توافرت عليه البنية الظاهريّة للتركيب، ولم يكن ذلك ليتم من دون تصور نسق مثالي للتركيب.

يتضح مما سبق أنَّ كلا المستويين له أثر في منح التركيب الدلالة الخاصة به وأنَّ الوصول إلى مقاصد المتكلم لا يتم من دون مراعاة الدلالة في المستوى المثالي الذي يشكل مستوًى موازناً للمستوى الظاهري يؤدي وظيفته بتحويله عن المستوى المثالي.

ولمّا كان المستوى المثالي للتركيب بهذه الأهمية من الناحية الدلالية كانت مراعاته لازمةً في أيَّةِ عملية تحليل دلالي ، ولهذا اتسمت ممارسات سيبويه في المواضع التي تتسم بملامح دلالية بإرجاع التراكيب فيها إلى ذلك المستوى الذي يشكلُ نقطة الانطلاق في التحليل النحوي والدلالي، ويتضح ذلك في مواضع الاتساع ، قال سيبويه: ((**ومثله:** ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[١] ، **وإنَّما المعنى: بل مَكرُكُم في الليلِ والنهارِ، وقال عزَّ وجل:**﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾[٢] ، **وإنَّما هو: ولكن البِرَّ برُّ من آمن باللهِ واليومِ الآخِرِ**))[٣].

فالمكر في الآية الأولى التي أوردها سيبويه مضافٌ إلى الليل والنهار وهما لا يمكران وإنَّما المكر يكون فيهما ، فالذي يمكر حقيقة هو الإنسان، ولكنَّ الآية جاءت على هذه الصورة للدلالة على كثرة المكر ودوامه فكأنَّه متصلٌ لا ينقطع في الليل والنهار[٤].

---

[١] سبأ: ٣٣
[٢] البقرة: ١٧٧
[٣] الكتاب: ٢١٢/١
[٤] ينظر: الميزان في تفسير القرآن، الطباطبائي: ٣٠٨/١٦ ، تح: أياد باقرسلمان ، قدم له: كمال الحيدري ، مؤسسة التاريخ العربي- دار إحياء التراث العربي، ط١، بيروت، ٢٠٠٦

أمّا في الآية الثانية فقد أخبر عن المصدر بالذات ، والمراد من ذلك كما يرى الدكتور فاضل السامرائي: ((**أنَّ البرَّ إذا تجسَّدَ كان شخصاً مؤمناً باللهِ واليومِ الآخرِ، فهو بذلك جعل البرَّ شخصاً يمشي على رجلين له سماته وصفاته**))[١].

والملاحظ أنَّ التحولات المجازية في العلاقات الإسنادية لعناصر التركيب لا يمكن أن تفهم أبعادها الدلالية إلاّ بمقارنتها بالنسق المثالي الذي تجري فيه هذه التراكيب ، فالمبالغة في فعل المكر لا يمكن أن يُفهم من دون مراعاة الفارق بين الإسناد في كلا المستويين، وكذلك الكلام على منزلة المؤمن بالله واليوم الآخر لا يمكن أن تُعرف من دون أن نلحظ الفارق الدلالي بين المستوى الظاهري للتركيب والمستوى المثالي له.

ومن الأمثلة الأخرى للاتساع ، قول سيبويه: ((**ومثلُ ذلك من كلامهم : بنو فلانٍ يَطَؤُهم الطريقُ ، يريد: يَطَؤُهم أهلُ الطريقِ**))[٢].

فالطريق في الحقيقة لا يَطأُ وإنَّما الذي يطأُ هو الماشي في الطريق، ويرى ابن جني أنَّ في هذا الاستعمال المجازي توكيداً أوضحه بقوله: ((**إنَّك إذا أخبرت عنه بوطئه إيّاهم كان ابلغَ من وطءِ سالكيه لهم ، وذلك أنَّ الطريقَ مقيمٌ وملازمٌ ، فأفعالُهُ مقيمةٌ معه ، وثابتةٌ بثباته ، وليس كذلك أهلُ الطريقِ ، لأنَّهم قد يحضرون فيه ويغيبون عنه ، فأفعالهم أيضاً كذلك حاضرة وقتاً ، وغائبةً آخر، فأين هذا ممّا أفعالُهُ ثابتةٌ مستمرة ، ولمّا كان هذا كلاماً الغرض فيه المدح والثناء اختاروا له أقوى اللفظين ، لأنَّه يفيد أقوى المعنيين**))[٣].

فالانتقال في إسناد الوطء من الحقيقة إلى المجاز هو لإفادة المدح بدوام إكرام المتحدث عنهم للضيوف فكأنَّ هذا الفعل ثابت بثبوت الطريق الذي يسير فيه الضيوف، والوصول إلى هذه الدلالة المقصودة من التركيب لاتتم من دون مراعاة الانتقال من المستوى المثالي إلى المستوى الظاهري.

يتضح من ذلك كلِّه أنَّ التمثيل النحوي للتركيب في مواضع كثيرة ليس إهداراً لدلالة التركيب كما يدَّعي بعض الباحثين المحدثين، بل هو مستوًى مهم في التحليل

---

[١] معاني النحو: ١٢٣/٣، وينظر التوسع في كتاب سيبويه: ١٢٨
[٢] الكتاب: ٢١٣/١
الخصائص: ٤٤٨/٢-٤٤٩

الدلالي يتوصل بمراعاته إلى معرفة المقاصد والأغراض التي تحتوي عليها البنيـــة الظاهريّة للتركيب ، فلا غنى للمتلقي عنه.

وتتجلى أهمية الدلالة عند سيبويه في شيئين:

١ــ المسوغات الدلالية للتمثيل النحوي ، ذلك أنَّ ثمّة صلةً وثيقةً بين الدلالـــة علـــى مستوى المفردة أو التركيب ، وما اجترحه سيبويه من مستوًى مثالي للتركيب.

٢ــ إشارة سيبويه إلى المستوى الذي يعطي التركيب دلالته المعبرة عـــن المعـــاني والأغراض المختلفة ، وذلك بتحديده لموقع الدلالة سواء في المستوى الظـــاهريّ أم المثالي، ومراعاته للدلالة في علاجه للأبواب النحوية المختلفة وتقسيمها.

المسوغات الدلالية للتمثيل:

تشير المسوغات الدلالية للتمثيل النحوي إلى أهمية التفسير الدلالي في بعض المواطن في عمل النحوي ، لأنّها تضئ جوانب التركيب من الناحية النحوية ، سواء كان التفسير على مستوى المفردة ، أم على مستوى التركيب ، ولهذا سندرس الدلالة في كلا المستويين:

١ــ التفسير الدلالي على مستوى المفردة:

للتفسير الدلالي للمفردات أهميةٌ في التحليل النحوي لدى سيبويه ، إذ يتوقف على طبيعة هذا التفسير إعطاء المعاني الوظيفية لها في التركيب ، قال سيبويه: ((**ونظيرُ جعلهم ما وحدَها اسماً قولُ العرب : إنِّي ممّا أن أصنعَ ، أي من الأمرِ أن أصنعَ ، فجُعِلَ ما وحدها اسماً .**

ومثلُ ذلك: غَسَلْتُهُ غُسْلاً نِعمَّا، أي: نعمَ الغسلُ))[١].

فعدّ ما في المثال الأول اسماً مجروراً بحرف الجرّ (من) مرتبطٌ بصورة وثيقة بتفسيره تفسيراً يوضح نوعه من الناحية التقسيمية ، بما يجعلها متسقة مع المعنى الوظيفي المعطى لها، ويبدو أنَّ تفسير سيبويه لـ(ما) له ما يسوغه من جهة تعليق الكلمات بعضها ببعض، إذ أقرَّ النحاة أنَّ الحرف لا يتعلق بحرف آخر[٢] ، وكذلك الأمر في المثال الثاني ، فجعل (ما) فاعلاً لفعل المدح له صلةٌ وثيقة بالتفسير المعطى لها بما يكشف عن اتساقها مع المعنى الوظيفي الذي تشغله ، فهي لم تجعل فاعلاً إلاّ لأنَّها فسرت هذا التفسير، وهو له ما يسوغه كسابقه عند سيبويه، فالفعل لابدّ له من فاعل[٣] ، وهذا التلازم بين الفعل وفاعله يسوغ جعل (ما) فاعلاً على التفسير الذي قدّمه سيبويه لها.

ولهذا التفسير أيضاً أثرٌ في معرفة أسماء الأفعال المنقولة من الجارّ والمجرور، قال سيبويه: ((**حدّثنا أبو الخطاب أنَّهُ سَمِعَ من العربِ من يُقال له: إلَيكَ، فيقول: إلَيَّ . كأنَّه قيل له تَنَحَّ. فقال: أَتَنَحَّى**))[٤].

---

(١) الكتاب: ٧٣/١

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة ٤٥: ٣٢٧/١

(٣) ينظر: الكتاب: ٧٩/١

(٤) المصدر السابق: ٢٤٩/١-٢٥٠

فالقول إنَّ (إليك) هو اسم فعل يستلزم إيضاح معنى الأمر الذي يؤديه في التركيب، وهو ما مثله سيبويه بـ (تنحَّ) .

وتبدو قيمة تفسير المفردات في التحليل النحوي في تفسير الصيغ الجامدة غير المشتقة في باب المفعول المطلق نحو (لبيك ، وسعديك ، وحذاريك ، وحنانيك ، وسبحان الله) ، إذ استعمله سيبويه في إيضاح المعاني الوظيفية لها، لأنَّ هذه المفردات لم تأتِ على صيغة المصادر القياسية لأفعالها، ولا يمكن تأويلها بما يجعلها منسجمة مع مقتضيات المعنى الوظيفي، قال سيبويه: **((وهذا ذكر معنى(سُبْحانَ) ، وإنَّما ذُكر ليبيَّن لك وجهُ نصبِه وما أشبهه .**

وزعم أبو الخطّاب أنَّ سُبْحانَ اللهِ كقولك: بَرَاءةَ اللهِ من السُّوءِ، كأنَّه يقول: أبرِّئُ براءةَ اللهِ من السُّوءِ))[1].

فسبحان الله ليست على صيغة مصدر فعلها ، والتفسير الذي قدَّمه سيبويه لها هو لإيضاح وجه النصب ، أي المعنى الوظيفي الذي تشغله المفردة ، وذلك بالتمثيل لها بألفاظ تحمل معناها.

وتكلّم سيبويه على (لبيك وسعديك) مبيناً أثر التفسير الدلالي في إيضاح المعنى الوظيفي الخاص بكلٍّ منهما، قال سيبويه: **((هذا باب ذكر معنى لَبَّيْكَ و سَعْدَيكَ ، وما اشتُقَّا منه ، وإنَّما ذُكر ليبيَّن لك وجهُ نصبِه ، كما ذُكر معنى سُبْحان الله .**

حدَّثنا أبو الخطاب أنَّه يُقال للرجل المداومِ على الشيء لا يفارقه ولا يُقلع عنه: قد أَلبَّ فلانٌ على كذا وكذا. ويقال: قد أَسْعَدَ فلانٌ فلاناً على أمره وساعده، فالإلبابُ والمساعَدةُ دنوّ ومتابعةٌ : إذا أَلبَّ على الشيء فهو لايُفارِقُه، وإذا أسعده فقد تابَعَه. فكأنَّه إذا قال الرجلُ للرجلِ: يا فلانُ ، فقال: لبَّيك وسَعْدَيك ، فقد قال له : قُرباً منك ومتابعةً لك . فهذا تمثيلٌ وإن كان لا يُستعمل في الكلام ، كما كان براءةَ اللهِ تمثيلاً لسبحانَ اللهِ ، ولم يُستعمل...

وإنَّما حملَنا على تفسير لَبَّيك وسَعْدَيك لنوضحَ به وجهَ نصبِهما، لأنَّهما ليسا بمنزلة سَقياً وحَمْداً، وما أشبه هذا. ألا ترى انَّك تقول للسائل عن تفسير سقياً

---

[1] الكتاب: ٣٢٤/١

وحمداً : إنَّما هو سَقَاكَ اللهُ سَقْياً ، وأحمدُ اللهَ حَمْداً، وتقول: حَمْداً بدلٌ من : أحمدُ اللهَ ، وسقياً بدلٌ من : سقاكَ اللهُ . ولا تقدر أن تقولَ: أُلبُّكَ لبَّاً ، وأُسعدُك سعداً ، ولا تقول : سعداً بدلٌ من أُسعِدُ ، ولا لبّاً بدلٌ من أُلبُّ . فلمَّا لم يكن ذاك فيه التُمس له شيءٌ من غير لفظه معناه كبراءة الله، حين ذكرناها لنبيِّن معنى سُبْحان اللهِ. فالتمستُ ذلك للبَّيك وسَعْدَيك واللفظ الذي اشتُقَّا منه ، إذ لم يكونا فيه بمنزلة الحمد والسَّقي في فعلهما ، ولا يتصرفان تصرُّفَهما. فمعناهما القربُ والمتابَعة، فمثَّلتُ بهما النصبَ في لبَّيك، وسعديك، كما مثَّلتُ ببراءةَ النصبَ في سُبحانَ الله))[١].

فالذي حمل سيبويه على تفسير (لبيك وسعديك) هو أنَّهما ليستا على لفظ مصدري فعليهما، ولهذا يرى سيبويه تعذّر إيضاح المعنى الوظيفي لهما، فلم يجد بُدّاً من أن يبينهما بألفاظ تحمل دلالتهما.

أمّا الحروف التي تغادر حرفيتها في بعض المواضع وتستعمل أسماءً ، فإنَّ التفسير الدلالي لها، بما يوضح الفرق بين كلا الاستعمالين يكون لازماً، قال سيبويه في قول الشاعر[٢]:

((لو كان غيري سُلَيمى اليومَ غيَّرَهُ وَقْعُ الحوادثِ إلاّ الصّارمُ الذَّكرُ

كأنَّه قال : لو كانَ غيري غيرُ الصارمِ الذَّكر، لغيَّرهُ وقعُ الحوادثِ ، إذا جعلتَ غيراً الآخرة صفةً للأُولى. والمعنى أنَّه أراد أن يُخبر أنَّ الصارم الذكر لا يغيّره شيءٌ))[٣].

فالقول إنّ (إلاّ) في البيت الشعري هي نعتٌ لـ(غير) يقتضي إيضاح المعنى الذي تحمله (إلاّ) والذي يمكن معه القول بأنَّها اسم شغلت معنًى وظيفياً محدداً.

ومن ذلك أيضاً كاف التشبيه ، قال سيبويه: **((وقال خِطامٌ المجاشعيّ**[٤]**:**

*** وصالياتٍ ككَما يُؤَثْفَينْ**

...، ومعنى الكاف معنى مثلٍ))[٥].

---

(١) الكتاب: ٣٥٢/١-٣٥٤

(٢) البيت للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه : ٦٢

(٣) الكتاب:٢/ ٣٣٣-٣٣٤

(٤) ينظر: شرح أبيات سيبويه ، الأعلم الشنتمري : ٤٥/١

(٥) الكتاب: ٣٢/١

فتعلق الكاف الأولى بالثانية مرتبط بجعل الثانية اسماً بيَّن سيبويه معناه في التمثيل النحوي له ، لأنَّ الحرف لا يتعلق بحرفٍ آخر[١] ، ولهذا كان لابدَّ من عدِّ أحدهما حرفَ جرٍّ والآخر اسماً مجروراً، فالتفسير الدلالي على هذا المستوى له أثرٌ في إعادة تفسير الكلام على وفق مستوًى مثالي يسمح باكتشاف قوانين النظام.

ولا يقتصر التفسير الدلالي للمفردة على ذلك، وإنَّما له أثرٌ في توضيح امتدادات الجمل العربية أيضاً ، من خلال علاقة هذا المكون باستدعاء المعمولات فيها ، ويتَّضح هذا في الأفعال التي تستعمل ناقصةً مرةً وتامةً مرةً أخرى ، قال سيبويه: **((وقد يكون لكَانَ موضعٌ آخر يُقتَصَرُ على الفاعل فيه تقول : قد كانَ عبدُ الله ، أي: قد خُلِقَ عبدُ الله . وقد كان الأمرُ، أي: وقعَ الأمرُ . وقد دامَ فلانٌ ، أي: ثبَتَ. كما تقول: رأيتُ زيداً، تريد رؤية العين، وكما تقول: أنا وَجَدتُهُ، تريد: وجدان الضَّالَّة ، وكما يكون أصبحَ ، وأمسى مرَّةً بمنزلة كان، ومرةً بمنزلة قولك: استَيقَظُوا ونامُوا))**[٢].

فالقول إنَّ (كان) فعلٌ تامٌ يقتضي بيان معنى الحدث الذي جعله لازماً يقتصرُ على معمول واحد هو الفاعل ، ولا يتعداه إلى غيره من المعمولات الأخرى، فامتداد الجملة طولاً وقصراً من ناحية عدد المعمولات التي يجتلبها الفعل يتوقف على بيان معناه الذي يعطيه القدرة على جلب المعمولات .

ومثله أيضاً الفعل (ظنَّ) ، قال سيبويه: **((وقد يجوز أن تقول: ظننتُ زيداً، إذا قال: من تظنُّ؟ أي: من تَتَّهِمُ ؟ فتقول: ظننتُ زيداً ، كأنَّهُ قال : اتَّهَمْتُ زيداً. وعلى هذا قيل: ظنينٌ، أي: مُتَّهَمٌ. ولم يجعلوا ذاك في حَسِبْتُ ، وخِلْتُ، وأُرَى ، لأنَّ من كلامهم أن يُدخِلوا المعنى في الشيءِ لا يَدْخُل في مثله))**[٣].

فالتفسير الدلالي في النص السابق له أثرٌ في إيضاح الوظيفة النحوية للفعل (ظنَّ) فهو فعلٌ متعدٍّ إلى مفعول به واحد ، وليس فعلاً ناسخاً يستلزم معمولين ، لأنَّ معناه مختلف، فهو هنا بمعنى الاتهام، وليس هو الظن الذي يعبر عن درجة من

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة ٤٥: ٣٢٧/١
(٢) الكتاب: ٤٦/١
(٣) المصدر السابق: ١٢٦/١

درجات العلم ، ولهذا كان امتداد الجملة من ناحية عدد المعمولات مختلف في الحالين.

وقد شكل التفسير الدلالي لهذه الأفعال قيمة خلافية ميَّزت بين البنيات التي تتشابه في هيئاتها، وتختلف في معناها.

وخلاصة القول إنَّ اتخاذَ تركيبٍ معين لنسقٍ ما في شكله الظاهري ، خاضعٌ إلى معطيات هذا التفسير بما يشكل موجهاً للمستوى المثالي الذي يُقرأ التركيب في ضوئه.

ويراعي سيبويه في بعض المعاني الوظيفية أن تحمل بنياتها دلالاتٍ خاصَّة حتّى تتم لها هذه المعاني[١] ، ومن هذه المعاني:

ـ الظرف:ـ إذ يشترط في الكلمة أن تتضمن معنى (في) ، قال سيبويه: **((هذا باب ما شُبِّه من الأماكن المختصَّةِ بالمكان غيرِ المختصِّ شُبِّهت به إذ كانت تَقع على الأماكن ، وذلك قول العرب ، سمعناه منهم : هو مِنِّي منزلةَ الشَّغافِ ، وهو منِّي منزلةَ الوَلَدِ .**

ويدلُّك على أنَّه ظرفٌ قولك : هو منِّي بمنزلةِ الولدِ ، فإنَّما أردتَ أن تجعله في ذلك الموضع ، فصار كقولك : مَنزلي مكانَ كذا وكذا، وهو منِّي مَزْجَرَ الكَلْبِ ، وأنت منّي مَقْعَدَ القابلةِ، وذلك إذا دنا فلزق بك من بين يديك . قال الشاعر، وهو أبو ذُؤَيب[٢]:

فَوَرَدْنَ والعَيُّوق مَقْعَدَ رابئ الـ ضُرَبَاءِ خلفَ النَّجمِ لا يتَتلَّعُ

وهو مِنْك مناطَ الثُّريَّا.

وقال الأحوَصُ [٣]:

وإنَّ بني حَرْبٍ كما قد عَلِمْتُمُ مَناطَ الثُّرَيَّا قد تَعَلَّت نُجومُها

وقال: هو مِنِّي مَعْقِدَ الإزَارِ، فأُجريَ هذا مجرى قولك : هو منِّي مكان السّاريةِ ، وذلك لأنَّها أماكنٌ ، ومعناها : هو منِّي في المكان الذي يَقعد فيه الضرباء، وفي المكان الذي نيطَ به الثُّريَّا، وبالمكان الذي يَنزلُ به الولدُ ، وأنتَ منِّي في المكان

---

[١] ينظر: النحو والدلالة: ١٢٧ـ ١٣٢

[٢] ينظر : ديوان الهذليين :٦/١ ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٦٩هـ

[٣] في شرح أبيات سيبويه ،الأعلم الشنتمري :١/ ٢٦٧: فإنَّ بني حربٍ كما قد عَلِمْتُمُ مَناط الثريا قد تعلّت نُجومُها

الذي تَقعد فيه القابلةُ، وبالمكان الذي يُعقَدُ عليه الإزارُ فإنَّما أراد هذا المعنى ولكنَّه حَذَفَ الكلامَ))[١].

فإيضاح أنَّ الأسماء التي أوردها سيبويه في النص السابق هي ظروف مكان يتطلب تقدير (في) معها ، ويرى بعض الباحثين أنَّ تقدير (في) مع الظروف هو بسبب دلالته على الاحتواء، ولهذا تكون الظروف بمعناه[٢] ، قال سيبويه: ((**وأمّا (في) فهي للوِعاء، تقول: هو في الجِراب، وفي الكيس، وهو في بطن أمِّه وكذلك: هو في الغُلِّ، لأنَّه جعله إذ أدخله فيه كالوعاءِ له...**))[٣] ، ولهذا تكون الظروف وعية مستوعبة لما يصاحبها في الجملة.

ـ التمييز: واشترط فيه أن يكون بمعنى (من) ، قال سيبويه : ((**هذا باب ما يَنْصِبُ نَصْبَ كم إذا كانت منوَّنةً في الخبرِ والاستفهامِ، وذلك ما كان من المقادير، وذلك قولك: ما في السماءِ موضعُ كفٍّ سحاباً، ولي مثلُهُ عبداً، وما في الناس مِثلُهُ فارساً، وعليها مِثْلُها زُبْداً.**

وذلك أنَّك أردتَ أن تقولَ: لي مثلُهُ من العبيدِ، ولي مِلْؤُهُ من العسلِ، وما في السماءِ موضعُ كفٍّ من السحابِ، فَحذَفَ ذلك تخفيفاً كما حذفه من عشرين حين قال: عشرونَ درهماً، وصارت الأسماءُ المضاف إليها المجرورةُ بمنزلة التنوين ، ولم يكن ما بعدها من صفتها ولا محمولاً على ما حُمِلت عليه ، فانتصب بملءِ كَفٍّ ، ومِثْلِه ، كما انتصب الدِّرهم بالعشرين، لأنَّ مثل بمنزلة عشرين، والمجرور بمنزلة التنوين ، لأنَّه قد مَنَعَ الإضافةَ كما مَنَعَ التنوينَ))[٤].

فالتمييز يختلف عن غيره من المعاني الوظيفية الأُخرى بدلالة (من) التي يقدرها سيبويه في التمثيل النحوي، لإيضاح وظيفته في بيان ما أبهم، وهو تقدير لا يتجاوزه إلى المستوى الظاهر في الكلام.

ـ الحال: يرى سيبويه أنَّها مفهمة في حال معينة في التمثيل النحوي ، واستعمله سيبويه لإيضاح المعنى الوظيفي الخاص بالكلمة، قال سيبويه: ((**هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفةٍ ولا مصادرَ، لأنَّه حالٌ يَقع فيه الأمرُ فيَنتصبُ لأنَّه**

---

[١] الكتاب: ٤١٢/١-٤١٤، وينظر أيضاً: ٤١٥/١
[٢] ينظر: اللغة العربية معناه ومبناها: ١٩٨
[٣] الكتاب: ٢٢٦/٤
[٤] المصدر السابق: ١٧٢/٢، وينظر: ٢٠٤/١-٢٠٥، ١٧٠/٢-١٧١، ١٧٤

مفعولٌ به ، وذلك قولك: كلَّمتُهُ فاهُ إلى فِيَّ ، وبايَعْتُهُ يداً بيدٍ ، كأنَّه قال: كلَّمتُهُ مشافَهةً، وبايعتُهُ نقداً ، أي: كلَّمتُهُ في هذه الحال .

وبعضُ العربِ يقول: كلَّمتُهُ فوهُ إلى فِيَّ ، كأنَّه يقول: كلَّمتُهُ وهذه حالُه . فالرفعُ على قوله: كلَّمتُهُ وهذه حاله، والنصبُ على قوله: كلَّمتُهُ في هذه الحال))[1].

فالاسم في حال النصب على أنَّه حالٌ مفردة ، والرفع على أنَّه جملةٌ، وكلاهما مفهم هيئةً معينة أو حالاً، مثَّلها سيبويه بمعنى (في هذه الحال) ، في حال المفرد ، (وهذه حاله)، في حال الجملة، قال سيبويه في موضعٍ آخر في كلامه على وجوه الرفع والنصب في الاسم المبني عليه الفعل: ((**وأمّا قوله عزَّ وجل : ﴿يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾**[2]**، فإنَّما وجَّهوه على أنَّه يغشى طائفةً منكم وطائفةٌ في هذه الحال، كأنَّه قال: إذ طائفةٌ في هذه الحال، فإنَّما جعله وقتاً ولم يُرِدْ أن يجعلها واو عطفٍ ، وإنَّما هي واو الابتداء))**[3].

فوقوع الجملة الاسمية حالاً ، مرتبط بدلالتها على كيفية مخصوصة مثَّلها سيبويه بمعنى في هذه الحال.

ـ المفعول لأجله: وهو عند سيبويه فيه معنى لام التعليل ، قال : ((**هذا باب ما يَنتصب من المصادر لأنَّه عذرٌ لوقوع الأمر، فانتصب لأنَّه موقوعٌ له، ولأنَّه تفسيرٌ لما قبلَه لِمَ كان؟ وليس بصفةٍ لما قبله ولا منه ، فانتصب كما انتصب درهم في قولك : عشرون درهماً.**

وذلك قولك: فعلتُ ذاكَ حِذارَ الشرِّ، وفعلتُ ذلك مخافةَ فلانٍ، وادِّخار فلان...

وفعلتُ ذاكَ أجْلَ كذا وكذا، فهذا كلُّه ينتصب لأنَّه مفعولٌ له، كأنَّه قيل له: لِمَ فعلتَ كذا وكذا؟ فقال لكذا وكذا، ولكنَّه لمّا طرحَ اللامَ عَمِلَ فيه ما قبله...))[4]

فالمفعول لأجله هو تفسير لوقوع الفعل وعلَّةٌ له ، ولهذا يقدِّر سيبويه معه لام التعليل في التمثيل النحوي ، وهو تقدير غايتهُ دلالية تتمثل في إيضاح المعنى

---

(١) الكتاب: ٣٩١/١
(٢) آل عمران: ١٥٤
(٣) الكتاب: ٩٠/١
(٤) المصدر السابق: ٣٦٧/١-٣٦٩

الوظيفي، ويقارب سيبويه وظيفة المفعول لأجله بتصويره على أنَّه جوابٌ على سؤالٍ عن سبب القيام بالفعل.

يتضح من ذلك أنَّ تقدير سيبويه للحروف مع البنيات التي تحمل المعاني الوظيفية التي عرضناها ، هو لبيان أنَّ هذه البنيات تحمل معاني هذه الحروف ، لأنَّ لهذه المعاني أثراً في إعطائها المعاني الوظيفية الخاصّة بها، ولم يكن هذا التقدير حقيقياً ، لأنَّ هذه الحروف لو ظهرت في البنية الظاهريَّة للجملة لانتفت المعاني الوظيفية التي تشغلها، وصارت مجرورةً بتلك الحروف يتبين من كلِّ ما سبق أنَّ التفسير الدلالي على مستوى المفردة كان له أثرٌ في اتجاهين:

أحدهما: تفسير البنية الظاهريَّة للتركيب وذلك بوقوعه موجِّهاً في المستوى المثالي فهو يقدم الفهم الضروري للبنية الظاهريَّة.

الآخر: التمييز بين الوظائف النحوية المختلفة، ذلك أنَّ ما عرضناه من معانٍ وظيفيةٍ يقع في باب المنصوبات ، ولهذا يكون التفسير الدلالي مائزاً مهماً فيما بينها، فهو أداة مهمة من أدوات التحليل النحوي لدى سيبويه.

٢ ــ التفسير الدلالي على مستوى التركيب:

يُظهر التفسير الدلالي على مستوى التركيب مراعاة سيبويه للدلالة الكلية بوصفها روح التركيب التي تنتظم في ضوئها العناصر لإيصال المعنى الذي تتوافر عليه ، قال سيبويه: ((**وأمّا قوله عزَّ وجل** : ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾[١] . **وقوله تعالى:** ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[٢] ، **فإنَّ هذا لم يُبنَ على الفعل، ولكنَّه جاء على مثل قوله تعالى:** ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾[٣] . **ثم قال بَعْدُ:** ﴿فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ﴾[٤] ، **فيها كذا وكذا. فإنَّما وُضِعَ المَثَلُ للحديث الذي بعده، فذكر أخباراً وأحاديثَ ، فكأنَّه قال: ومن القَصَصِ مَثَلُ الجنّة، أو ممّا يُقصُّ عليكم مَثَلُ الجنَّةِ، فهو محمولٌ على هذا الإضمار ونحوه. والله تعالى اعلم.**

---

[١] النور: ٢
[٢] المائدة: ٣٨
[٣] محمد: ١٥
[٤] محمد: ١٥

وكذلك: (الزَّانيةُ والزَّاني) ، كأنَّه لمَّا قال جلَّ ثناؤه: (سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا)[١] . قال: في الفرائضِ الزانيةُ والزَّاني، أو الزانيةُ والزاني في الفرائضِ . ثم قال: فاجلدوا، فجاءَ بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفعُ،...، وكذلك: (السَّارِقُ والسَّارِقَةُ) ، كأنَّه قال: وفيما فرضَ اللهُ عليكم السارقُ والسارقةُ، أو السارقُ والسارقةُ فيما فُرضَ عليكم . فإنَّما دخلت هذه الأسماءُ بعد قصَصٍ وأحاديثَ))[٢].

وقد اعترض بعض الباحثين المحدثين على ما أورده سيبويه من تمثيلات نحوية للآيات الكريمة في النص السابق بالقول: ((إنَّ سيبويه ـ رحمه الله ـ لجَأَ إلى التأويل البعيد حينما وقفت له الصنعةُ النحويةُ بالمرصاد فقال: إنَّ خبرَ الزانيةِ محذوف تقديره: فيما يُتلى عليك الزانيةُ والزاني، أو فيما يُتلى عليكم حكمُ الزانيةِ والزاني، أمّا جملة: فاجلدوا، فأعربها مستأنفة، ولا يصح أن تكون خبراً في نظره لا لشيء، إلاّ لأنَّها خالفت القاعدة النحوية التي وضعوها بأيديهم))[٣].

ومضمون هذا الاعتراض شكلي يتمثّل في عدم جعل الجملة الفعلية الداخلة عليها الفاء خبراً ، وتقدير أخبارٍ لهذه الأسماء المرفوعة ، والقول إنَّ سيبويه مغرق في الصنعة اللفظية لم يسلم منه المعترض نفسه، لأنَّ الشغل الشاغل له فيما يبدو هو تيسير الإعراب فحسب ، إذ قال: ((فانظر إليه ـ رحمه الله ـ كيف تتحكم فيه الصنعة ، فيرفض الإعراب الذي يساير الفطرة كما يساير طبيعة اللغة العربية ، فماذا عليه لو أجازَ الإعراب كما أجازه الزمخشري من بعده؟ وما الذي يضيره أو يضير اللغة حينما يوسع القاعدة فيجعلها تشمل هذا الخبر كما تشمل غيره من الأخبار))[٤].

والحقيقة هي أنَّ سيبويه في تقديره للأخبار في نصه السابق لم يكن مشغولاً بأمور الصنعة اللفظية ، وهذا ما يؤكده أدنى تأمّل في نص سيبويه ، فهو في تقديره لها يفيد من معطيات النص القرآني ، إذ يرى أنَّ المقدّر جزءٌ من تركيبٍ أشمل تؤدي فيه كل مفردة وظيفتها في خدمة النص ، وهذا يقود إلى ظهور المقدَّر في

---

(١) النور: ١
(٢) الكتاب: ١/١٤٢-١٤٣
(٣) سيبويه والقراءات ، د. أحمد مكي الأنصاري : ١٠٧- ١٠٨، دار المعارف ، مصر، ١٩٧٢
(٤) المصدر السابق: ١٠٨

التمثيل النحوي في نسقٍ يخدم دلالة النص، ويظهر أثر النظام النحوي في خدمة دلالة النص ، وهذا واضح من العبارات التي أوردها كقوله: ((**فإنَّما وضع المثل للحديث الذي بعده**)) ، ((**وذكر بعد أخبارٍ وأحاديث**))، والعبارات التي تلتهما، فالإعراب ليس غايةً حتّى يؤخذ بأسهله وأقله جهداً وبُعداً عن التكلف والتأويل ، بل هو وسيلة لغايةٍ أهم هي دلالة التركيب ، أو النص ، فالإعراب الذي يؤخذ هو ما كان ملائماً لروح النص ومعناه.

ونظير مراعاة سيبويه لدلالة التركيب في التمثيل النحوي قوله : ((**هذا بابُ ما ينتصب فيه المصدرُ كان فيه الألفُ واللام أو لم يكن فيه على إضمارِ الفعل المتروكِ إظهارُه ، لأنَّه يصير في الإخبارِ والاستفهامِ بدلاً من اللفظ بالفعل ، كما كان الحَذَرُ بدلاً من: احذَر، في الأمر، وذلك قولك: ما أنت إلاّ سَيراً، وإلاّ سَيراً سَيراً، وما أنت إلاّ الضَّربَ الضَّربَ ، وما أنت إلاّ قَتْلاً قَتْلاً ، وما أنت إلاّ سَيرَ البريدِ سيرَ البريد . فكأنَّه قال في هذا كلِّه: ما أنت إلاّ تفعلُ فعلاً ، وما أنت إلاّ تفعلُ الفعلَ ، ولكنَّهم حذفوا الفعل لما ذكرتُ لك ...**

واعلم أنَّ السيرَ إذا كنتَ تُخبر عنه في هذا الباب فإنَّما تُخبرُ بسَيرٍ متَّصل بعضُه ببعضٍ في أيِّ الأحوال كان. وأمّا قولك: إنَّما أنت سيرٌ، فإنَّما جعلته خبراً لأنت ولم تُضمر فعلاً))[1].

فتقدير الفعل في التمثيل النحوي ، هو لإعطاء الإسناد مع الاسم صفة الاستمرار والتجدد في الحدوث ، الناتجة من دلالة الفعل ، وهذا بخلاف عدم تقديره في حالِ الرفع ، فكأنَّ السير حقيقةٌ ملازمةٌ له ثابتة فيه ، فالتمثيلُ النحوي له أثرٌ في وضع التركيب في نسقه المثالي الذي يتسق فيه شكله مع مغزاه ودلالته.

وقد تكون دلالة التركيب مسوغاً لرصف عناصر التركيب بطريقة معينة لولاها ما أمكن ذلك ، قال سيبويه: ((**وتقول: قد جربتُك فوجدتُك أنتَ أنتَ، فأنتَ الأولى مبتدأةٌ، والثانية مبنيةٌ عليها، كأنَّك قلت: فوجدتُك وجهُك طليقٌ. والمعنى أنَّك أردت أن تقول: فوجدتُكَ أنت الذي أعرفُ .**

---

[1] الكتاب: ٣٣٥/١-٣٣٦، وينظر أيضا: ٣٦٢/١

ومثل ذلك: أنتَ أنتَ، وإن فعلت هذا فأنتَ أنتَ، أي فأنت الذي أعرِفُ، أو أنتَ الجوادُ والجلِدُ ، كما تقول: الناسُ الناسُ ، أي: الناسُ بكلِّ مكانٍ وعلى كلِّ حالٍ كما تعرف))[١].

فتكرار ضمير المخاطب المنفصل على أن يكون الأول مبتدأً والثاني خبراً ، مرتبط بأداء التركيب لوظيفةٍ دلاليةٍ محددة في مقام المدح ، ولولاها لم يكن ثمَّ مسوغٌ لهذا التكرار على أن تشغل هذه المعاني الوظيفية ، والقول نفسه ينطبق على تكرار ضمير المخاطب في المثال الثاني، لأنَّ الأصل في المبتدأ والخبر أن يكون **((المبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة))**[٢] ، أو أنَّ **((المبتدأُ محكومٌ عليه ، والخبرُ هوالحكم))**[٣] ، وهذا يقتضي أن يكون المبتدأ مخالفاً للخبر من جهة اللفظ حتّى تحصل الفائدة من الإسناد، فتمثيل سيبويه لهذه الجمل هو بيان للجانب الدلالي الذي منح التركيب فائدةً يحسن السكوت عليها، وهذا يشمل أيضاً تكرار مفردة الناس في المثال الثالث.

وقد يكون الاعتماد على البنية الظاهريّة للجملة غير ممكن لأنَّه يؤدي خلاف المقصود من التركيب من الناحية الدلالية ، قال سيبويه: **((هذا بابٌ منه يُضمرون فيه الفعْلَ لقبح الكلام إذا حُمِل آخره على أوّله ، وذلك قولك: مالَكَ وزيداً ؟ وما شأنُك وعمراً ؟ فإنَّما حدُّ الكلام ههنا: ما شأنُك وشأنُ عمرٍو. فإن حملتَ الكلام على الكاف المضمَرة فهو قبيح ، وإن حملتَه على الشأنِ ، لم يجزْ، لأنَّ الشأن ليس يلتبس بعبدِ الله ، إنّما يَلتبس به الرجُل المضَمرُ في الشأن. فلمّا كان ذلك قبيحاً حملوه على الفعل، فقالوا: ما شأنُك وزيداً، أي: ما شأنُك وتناولُك زيداً...**

ويدلُّك أيضاً على قبحه إذا حُمل على الشأن، أنَّك إذا قلت: ما شأنُك وما عبدُ الله ؟ لم يكن كحُسن: ما جُرمٌ وما ذاك السويقُ، لأنَّك توهمُ أنَّ الشأن هو الذي يلتبس بزيد، وإنَّما يلتبس شأنُ الرجل بشأن زيد، ومن أراد ذلك فهو ملغزٌ تارك لكلام الناس الذي يسبق إلى أفئدتهم))[٤].

---

(١) الكتاب: ٣٥٩/٢
(٢) شرح المفصل: ٩٤/١
(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٢٩/١
(٤) الكتاب: ٣٠٧/١- ٣٠٨

فالمسوغُ لتقدير الفعل دلاليٌّ يتمثل في أنَّ الشأن لا يعطف على عمروٍ، وإنَّما الذي يُعطف هو الشأن الملتبس بكلا الاسمين ، وعطف الاسم على الشأن موقع في لبسٍ، وبهذا يكون التمثيلُ النحوي مدعاةً لإبانة المقصود من التركيب ، ولولاه ما أمكن قبول التركيب بشكله الظاهري، ولذلك يكون الاسم المنصوب بعد الواو على تقدير فعل مضمر، فالتفسير الدلالي الذي يحتويه التمثيل النحوي للتركيب هو الذي يعطي التركيب في مستواه الظاهر المقبولية النحوية.

ومثل ذلك أيضاً قول سيبويه: **((ونظيرُ ذلك من الكلام قوله: انتَهِ يا فلانُ أمراً قاصِداً. فإنَّما قلت: انتهِ وأتِ أمراً قاصداً، إلاّ أنَّ هذا يجوز لك فيه إظهارُ الفعل))**[1].

فالجملة في بنيتها الظاهرية لا يستقيم لها المعنى لأنَّه محالٌ أن يُنهى شخصٌ عن فعل العدل، ولهذا وجب أن يكون الاسم منصوباً على تقدير فعل أمرٍ، وبهذا يكون التمثيل النحوي للتركيب كاشفاً عن المقصود من التركيب الذي لولا التمثيل ما أمكن الوصول إليه، فهو بذلك أداةٌ مهمة لرفع اللبس الذي قد يقع فيه المتلقي نتيجة للاجتزاء ببعض عناصر التركيب.

ونظيرُ أهمية التفسير الدلالي على مستوى التركيب أيضاً، المسألة المشهورة في التراث النحوي بمسألة الكحل ، قال سيبويه: **((وتقول: ما رأيتُ رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه إليه، وما رأيتُ أحداً أحسنَ في عينهِ الكُحْلُ منهُ في عينهِ. وليس هذا بمنزلة خيرٌ منهُ أبوهُ، لأنَّه مفضّلٌ للأب على الاسم في مِن، وأنت في قولك: أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينه، لا تريد أن تفضِّل الكحلَ على الاسم الذي في مِنْ، و لا تزعم أنَّه قد نقص عن أن يكون مثله، ولكنَّك زعمت أنَّ للكحل ههنا عملاً وهيئةً ليست له في غيره من المواضِع، فكأنَّك قلت: ما رأيتُ رجلاً عاملاً في عينه الكحلُ كعمله في عين زيد، وما رأيتُ رجلاً مبغَّضاً إليه الشرُّ كما بُغِّض إلى زيد .**

ويدلُّك على أنَّه ليس بمنزلة خيرٌ منه أبوه ، أنَّ الهاء التي تكون في من هي الكحلُ والشرُّ، كما أنَّ الإضمار الذي في عمله ، وبُغِّض هو الكحلُ والشرُّ))[2].

---

[1] الكتاب: ٢٨٤/١

[2] المصدر السابق: ٣١/٢-٣٢

فالذي سوَّغ ظهور فاعل صريح لاسم التفضيل هو الدلالة المقصودة من التركيب التي يحملها التمثيل النحوي ، إذ ليس المقصود أن يفضَّل الكحل على نفسه كما قد توحي به البنية الظاهريّة للتركيب ، وإنَّما المقصود التفضيل بين كيفيتين وحالين مختلفين له ، وبعبارة النحويين مفضلٌ على نفسه باعتبارين ، ولولا هذه الدلالة لم يكن لظهور فاعل صيغة التفضيل من مسوِّغ ، فحال الكحل في عين زيد وهيئته أفضل من حاله وهيئته في عين غيره ، وبهذا يكون المكون الدلالي الذي يحتويه التمثيل النحوي فيصلاً في الحكم على الشكل الظاهر له من جهة الجواز والمنع.

يتضح من كلِّ ما سبق أنَّ التمثيل النحوي له ما يسوِّغه على مستوى دلالة التركيب ، إذ لولاه ما أمكن قبول التركيب في بنيته الظاهرية ، فهو يشكلُّ مسوِّغاً للنسق الظاهري للتركيب ، فضلاً عن أنَّ له أثراً في معرفة مقاصد الكلام وأغراضه.

دلالة التركيب بين البنية الظاهريَّة والتمثيل النحوي:

لا يخفى أنَّ دلالة التركيب هي حصيلة تفاعل المعاني المعجمية للكلمات مع ما يقدمه النظام النحوي من معانٍ وظيفية في ضوء سياق معين[١] ، وقد ربط سيبويه في تقويم التركيب بين الصحة النحوية وصحة التركيب من ناحية المعنى، قال سيبويه: ((**هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة ، فمنه مستقيم حسنٌ ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب.**

فأمّا المستقيم الحسن ، فقولك: أتيتُك أمسِ، وسآتيك غداً.

وأمّا المحال فأن تنقض أوَّلَ كلامك بآخرِه ، فتقولَ: أتيتُكَ غداً ، وسآتيك أمسِ .

وأمّا المستقيم الكذب، فقولك: حَمَلتُ الجبلَ، وشربتُ ماءَ البحرِ، ونحوه .

وأمّا المستقيم القبيح ، فأن تَضَعَ اللفظَ في غيرِ موضعِهِ ، نحو قولك: قد زيداً رأيتُ ، وكي زيدٌ يأتيكَ، وأشباه هذا.

وأمّا المحال الكذب فأن تقولَ: سوف أشربُ ماءَ البحرِ أمسِ))[٢].

فسيبويه يفرِّق بين صورٍ خمسٍ للكلام ، تشترك فيها الصحة النحوية مع صحة المعنى على حدٍّ سواء في تقويم الكلام.

فالصورة الأولى ، هي التي عبَّر عنها سيبويه بأنَّها مستقيم حسن ، وهي التي تتساوق صحتها من الناحية النحوية مع صحة معنى التركيب[٣] .

والصورة الثانية التي سمَّاها سيبويه بالمحال هي التي تضمنت تناقضاً في المعنى القائم فيها ، آتٍ من عدم مراعاة دلالة المفردة في توزيع الوظائف النحوية فالصورة الشكلية للجملة شائعة في اللغة العربية ، وهي متكونة من فعلٍ وفاعل ومفعول به وظرف زمان ، إلاّ أنَّ التناقض آتٍ من ورود الفعل الماضي مع ظرف زمانٍ للمستقبل، وفعل مضارع مقيد بالمستقبل بوساطة حرف التنفيس السين مع ظرف زمان للماضي، ونظم التركيبين بهذه الطريقة مدعاة للوقوع في تناقض من جهة المعنى أدَّى إلى منع هذه الصورة من الناحية النحوية ، وهذه الصورة مثالٌ قوي على أثر المعنى في التقنين النحوي عند النحاة.

---

[١] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٨٢

[٢] الكتاب: ١/٢٥-٢٦

[٣] ينظر: النحو والدلالة: ٦٣

وأمّا الصورة الثالثة التي أطلق عليها سيبويه المستقيم الكذب ، فهي التي تكون فيها المفردات نتيجةً لمعانيها المعجمية غير ملائمة لوظائفها النحوية ، فصورة التركيب تتضمن تتابعاً من فعل وفاعل ومفعول به ، إلاّ أنَّ هذا غيرُ كافٍ للقول إنَّ التركيب حَسَنٌ لأنَّه من جهة المعنى غير ممكن الوقوع فالجبل لا يمكن أن يُحمل، كما أنَّ ماء البحر لا يمكن شربه[١] ، وسيبويه ينطلق في تقويمه لمعنى التركيب من المعنى الحقيقي لا المجازي، إذ من الممكن أن يكون التركيب مستقيماً حسناً إذا أريد بالجبل، والبحر معانٍ مجازية[٢] .

أمّا الصورة الرابعة التي عرضها سيبويه، التي قال عنها أنَّها مستقيم قبيح فهي التي تتلاءم فيها المعاني المعجمية والوظائف النحوية لمفردات التركيب والقبح آتٍ من الإخلال بنظام الرتبة، ذلك أنَّ (قد، وكي) من الحروف المختصة بالأفعال ولا يبيح نظام الرتبة في اللغة العربية الفصل بينهما[٣].

وأمّا الصورة الخامسة التي أوردها سيبويه وهي المحال الكذب فهي صورة تضمنت إخلالاً مزدوجاً بالمعنى، تمثَّل الأول بالتناقض الآتي من توارد الفعل المضارع المخلص للمستقبل مع ظرف الزمان الذي للماضي ، وهي بهذا تلتقي مع الصورة الثانية ، إذ المنع من الناحية النحوية هو نتيجة التناقض في المعنى، وقد زاد على الصورة الثانية أن ضم الصورة الثالثة من الصور الخمس إليها ، وهي التي تضمنت استحالة في الوقوع يتضح من كل ذلك أنَّ دلالة التركيب لا غنى لها عن معطيات النحو والمعجم معاً، وأنَّ أيّاً منهما لا يمكن أن يؤدي المهمة بمفرده ، كما أنَّها تكشف لنا من جهةٍ أخرى أن لا أهمية للصحة النحوية ما لم ترافقها صحة في المعنى.

ولمّا كان ازدواج المعاني المعجمية مع المعاني الوظيفية التي يوفرها النظام النحوي في ضوء العلاقات النحوية أمراً لابدَّ منه في أيَّة عملية تحليلٍ دلالي، فإنَّ السؤال هو على أيٍّ مستوًى من مستويات التركيب اعتمد سيبويه في تحليله هذا، أهو المستوى المثالي الذي توضح فيه المعاني الوظيفية التي لابُدَّ منها في معرفة دلالة

---

[١] ينظر: النحو والدلالة: ٦٦ ـ ٧٩
[٢] ينظر: المصدر السابق: ٧٧
[٣] ينظر: المصدر السابق: ٦٥

أيِّ تركيب ، أم المستوى الظاهري الذي يتضمن نظماً خاصّاً لمفرداته بما يلائم المعنى المراد تأديته، ويمكن الإجابة عن ذلك بالمظهرين الآتيين:

١ــ تحديد المستوى الذي اعتمده سيبويه في التحليل الدلالي للتركيب.

٢ــ اعتماده على هذا المستوى في علاجه لعدد من الأبواب النحوية في الكتاب

١ــ موقع الدلالة من التركيب:

حدَّد سيبويه المستوى الذي يعتمده المتلقي في التفسير الدلالي للتركيب وهو البنية الظاهريَّة ، فضلاً عن إشارته في التمثيلات النحوية التي أوردها مع التراكيب المختلفة إلى أنَّها من قبيل التفسير للكلام بما يمكِّن من اكتشاف آليات إنتاجه وقواعدها[١] ، فقد أوضح أنَّ البنيات الظاهريَّة للتراكيب مرتبطةٌ بوظيفةٍ دلالية محددة، ذلك أنَّ التركيب، يصاغ بما يناسب الأغراض والمقاصد التي يُراد التعبير عنها على وفق خصائص النظام النحوي في تشكيل العلاقات النحوية بين العناصر المختلفة في التركيب، قال سيبويه: ((**هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: ضَرَبَ عبدُ الله زيداً. فعبدُ الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذَهَبَ، وشَغَلْتَ ضَرَبَ به كما شغلتَ به ذَهَبَ، وانتصبَ زيدٌ، لأنَّهُ مفعولٌ تعدَّى إليه فعلُ الفاعل. فإن قدَّمتَ المفعولَ وأخَّرت الفاعل جرى اللفظُ كما جرى في الأوَّل، وذلك قولك: ضَرَبَ زيداً عبدُ الله، لأنَّك إنَّما أردتَ به مؤخَّراً ما أردتَ به مقدَّماً، ولم تُرد أن تَشغَل الفعلَ بأوَّل منه وإن كان مؤخَّراً في اللفظ. فمن ثَمَّ كان حدُّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّماً، وهو عربيٌّ جيِّد كثير، كأنَّهم إنَّما يُقدِّمون الذي ببيانه أهمُّ لهم وهُم ببيانه أعنَى، وإن كانا جميعاً يُهمَّانهم ويَعنِيانهم**))[٢].

فصياغة التركيب بالشكل الذي تضمَّنَ تقديم المفعول على الفاعل مرتبط بإدخال العناصر في علاقات نحوية معينة تمثلت بالإسناد والتعدية، أخذت العناصر في ضوئها معانيها الوظيفية، وهذه الخطوة الأولى في إنتاج الجملة التي أوضحها النسق الأصلي للتركيب ، وكذلك إلى الحرية التي يعطيها النظام النحوي للرتبة بين هذين المعنيين الوظيفيين ، وهو ما عبَّر عنه سيبويه بقوله: ((**إنَّك أردت به مؤخَّراً ما أردت به مقدَّماً**))، أي إنَّ التعبير عن المقاصد والأغراض معتمدٌ على إمكانيات النظام النحوي التي تتيح للمتكلم استعمالها بما يخدم هذه الأغراض والمقاصد.

وبهذا عَبَّرَ التركيب عن أهمية المفعول به بتقديمه في البنية الظاهريّة ، ويمكن أن نلحظ هذه الأهمية بمراعاة النسق المثالي للتركيب الذي يتحرك فيه، والذي خرج

---

[١] ينظر: أنماط التعبير عن التمثيل في التمهيد: ١٨
[٢] الكتاب: ٣٤/١، وينظر أيضا: ٨٠/١-٨١

التركيب عنه لأداء الوظيفة الدلالية المقصودة، ولهذا كان القول إنَّ دلالة التركيب واقعة في البنية الظاهريَّة له.

ومن أمثلة ارتباط القصد بالبنية الظاهريَّة أيضاً، قول سيبويه: **((هذا باب ما يكون مبتدأً بعد إلاّ ، وذلك قولك : ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيدٌ خيرٌ منه ، كأنَّك قلت : مررتُ بقومٍ زيدٌ خيرٌ منهم ، إلاّ أنَّك أدخلت إلاّ لتجعل زيداً خيراً من جميع من مررتَ به .**

ولو قال : مررتُ بناسٍ زيدٌ خيرٌ منهم ، لجازَ أن يكون قد مرَّ بناس آخرينَ هم خيرٌ من زيد ، فإنَّما قال: ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيدٌ خيرٌ منه ، ليُخبر أنَّه لم يمرَّ بأحدٍ فضلُ زيداً))[١].

فثمة فرقٌ في الدلالة بين البنية الظاهريّة للتركيب والتمثيل النحوي له فإرادةُ تفضيلِ زيدٍ على جميع من مرَّ بهم المتكلم لا يمكن أن تؤديه إلاّ البنية الظاهريّة ، لأنَّ التمثيل النحوي له يحتمل أن يكون هناك ناسٌ أفضلُ من زيدٍ لم يمر بهم المتكلم ، فلمّا أراد قطع الطريق على هذا الاحتمال استعمل سيبويه حرف الاستثناء المسبوق بالنفي لإفادة التفضيل على جميع الأشخاص ، فدلالة البنية الظاهريَّة دلالة قطعية ، ودلالة التمثيل النحوي دلالة احتمالية[٢] .

ونظير الاختلاف في نوع الدلالة بين البنية الظاهريَّة والتمثيل النحوي قول سيبويه: **((هذا باب ما حُمِلَ على موضع العامل في الاسم والاسم لا على ما عَمل في الاسم، ولكنَّ الاسم وما عَمل فيه في موضع اسمٍ مرفوع أو منصوب .**

وذلك قولك : ما أتاني من أحدٍ إلاّ زيدٌ، وما رأيتُ من أحدٍ إلاّ زيداً .

وإنَّما مَنَعَك أن تحملَ الكلام على مِنْ أنَّه خَلْفٌ أن تقول: ما أتاني إلاّ من زيدٍ، فلمّا كان كذلك حَمَله على الموضع فَجَعَله بدلاً منه كأنَّه قال: ما أتاني أحدٌ إلاّ فلانٌ ، لأنَّ معنى : ما أتاني أحدٌ ، وما أتاني من أحدٍ واحدٌ ، ولكنَّ من دخلَت هنا توكيداً ، كما تدخل الباءُ في قولك: كفى بالشيب والإسلام ، وفي: ما أنت بفاعلٍ ، ولست بفاعلٍ))[٣].

---

[١] الكتاب: ٣٤٢/٢

[٢] ينظر: معاني النحو: ١٧/١

[٣] الكتاب: ٣١٥/٢- ٣١٦

فإدخال من الزائدة في التركيب هو لإرادة النص على الجنس ، ذلك أنَّ التمثيل النحوي يحتمل إرادة الجنس ، والعدد[١] ، ودخول (من) في البنية الظاهريَّة قطع الطريق على احتمال العدد وحدَّده بالجنس ، قال سيبويه : **((وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلامُ مستقيماً ، ولكنها توكيدٌ بمنزلة ما ، إلاّ أنَّها تجرّ لأنَّها حرفُ إضافةٍ ، وذلك قولك : ما أتاني من رجلٍ ، وما رأيتُ من أحدٍ . ولو أخرجتَ مِنْ كان الكلام حسناً ، ولكنه أكَّد بمن ، لأنَّ هذا موضع تبعيضٍ ، فأراد أنَّه لم يأته بعضُ الرجال والناس ، وكذلك: ويحه من رَجلٍ، إنَّما أراد أن يجعل التعجُّب من بعض الرجال))**[٢].

وبهذا فإنَّ التمثيل النحوي لا يمكن أن يؤدي الغرض الذي أراد المتكلم أن يعبر عنه ، وهو لا يعدو أن يكون تفسيراً لقواعد النظام التي استعان بها المتكلم في صياغة الجملة عن طريق إيضاح المعاني الوظيفية والعلاقات النحوية التي يقوم عليها التركيب ، أمّا الأغراض والمقاصد التي يراد التعبير عنها باستعمال قواعد النظام فهو أمرٌ مرتبط بالبنية الظاهريَّة للتركيب وكيفية تشكيلها بما يلائم تلك الأغراض ، قال سيبويه في باب الفاء: **((تقول: لا تأتيني فتحدِّثَني، ولم تُرد أن تُدخِلَ الآخرَ فيما دخل فيه الأوَّلُ ، فتقولَ: لا تأتيني ولا تُحدِّثُني ، ولكنَّك لمَّا حوَّلت المعنى عن ذلك تحوَّل إلى الاسم ، كأنَّك قلت : ليس يكونُ منك إتيانٌ فحديثٌ، فلمَّا أَرَدتَ ذلك استحال أن تضم الفعل إلى الاسم ، فأضمروا أنْ ، لأنَّ أنْ مع الفعل بمنزلة الاسم ، فلمَّا نَوَوا أن يكون الأوَّلُ بمنزلة قولهم : لم يكن إتيانٌ، استحالوا أن يضمُّوا الفعل إليه ، فلمَّا أَضمروا أنْ حَسُن، لأنَّه مع الفعل بمنزلة الاسم.**

وأنْ لا تظهر ههنا، لأنَّه يَقَعُ فيها معانٍ لا تكون في التمثيل ، كما لا يَقع معنى الاستثناء في لا يكُونُ ونحوها، إلاّ أن تُضمِر. ولولا أنَّك إذا قلت لم آتك ، صار كأنَّك قلت : لم يكن إتيانٌ ، لم يجُزْ: فأُحدِّثَك ، كأنَّك قلت في التمثيل: فحديثٌ. وهذا تمثيلٌ ولا يُتكلَّمُ به بعد : لم آتك، لاتقول: لم آتك فحديثٌ. فكذلك لاتَقَع هذه المعاني

---

[١] ينظر: معاني النحو: ١٨/١
[٢] الكتاب: ٢٢٥/٤

في الفاء إلاّ بإضمار أنْ، ولا يجوز إظهارُ أنْ، كما لا يجوز إظهارُ المضمَر في لا يَكُونُ ، ونحوها))[١].

فظهور أن في التركيب كما هو الحال في التمثيل النحوي يجعل التركيب يبتعد عن دلالته على الترابط السببي بين فعليه، ولذلك أضمرت وجوباً وأنَّ تقديرها لا يعدو أن يكون نسقاً مثالياً متسقاً مع أحكام النظام النحوي ، وبهذا يكون المعنى في بنية التركيب الظاهريَّة والتمثيل النحوي مختلفاً ، فالأول مقصود ، والثاني لا يعدو أن يكون نتيجةً لالتزام التركيب بمتطلبات النظام النحوي.

ومن أمثلته أيضاً، قول سيبويه: **((هذا باب لا يَكُونُ وليس وما أشبههما ، فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإنَّ فيهما إضماراً ، على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء ، كما أنَّه لا يقع معنى النهي في حسْبِك إلاّ أن يكون مبتدأً .**

وذلك قولك: ما أتاني القومُ ليس زيداً، وأتوني لا يكونُ زيداً، وما أتاني أحدٌ لا يَكُونُ زيداً ، كأنَّه حين قال : أتوني ، صار المخاطَبُ عنده قد وقع في خَلَده أنَّ بعض الآتين زيدٌ ، حتّى كأنَّه قال: بعضُهم زيدٌ، فكأنَّه قال: ليس بعضُهم زيداً . وتَرَكَ إظهارَ بعضٍ استغناءً ، كما ترك الإظهار في لاتَ حينَ .

فهذه حالُهما في حال الاستثناء، وعلى هذا وقع فيهما الاستثناء، فأَجرِهما كما أَجْروهما))[٢].

فأداءُ (لا يكون وليس) لمعاني الاستثناء مرتبطٌ بإضمار اسميهما في البنية الظاهريَّة ، إذ لا يمكنهما أن يؤديا هذا المعنى بظهور اسميهما، وبهذا يكون تقديرهما في التمثيل النحوي تلبيةً لمتطلبات النظام النحوي، كما كان ذلك في تقدير إن، مع فاء السببية.

كما أنَّ للمقام أثراً في صياغة التركيب في بنيته الظاهريَّة ، بما يجعله منسجماً مع معطياته، قال سيبويه: **((وحدَّثنا بعضُ العرب ، أنَّ رجلاً من بني أسدٍ قالَ يومَ جَبَلَة واستقبله بعيرٌ أعورُ فَتَطيَّرَ منه ، فقال: يا بني أسد، أعَوَرَ وذا نابٍ ، فلم يُرد أن يَسترشدهم ليُخبِروه عن عَوَرِه وصحَّته ، ولكنَّه نبَّههم، كأنَّه قال: أتَستقبلون**

---

[١] الكتاب : ٢٨/٣
[٢] المصدر السابق : ٣٤٧/٢-٣٤٨

أعَوَرَ وذا ناب ، فالاستقبالُ في حال تنبيهه إيّاهم كان واقعـاً،... ، وأراد أن يثبِّـت لهم الأعورَ ليحذروه))[١].

فالتركيب في بنيته الظاهريّة التي تضمنت حذف الفعل مناسبٌ لملابسات المقام ، فهو مقام إيجاز واختصار[٢] ، وذلك أنَّ المتكلم في حال حربٍ وما تستلزمه من انشغال الرجال بالقتال، فهو لا يجد فسحةً للكلام على وجه التفصيل، والذي أعان على وضوح القصد هو المقام، وبذلك يكون التركيب في حجمه متناسباً مع المقام[٣].

ومن أمثلته أيضاً، قول سيبويه في باب حذف الفعل في الأمر والتحذير: **((ومن ذلك قولهم: (مازِ رأسَكَ والسيفَ) ، كما تقول: رأسَك والحائطَ وهو يحذِّره ، كأنَّه قال: اتقِ رأسَك والحائطَ))**[٤].

فالتركيب في باب التحذير مناسبٌ للمقام ، ذلك أنَّ إحساس المتكلم بوقوع خطرٍ يهدد المخاطب ، يقتضي اختصار الوقت لتحذيره من الوقوع فيه ، وذلك بحذف العناصر التي يمكن الاستعانة بالمقام في الدلالة عليها، فهو يستلزم إيصال المضمون بأخصر العبارات ، لأنَّ المتكلم لا يجدُ متسعاً للتفصيل مع الإحساس بضيق الوقت ووقوع خطرٍ داهم.

إنَّ القول بأنَّ البنية الظاهريّة للتركيب هي التي تعبر عن الأغراض والمقاصد التي يريدها لأنَّها تصاغ على وفقها، لا يعني بأيِّ حالٍ من الأحوال استعباد التمثيل النحوي عن دائرة الاهتمام الدلالي على الرغم من القول إنَّه صوغٌ للكلام على وفق متطلبات النظام النحوي .

والفائدة الدلالية التي يمكن تلمسها من التمثيل النحوي هي أنَّه يمد التركيب بالمعنى الدلالي الأساسي[٥] الذي يعتمد عليه في معرفة المعاني والأغراض عن طريق ملاحظة المعاني الإضافية التي يجتلبها التغير في المستوى المثالي للتركيب، ويتمثل المعنى الدلالي الأساسي بالمعاني الوظيفية والعلاقات النحوية التي تنتظم في

---

[١] الكتاب: ٣٤٣/١

[٢] ينظر: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد الهاشمي: ١٤٢ ، تصحيح: نجوى أنيس ضو، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت

[٣] ينظر: تناسب حجم التركيب مع المقام في لمسات بيانية في نصوص من التنزيل ، د. فاضل السامرائي : ٨٣ ـ ٨٩، دار عمار ، ط٣، عمان ، ٢٠٠٣

[٤] الكتاب: ٢٧٥/١

[٥] ينظر: النحو والدلالة: ٤٢

ضوئها عناصر التركيب، ففي المثال الأول الذي عرضناه المتضمن تقديم المفعول به على الفاعل، مدَّ التمثيلُ النحوي التركيبَ بالمعاني الأساسية التي تضمنت إيضاح المعاني الوظيفية من فاعلٍ ومفعولٍ به، والعلاقات النحوية الأساسية من إسناد وتعدية، في حين كان المستوى الظاهري للتركيب الذي تضمن تقديم المفعول به على الفاعل مبيناً لأهمية المفعول به القائم في الأساس على المعنى الأساسي.

٢ــ الأهمية الدلالية للبنية الظاهريَّة في التصنيف النحوي عند سيبويه:

للوظيفة الدلالية التي تؤديها البنية الظاهرية للتركيب أثرٌ في علاج سيبويه للأبواب النحوية المختلفة ، فضلاً عن أنَّ تقسيمه لها خاضع لمعطيات الدلالة في هذا المستوى ، وهو ما يثبت أنَّ النحاة ومنهم سيبويه لم يكونوا ليتجاهلوا أمر المستوى الظاهر في أدائه لوظيفته بوصفه مستوًى خاضعاً في صياغته للأغراض والمعاني التي يُراد التعبير عنها، ومن الأبواب النحوية التي عالجها سيبويه على وفق معطيات الدلالة في البنية الظاهريَّة :

أ ــ البدل:

لم يعالج سيبويه البدل في كتابه على وفق التقسيمات التي شاعت فيما بعد في الدرس النحوي ودرج عليها النحاة من تقسيمه على خمسة أقسام هي: بدل الكل والبعض والاشتمال والبداء والغلط[١] ، وإنَّما عالجه على وفق ما يؤديه البدل في التركيب من دلالة على الإغراض والمقاصد ، وإن كان جزءٌ من الأقسام التي ذكرها النحاة داخلاً في الجانب الدلالي للبدل في التركيب ، وهما بدل البداء والغلط ، قال سيبويه: **((هذا بابٌ من الفعل يُستعمَلُ في الاسم ثم يُبْدَلُ مكانَ ذلك الاسم اسمٌ آخر فَيَعْمَلُ فيه كما عَمِلَ في الأوَّل ، وذلك قولك : رأيتُ قومَك أكثرَهُم ، ورأيتُ بني زيدٍ ثُلُثَيهم ، ورأيتُ بني عمِّك ناساً منهم ، ورأيتُ عبدَ الله شخصَهُ ، وصرفتُ وجوهها أوَّلَها .فهذا يجيءُ على وجهين:**

على أنَّه أراد: رأيتُ أكثرَ قومك، ورأيتُ ثُلُثَي قومك، وصرفتُ وجوه أوَّلِها، ولكنَّه ثَنَّى الاسمَ توكيداً ، كما قال جلّ ثناؤه : (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)[٢] ، وأشباه ذلك. فمن ذلك قوله عزّ وجل: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)[٣] ...

ويكون على الوجه الآخَر الذي اذكره لك ، وهو أن يَتكلَّم فيقولَ: رأيتُ قومَكَ، ثم يبدو له أن يبيِّنَ ما الذي رأى منهم ، فيقولَ: ثُلُثَيهم أو ناساً منهم))[٤].

---

[١] ينظر على سبيل المثال: همع الهوامع: ٣/١٤٧-١٤٨
[٢] الحجر: ٣٠
[٣] البقرة: ٢١٧
[٤] الكتاب: ١/١٥٠-١٥١

فالبدل له وظيفتان رئيستان هما التوكيد والبيان، ولهذا سمَّاه بعض النحاة التبيين[١] نظراً للوظيفة التي يؤديها في إيضاح ما أبهم ، وآخرون تكريراً[٢]، بالنظر إلى وظيفة التوكيد.

والحقيقة أنَّ كلاً من الوظيفتين تستدعي سياقاً معيناً، فالتوكيد الحاصل من اجتماع البدل والمبدل منه هو بسبب كون البدل دالاً على الإحاطة والشمول كما هو الحال في الآية الأولى التي أوردها سيبويه في نصه السابق، وهي قوله تعالى: ((فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ))[٣] ، أو أن يكون كلاً من المبدل والمبدل منه يدلُّ على حقيقةٍ واحدة ، يُغني كلٌّ منهما عن الآخر في تعيين تلك الحقيقة ، ففي الجملة التي مثَّلَ بها سيبويه وهي: رأيتُ عبدَ الله شخصه ، يشير كلٌّ من البدل والمبدل منه إلى ذلك الشخص الذي له صفاتٌ معروفة تميزه من غيره ومعروفٌ سلفاً.

والتوكيد في هذا المجال لا ينطبق فقط على بدل الكل من الكل، وإنَّما يشمل أيضاً بدل الاشتمال والبعض كذلك ، فمن أمثلة بدل الاشتمال التي وردت في نص سيبويه، قوله تعالى : ((يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ))[٤] ، فالقتالُ وإن كان جزءاً مما اشتمل عليه الشهر إلاّ أنَّ ثمة وضوحاً في أنَّ المقصود بالسؤال عن الشهر الحرام هو عن القتال وذلك بالنظر إلى القرائن المقامية ، كأسباب النزول ، وبهذا اكتسب التركيب ضرباً من التوكيد بذكر القتال، وكذلك الحال مع بدل البعض من الكل ، قال سيبويه: ((**ومثل ذلك: صَكَكْتُ الحَجَرَينِ أحَدَهُما بالآخرِ، على أنَّه مفعولٌ من اصطكَّ الحجرانِ أحدُهما بالآخر**))[٥].

فالحجران مغنيةٌ عن ذكر البدل ، لأنَّ القول: اصطكَّ الحجران ، مُفهم ضَربَ أحدهما بالآخر، ولهذا كان ذكر البدل مفيداً التوكيد.

أمّا الوظيفة الأخرى للبدل وهي البيان، فهي تقتضي أن يكون غموضٌ في المبدل منه يكون البدل إيضاحاً له، قال سيبويه: ((**هذا باب بدل المعرفة من النكرة ، والمعرفة من المعرفة، وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأةً، أمَّا بدل المعرفة من**

---

[١] ينظر: همع الهوامع: ١٤٧/٣
[٢] ينظر: المصدر السابق:١٤٧/٣
[٣] الملائكة : ٣٠
[٤] البقرة: ٢١٧
[٥] الكتاب: ١٥٣/١

النكرة فقولك: مررتُ برجلٍ عبد الله ، كأنَّه قيل له: بمَن مررتَ؟ أو ظَنَّ أنَّه يقال له ذاك ، فأبدل مكانه ما هو أعرفُ منهُ))[١].

فالنكرة فيها إبهام يقتضي البيان بسبب دلالتها على العموم والشمول ، فمصاديقها كثيرة غير محددة ، ولهذا كان البدل بياناً وتخصيصاً لهذا العموم والشمول، ويقارب سيبويه وظيفة البدل في التركيب بتصويره جواباً لسؤالٍ ينقدح في ذهن المتلقي عن المقصود من المبدل منه ، فيكون البدل تفسيراً وإيضاحاً لهذا الإبهام الذي احتوى عليه السؤال.

ويشير سيبويه إلى ضابطة تُعدُّ معياراً أساساً في إشغال المفردات للبدل، وهي ن تكون هناك صلةٌ دلالية بين البدل والمبدل منه ، وذلك بأن يشيرا إلى مدلولٍ احد ، أو يكون البدل جزءاً من المبدل منه ، قال سيبويه: **((ولا يجوز أن تقول: أيتُ زيداً أباه ، والأبُ غيرُ زيد، لأنَّك لا تبيِّنه بغيره ولا بشيء ليس منه . وكذلك لا تثنِّي الاسم توكيداً وليس بالأول ولا شيءٍ منه ، فإنَّما تثنِّيه وتؤكِّدُهُ مُثنًى بما هو منه أو هو هو))**[٢].

والبدل الذي لا يخضع لهذه الضابطة الدلالية التي ذكرها سيبويه يكون مؤدياً لوظيفتين فرعيتين هما تدارك الغلط أو النسيان، والإضراب عن المبدل منه وتنحيته من المقصود بالكلام وجعل البدل مكانه ، قال سيبويه في كلامه على البدل الذي ليس له صلة بالمبدل منه: **((وإنَّما يجوز: رأيتُ زيداً أباهُ ، ورأيتُ زيداً عمراً ، أن يكون أراد أن يقول: رأيتُ عمراً، أو رأيتُ أبا زيدٍ، فغلط أو نَسي ثم استدرك كلامه بعدُ، وإمّا أنْ يكونَ أضربَ عن ذلك فنحَّاه وجَعَلَ عمراً مكانَه))**[٣].

فالمتكلمُ أثناء كلامه قد يتكلم على شخص ظناً منه أنَّه المعني، ثم يبدو له خطؤه فيعرض عنه ويأتي بالمعني، أو يكون ذلك نسياناً منه، والشيء نفسه يقال في البدل الذي للإضراب.

يتضح من ذلك أنَّ سيبويه اعتمد على الدلالة في البنية الظاهريَّة في كلامه على البدل ، في حين لم تكن للدلالة في التمثيل النحوي أثرٌ يذكر، ذلك أنَّ التمثيل النحوي

---

(١) الكتاب: ١٤/٢
(٢) المصدر السابق: ١٥١/١
(٣) المصدر السابق: ١٥١/١-١٥٢

لم يَعدُ أن يكون آليةً تحليليةً للكلام الغاية منه وضعه في نسقٍ تعرف من خلاله المعاني الوظيفية لعناصر التركيب.

ب ــ المفعول المطلق:

درس سيبويه المفعول المطلق في الكتاب في ضوء المقاصد والأغراض التي يعبر به عنها، والتي شغلت البنية الظاهريَّة للتراكيب التي ورد فيها، ولم تكن الأنواع الرئيسة التي ذكرها النحاة فيما بعد للمفعول المطلق، وهو المفعول المطلق المؤكد ، والمبيّن ، للنوع والعدد غير باب واحد من هذه الأبواب بوصفها جزءاً من المقاصد والأغراض التي يؤديها المفعول المطلق في بنية التركيب الظاهريَّة ، وتصنيف سيبويه للمفعول المطلق بهذه الطريقة يؤكد مدى عنايته بدلالة التركيب الظاهريَّة ، وما يمكن أن تؤديه من أغراض ومقاصد لا يمكن أن تؤديها ما اجترحه لها من تمثيلات نحوية ، فلا تعدو تلك التمثيلات أن تكون وصفاً للنسق المثالي الذي تجري فيه التراكيب في باب المفعول المطلق ، ويمكننا القول إنَّ سيبويه تناول المفعول المطلق على وفق المعطيات الدلالية للبنية الظاهريّة في بابين[١]:

١ــ ما ينتصب من المصادر بفعلٍ مظهر، الذي يشمل الأنواع الرئيسة التي ذكرها النحاة ، وهو المفعول المطلق المؤكد والمبين للنوع والعدد.

٢ــ ما ينتصب من المصادر بالفعل المتروك إظهاره، وما ينتصب من المصادر توكيداً، وتشترك هذه المصادر في أنَّها لا يظهر معها الفعل ، لأنَّه يكون مخالفاً للوظيفة التي اجتلب من أجلها المصدر.

١ــ المفعول المطلق المؤكد والمبين للنوع والعدد:

ترتبط وظيفة التوكيد والبيان في المفعول المطلق بإيراده لتوكيد الحدث في الفعل أو بيانه[٢] سواء كان الفعل ظاهراً في البنية الظاهريَّة للتركيب أم مضمراً ، وهو بهذا يختلف عن الأنواع الأخرى من المصادر التي ترتبط وظيفتها بعدم وجود

---

[١] ينظر: منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي: ٣٣٥- ٣٥٨

[٢] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٨، أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه: ١٠٧، ١٠٩

الفعل، لإشغالها وظيفة الفعل في الأبواب التي ترد فيها، قال سيبويه: ((**ومما يجيء توكيداً ويُنصَبُ قوله: سِيرَ عليه سيراً، وانطُلِقَ به انطلاقاً، وضُرِبَ به ضرباً، فيُنصبُ على وجهين:**

أحدُهُما على أنَّه حال ، على حدِّ قولك : ذُهِبَ به مشياً ، وقُتِلَ به صَبْراً. وإن وصفتَهُ على هذا الحد كان نصباً، تقول: سِيرَ به سيراً عنيفاً ، كما تقول: ذُهِبَ به مَشْياً عنيفاً.

وإن شئت نصبتَه على إضمارِ فعلٍ آخرَ، ويكون بدلاً من اللفظ بالفعل ، فتقول: سِيرَ عليه سيراً، وضُرِب به ضَرباً، كأنَّك قلت بعد ما قلت: سِيرَ عليه، وضُرِب به : يَسيرونَ سيراً ، ويَضربون ضَرْباً، وينطَلقون انطلاقاً ، ولكنَّه صار المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل ، نحو: يَضربون ويَنطلقون))[١].

فالمصادر المنتصبة التي أوردها سيبويه هي في أحد وجهيها مفاعيل مطلقة سيقت لتوكيد الحدث في أفعال مضمرة ، قدَّرها سيبويه في المستوى المثالي للتركيب.

ولا تقتصر وظيفة التوكيد والبيان على المصادر الجارية على أفعالها، بل يشمل أيضاً أسماء المصادر، وكذلك المصادر الميمية ، قال سيبويه: ((**هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأنَّ المعنى واحد، وذلك قولك: اجتَورُوا تجاوُراً، وتجاورُوا اجْتواراً، لأنَّ معنى: اجتَورُوا، وتجاورُوا واحد. ومثل ذلك: انكَسَرَ كَسْراً، وكُسِرَ انكساراً ، لأنَّ معنى: كُسِر، وانكَسَر، واحد ، وقال الله تبارك وتعالى: (وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا)[٢] ، لأنَّه إذا قال: أَنبتَهُ، فكأنَّه قال : قد نَبَتَ ، وقال عزَّوجل: (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا)[٣] ، لأنَّه إذا قال : تَبَتَّل ، فكأنَّه قال: بَتَّل**))[٤].

فالمصدر منصوبٌ على أنَّه مفعول مطلق لفعل ليس من لفظه، وسيبويه لا يقدِّر فعلاً ناصباً له كما يرى بعض النحاة[٥] ، وإنَّما يعمد إلى اجتراح ضربٍ من الاتساق

---

(١) الكتاب: ٢٣١/١
(٢) نوح: ١٧
(٣) المزمل: ١٧
(٤) الكتاب: ٨١/٤
(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٠٣/١

بين المصدر والفعل ، ويعلل سيبويه هذا الجواز بأنَّ الفعلين بمعنًى واحد، فهما بمعنى الكسر، وإن زاد أحدهما على أصل المعنى، بإضافة حرفي الزيادة الهمزة والنون.

ومن أمثلة المصادر الميمية، قول سيبويه: ((**وإنْ كان المَفْعَلُ مصدراً أُجري مجرى ما ذكرنا من الضَّرب والسيرِ وسائر المَصادر التي ذكرنا،...**

ومثل ذلك: سُرِّحَ به مُسَرَّحاً، أي: تسريحاً. فالمُسرَّحُ والتسريح بمنزلة الضَّرب والمَضرَب))[١].

فالمصدر الميمي واقع موقع المصدر الصريح في كونه مفعولاً مطلقاً لتوكيد الفعل ، لأنَّه دال على الحدث كالمصدر الصريح ، ولهذا تكون له القابلية على تأكيد الحدث الذي يحتوي عليه الفعل.

وقد تنبَّه سيبويه على أنَّ المفعول المطلق المبين للعدد مسوقٌ على ضربٍ من الاتساع والاختصار، قال سيبويه: ((**وتقول على قول السائل: كم ضَرْبَةً ضُرِبَ به، وليس في هذا إضمار شيءٍ سوى كَمْ والمفعولُ كَمْ ، فتقول: ضُرِبَ به ضربتانِ ، وسيرَ عليه سيرتانِ ، لأنَّه أراد أن يبيِّن له العدَّة ، فجرى على سعةِ الكلام والاختصار، وإن كانت الضربتانِ لا تُضربان، وإنَّما المعنى: كم ضُرِبَ بالسوطِ الذي وَقَعَ به الضَّرب من ضربةٍ ، فأجابه على هذا المعنى، ولكنَّه اتَّسعَ واختصر**))[٢].

فالضرب لا يضرب، والأصل في كلام السائل هو عن عدد المرات التي ضرب بالسوط، ولكن كلام السائل والمجيب جاء على ضربٍ من الاتساع والاختصار.

٢ـ المفعول المطلق المحذوف فعله:

يحذف الفعل في مواطن عدَّة في باب المفعول المطلق ، ويؤدي الوظيفة الدلالية بدلاً منه المصدر المنتصب ، ومن هذه المواطن:

ـ الدعاء:

قال سيبويه : ((**هذا باب ما يُنصَبُ من المصادر على إضمارِ الفعلِ غَيرِ المستعملِ إظهاره ، وذلك قولك: سَقْياً ورَعْياً ، ونحو قولك : خَيْبَةً ، ودَفْراً،**

---

[١] الكتاب: ٢٣٣/١

[٢] المصدر السابق: ٢٢٩/١-٢٣٠

وجَدْعَاً، وعَقْراً، وبُؤْساً ، وأُفَّةً وتُفَّةً ، وبُعداً وسُحقاً . ومن ذلك قولك: تَعْساً وتَبَّاً ، وجُوعاً وجُوساً ، ونحو قول ابن ميادة[١]:

تَفَاقَدَ قَومي إذ يَبيعون مُهجَتي بجارِيَةٍ بَهْراً لهم بعدها بَهرَا

أي: تباً ، وقال[٢]:

ثُمَّ قالوا تُحبُّها قلتُ بهراً عددَ النَّجمِ والحصى والتُّرابِ

كأنَّه قال: جَهْداً ، أي: جهدي ذلك.

وإنَّما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكر مذكورٌ فدعوتَ له أو عليه، على إضمار الفعل ، كأنَّك قلت: سقاك اللهُ سقياً ، ورَعاك الله رَعْياً ، وخيَّبك اللهُ خيبةً . فكلُّ هذا وأشباهه على هذا ينتصب .

وإنَّما اختُزِلَ الفعلُ هاهنا لأنَّهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل ، كما جُعل الحَذَرَ بدلاً من احذر. وكذلك هذا كأنَّه بدلٌ من: سقاكَ اللهُ ، ورعاكَ اللهُ ، ومن خيَّبك اللهُ .

وما جاء منه لا يَظهر له فعلٌ على هذا المثال نصبٌ، كأنَّك جعلت: بهراً ، بدلاً من بَهَرَك اللهُ ، فهذا تمثيلٌ ولا يُتكلَّم به))[٣].

فالمفعول المطلق في باب الدعاء نائبٌ عن فعله في أداء وظيفته في الدلالة على الدعاء ، وعلى الرغم من أنَّ سيبويه يقدِّر فعلاً ناصباً للمصدر، فإنَّ شأنه شأنُ بقية المواضع الأخرى للتمثيل يؤكد على أنَّ هذا المقدَّر لا يظهر، لأنَّ ثمة فرقاً بين البنية الظاهريَّة للتركيب والتمثيل النحوي له ، فظهور الفعل في التركيب يفقد المصدر وظيفته في الدلالة على الدعاء ، بدلاً منه ، ويصبح المصدر مجرد تأكيد للحدث الذي في الفعل[٤] ، لأنَّ وظيفة الدعاء سيؤديها الفعل، وهو مخالفٌ للوظيفة التي جيء بالمفعول المطلق لأجلها، وهو ما عبَّر سيبويه عنه بقوله: ((**إنَّهم جعلوا المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل**)) .

والسبب في مجيء المفعول المطلق نائباً عن فعله في باب الدعاء هو الدلالة على الدوام واللزوم ، ذلك أنَّ الفعل دالٌ على الحدث المرتبط بزمنٍ معين ، في حين أنَّ المصدر دالٌ على الحدث المجرد فهو أثبت من هذه الناحية لأنَّه فاقدٌ للقيد

---

(١) ينظر : شعر ابن ميادة : ٤٩، تح : محمد نايف الدليمي ، مطبعة الجمهورية ، الموصل ، ١٩٦٨

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه :٤٢٣، بعناية : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، ١٣٧١هـ

(٣) الكتاب: ٣١١/١-٣١٢

(٤) ينظر: معاني النحو: ١٤٤/٢

الزماني، فكأنَّ الدعاء للمعني أو عليه ملازمٌ له لا يفارقه ، وهذا لا يمكن أن يتحصل باستعمال الفعل[١].

ـ المفعول المطلق المحصور أو المكرر:

قال سيبويه: ((هذا باب ما ينتصب فيه المصدرُ كان فيه الألفُ واللامُ أو لم يكنْ فيه على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُه ، لأنَّه يَصيرُ في الإخبارِ والاستفهامِ بدلاً من اللفظِ بالفعلِ، كما كان الحَذَرُ بدلاً من احذرْ في الأمر، وذلك قولك: ما أنت إلاّ سيراً، وإلاَّ سيراً سيراً، وما أنت إلاّ الضَّربَ الضَّربَ ، وما أنت إلاّ قَتلاً قَتلاً، وما أنتَ إلاّ سَيرَ البريد سيرَ البريد. فكأنَّه قال في هذا كلِّه: ما أنتَ إلاّ تفعلُ فعلاً، وما أنت إلاّ تفعلُ الفعلَ، ولكنَّهم حذفوا الفعل لما ذكرتُ لك...

وتقول: زيدٌ سيراً سيراً ، وإنَّ زيداً سيراً سيراً، وكذلك في ليتَ ولعلَّ ولكنَّ وكأنَّ وما أشبه ذلك ، وكذلك إن قلت: أنت الدهرَ سيراً سيراً ، وكان عبدُ الله الدَّهرَ سيراً سيراً، وأنت مُذُ اليومِ سَيراً سَيراً.

واعلم أنَّ السيرَ إذا كُنت تخبر عنه في هذا الباب فإنَّما تُخبِرُ بسيرٍ متَّصلٍ بعضُه ببعضٍ في أيِّ الأحوالِ كان))[٢].

فالمصدر المحصور بأداتي النفي والاستثناء ، أو المكرر لا يظهر فعله لفائدة متوخاة من ذلك أوجزها النحاة بقولهم: ((وإنَّما وَجَبَ حذفُ الفعلِ ، لأنَّ المقصودَ من هذا الحصرِ أو التكريرِ وصفُ الشيءِ بدوامِ حصولِ الفعلِ منهُ ولزومه له، ووضع الفعل على التجدد والحدوث،...، فلمَّا كان المرادُ التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل أصلاً، لكونه: إمّا فعلاً، وهو موضوع على التجدد، أو اسم فاعل، وهو مع العمل كالفعل بمشابهته فصار العامل لازم الحذف))[٣].

فالقصد من حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق هو إرادة الدلالة على دوام حصول الحدث من الفاعل ، وهذا يتم بإلغاء الدلالة على الزمان، بوساطة حذف البنية الحاملة لهذه الدلالة، حتى يكون وقوع الحدث مطلقاً غير مقيد بزمن.

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٠٦/١
(٢) الكتاب: ٣٣٥/١-٣٣٦
(٣) شرح الرضي على الكافية: ٣١٦/١

ـ المفعول المطلق المراد منه التشبيه:

قال سيبويه: ((هذا باب ما ينتصب فيه المصدرُ المشبَّهُ به على إضمارِ الفعل المتروك إظهارُه ، وذلك قولك: مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار، ومررتُ به فإذا له صراخٌ صراخَ الثَّكلى...

فإنَّما انتَصبَ هذا لأنَّك مررتَ به في حال تصويتٍ، ولم ترد أن تَجعل الآخرَ صفةً للأوَّل، ولا بدلاً منه. ولكنَّك لما قلتَ: له صوتٌ، عُلِمَ أنَّه قد كان ثَمَّ عَمَلٌ، فصار قولُك: له صوتٌ ، بمنزلة قولك: فإذا هو يصوِّتُ، فحملت الثاني على المعنى.

وهذا شبيهٌ في النصب لا في المعنى بقوله تبارك وتعالى: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَاناً﴾[1] ، لأنَّه حين قال: جاعلُ الليلِ، فقد عَلِمَ القارئ أنَّه على معنى : جَعَلَ ، فصار كأنَّه قال: وجَعَلَ الليلَ سكناً، وحمل الثاني على المعنى. فكذلك له صوتٌ ، فكأنَّه قال: فإذا هو يصوِّتُ، فحمله على المعنى فَنَصَبَهُ، كأنَّه توهَّم بعد قوله: له صوتٌ: يصوِّتُ صوتَ الحمار، أو يُبديه، أو يُخرِجُهُ صوتَ حمار، ولكنَّه حذف هذا، لأنَّه صار(له صوتٌ) بدلاً منه))[2].

فالفعل الناصب للمفعول المطلق المراد منه التشبيه مضمرٌ، إذ أراد المتكلم أن يُشبّه صوت المعني بصوت الحمار، ولم يرد أن يخبر عن حقيقة صوته ، لأنَّه محالٌ إلاّ على ضربٍ من التوسع والمجاز، قال سيبويه: ((وأمّا له صوتٌ صوتُ حمارٍ، فقد علمتَ أنَّ صوتَ الحمار ليس بالصَّوت الأول، وإنَّما جاز لك رفعُه على سَعة الكلام كما جاز لك أن تقول: ما أنت إلاّ سيرٌ.

فكأنَّ الذين يقولون: صوتَ حمارٍ اختاروا هذا، كما اختاروا: ما أنت إلاّ سيراً، إذ لم يكن الآخر هو الأوَّل ، فحملوه على فعلِه كراهةَ أن يجعلوه من الاسم الذي ليس به ، كما كرهوا أن يقولوا: ما أنت إلاّ سيرٌ، إذا لم يكن الآخر هو الأوَّل. فحملوه على فعله ، فصار: له صوتٌ صوتَ حمارٍ ينتصب على فعلٍ مضمر كانتصاب: تضميركَ السابق، على الفعل المضمر))[3].

---

(١) الأنعام: ٩٦
(٢) الكتاب: ١/٣٥٥-٣٥٦
(٣) المصدر السابق: ١/٣٦٣-٣٦٤

ويرى سيبويه أنَّ الجملة الاسمية قبله أغنت عن ذكر الفعل ، فلم يعد ثمة حاجة لذكره لعلم المتلقي أنَّ المصدر غير متعلق بما سبقه ، وإنَّما على إضمار فعل، لأنَّ المقصود ليس الكلام على حقيقة الصوت ، وإنّما تشبيهه وهو في حال التصويت بصوت الحمار، وتقدير الفعل في التمثيل النحوي يعطي التركيب سمة الحدوث في وقت المرور ، فالمتكلم مَرَّ بالمعني وهو يصوّت[١] ، إلاّ أنَّ هذا الفعل لا يظهر في هذا الباب ، وحتّى في حال وجود فعلٍ في التركيب لا يُعدُّ ناصباً للمصدر في رأي سيبويه ، قال: ((**ويدلّك على أنَّك إذا قلت : فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ، فقد أضمرت فعلاً بعد: له صوتٌ ، وصوتَ حمارٍ، انتصب على أنَّه مثالٌ أو حالٌ يخرج عليه الفعل ، أنَّك إذا أظهرتَ الفعلَ الذي لا يكون المصدرُ بدلاً منه ، احتجت إلى فعلٍ آخَرَ تُضمرهُ**))[٢].

فالمصدر مع وجود فعلٍ في البنية الظاهريَّة للتركيب لا ينتصب على أنَّه مفعولٌ مطلق لهذا الفعل ، لأنَّ الفعل في هذا الباب لا يظهر مطلقاً.

ولا تخرج الغاية من حذف الفعل في هذا الباب عمّا سبقه من الموارد، فالمقام مقامُ تشبيه والمصدر هو الأنسب لأداء هذه الوظيفة لأنَّه أدل على اللزوم والثبات من الفعل، لأنَّه دال على الحدث المجرد بخلاف الفعل الذي يدل على الحدث المقترن بزمن، فالمقصود هو تنزيل المشبه منزلة المشبه به في القبح، وهذا يستلزم بنيةً دالةً على الثبوت والاستقرار.

ـ المفعول المطلق المؤكد لغيره:

قال سيبويه: ((**هذا باب ما يَنتصب من المصادر توكيداً لما قبله، وذلك قولك : هذا عبدُ الله حقًّا ، وهذا زيدٌ الحقَّ لا الباطلَ ، وهذا زيدٌ غيرَ ما تقول .**

وزعم الخليل رحمه الله أنَّ قوله : هذا القولُ لا قولَكَ ، إنَّما نصبهُ كنصب : غيرَ ما تقول ، لأنَّ (لا قولَك) في ذلك المعنى. ألا ترى أنَّك تقول : هذا القولُ لا ما تقول ، فهذا في موضعِ نصبٍ. فإذا قلتَ : لا قولَكَ ، فهو في موضع لا ما تقول.

---

[١] ينظر: معاني النحو: ١٥١/٢
[٢] الكتاب: ٣٥٧/١

ومثل ذلك في الاستفهام : أجِدَّك لا تفعلُ كذا وكذا ؟ كأنَّه قال: أحقّاً لا تفعلُ كذا وكذا، وأصلُهُ من الجِدِّ، كأنَّه قال: أجدّاً، ولكنَّه لا يتصرَّف ولا يُفارقه الإضافةُ كما كان ذلك في لبيك ، ومعاذَ اللهِ))[١].

ويمثل سيبويه لهذا النمط من المفاعيل المطلقة في هذا الباب بالقول: **((واعلم أنَّ نصب هذا الباب المؤكَّد به العامُّ منه، وما وكّد به نفسُهُ ، يُنصب على إضمار فعل غير كلامك الأول ، لأنَّه ليس في معنى: كيف ، ولا لِمَ، كأنَّه قال: أحُقُّ حقّاً، فجعله بدلاً كظنّاً ، من أظُنُّ ، ولا أقولُ قولَك : وأقولُ غيرَ ما تقول ، وأتجِدُّ جِدَّك))**[٢].

ولا تقتصر وظيفة التوكيد في هذا الباب على المصادر الصريحة ، بل تتعداه إلى المصادر المؤولة من الحرف المصدري والفعل ، لأنَّ في ظهوره إخلالٌ بالوظيفة التي اجتلب المصدر لأجلها ، لأنَّه يصبح في هذه الحال مؤكداً للحدث الذي في فعله وليس لعلاقة الإسناد التي تسبقه ، ويختلف المفعول المطلق المؤكد لغيره عن المؤكد لنفسه في أنَّ معناه غير متضمن في الجملة التي تسبقه كما هو الحال مع المؤكد لنفسه ، وهذا هو معنى أنَّه مؤكد لغيره ، فهو مؤكد لمضمون علاقة الإسناد.

إنَّ السبب في إيراد المصدر لغرض التوكيد دون غيره في هذا الباب ، هو أنَّ المقام مقام ترسيخ وتثبيت ، فاحتاجوا إلى بنية دالة على الثبوت، وهو ما توافر عليه المصدر.

ـ المفعول المطلق المؤكد لنفسه:

قال سيبويه: **((هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه نصباً ، وذلك قولك: له عليَّ ألفُ درهمٍ عُرْفاً. ومثلُ ذلك قولُ الأحوَص**[٣]**:**

إنِّي لأمنَحُكَ الصّدودَ وإنَّني ... قسماً إليك مع الصُّدودِ لأميَلُ

وإنَّما صار توكيداً لنفسه لأنَّه حين قال: له عليَّ ، فقد أقرَّ واعتَرف ، وحين قال: لأميَلُ، عُلِمَ أنَّه بعد حلفٍ ، ولكنَّه قال : عُرْفاً وقَسَماً توكيداً كما أنه إذا قال: سِيرَ عليه فقد عُلِمَ أنه كان سَيْرٌ، ثمَّ قال: سيراً توكيداً.

---

(١) الكتاب: ١/٣٧٨-٣٧٩

(٢) المصدر السابق: ١/٣٨٣-٣٨٤

(٣) البيت في شرح أبيات سيبويه ، الأعلم الشنتمري : ١/ ٢٥٥ : وإني لأمنَحُكَ الصدورَ وإنني ... قسماً إليكَ مع الصدودِ لأميلُ

واعلم أنَّه قد تدخل الألفُ واللام في التوكيد في هذه المصادر المتمكِّنة التي تكون بدلاً من اللفظ بالفعل ، كدخولها في الأمر والنهي والخبر والاستفهام ، فأجرها في هذا مجراها هناك .

وكذلك الإضافة بمنزلة الألف واللام.

فأمَّا المضاف ، فقول الله تبارك وتعالى: (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ)[١] وقال الله تبارك وتعالى: (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ وَعْدَ اللَّهِ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ)[٢] ، وقال جلَّ وعزَّ : (الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ)[٣] ، وقال جلّ ثناؤه: (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ)[٤] .

ومن ذلك: اللهُ أكبرُ دعوةَ الحقِّ ، لأنَّه لما قال جلَّ وعزَّ: (مَرَّ السَّحَابِ) ، وقال: (أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ) ، عُلم أنّه خَلقٌ وصُنعٌ، ولكنَّه وكَّد وثبَّتَ للعباد. ولمّا قال: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ)[٥] ، حتى انقضى الكلامُ، علم المخاطبون أنَّ هذا مكتوبٌ عليهم ، مثبَّت عليهم ، وقال : كتابَ الله ، توكيداً كما قال : صُنْعَ الله ، وكذلك: وَعْدَ الله ، لأنَّ الكلام الذي قبله وَعْدٌ وصُنْعٌ ، فكأنَّه قال جلَّ و عزَّ: وَعداً، وصُنعاً، وخَلقاً، وكتاباً. وكذلك : دعوةَ الحقِّ ، لأنَّه قد عُلمَ أنَّ قولك : اللهُ أكبر، دعاءُ الحقِّ، ولكنَّه توكيدٌ، كأنَّه قال: دعاءً حقّاً...، كأنَّه قال... وكتب اللهُ تبارك وتعالى كتابَهُ ، وادعُوا دعاءً حقاً ، وصبغَ اللهُ صبغةً، ولكنَّ لا يظهر الفعلُ لأنَّه صار بدلاً منه بمنزلة سقياً))[٦].

فالمفعول المطلق في هذا الباب معناه متضمن في الجملة التي تسبقه ، ولهذا سمَّاه النحاة المؤكد لنفسه ، والفعل الناصب له مضمرٌ لا يظهر، لأنَّ ثمة فرقاً في دلالة التركيب بين ظهور الفعل في البنية الظاهريَّة وحذفه ، فضلاً عن الاستغناء بدلالة الجملة عنه ، يتمثل في أنَّ ظهور الفعل بعد الجملة التي تسبقه يجعله يؤدي

---

(١) النحل: ٨٨
(٢) الروم: ٤-٦
(٣) السجدة: ٧
(٤) النساء: ٢٤
(٥) النساء: ٢٣
(٦) الكتاب: ١/٣٨٠-٣٨٤

وظيفة التوكيد بدلاً من المصدر، فظهور الفعل (اعترف) بعد الجملة التي تضمنت الاعتراف يجعله هو المؤكد لمعنى الاعتراف وليس المصدر، وهو ما ينافي الوظيفة التي سيق لأجلها.

وإيراد المصدر لغرض التوكيد دون غيره من البنيات الأخرى التي تتضمن المعنى الذي توافرت عليه الجملة كالفعل مثلاً، هو كسابقه فالمصدر هو المناسب لهذا الغرض، ذلك أنَّ التوكيد هو ترسيخ وتثبيت للمعنى ، وهو يحتاج إلى بنية تؤدي هذه الوظيفة ، ولمّا كان المصدر دالٌ على الحدث المجرد ، فهو إذن أكثر ملاءمةً من الفعل ، لأنّه أثبت بسبب تجرده من الدلالة الزمانية التي توافر عليها الفعل.

يتضح من كلِّ ما تقدم الفرق بين دلالة التركيب الظاهريَّة، ودلالته في التمثيل النحوي في باب المفعول المطلق ، فالأولى مقصودة شكلت معياراً تصنيفياً للأبواب النحوية عند سيبويه، في حين أنَّ الثانية لم يكن لها أثرٌ في تصنيف الأبواب لديه، وإنَّما كانت نتيجة جريان التراكيب في النسق المثالي الخاص بها.

الخاتمة

يتضح من خلال ما عرضناه في فصول هذه الرسالة أنَّ التمثيل النحوي يمثلُ نسقاً كلامياً جارياً على وفق متطلبات النظام النحوي ، وهو يشكلُ أداةً مهمة في التوجيه النحوي للتراكيب ، وقد استعمل سيبويه صيغاً عدَّة للإشارة إلى هذه الوسيلة التحليلية ، ومنها التمثيل والتفسير فضلاً عمّا لم يُشر إليه سيبويه من التمثيل بمصطلحٍ معين واكتفى بإيراده من دون الإشارة إلى ما يعينه بشكل محدد ، واستعمال التمثيل النحوي لدى سيبويه يمثلُ وعياً لديه بالفرق بين أداة التحليل النحوي وهي التمثيل ، ومادته وهي الكلام العربي الفصيح إذ حرص سيبويه على الإشارة في كثير من المواطن إلى أنَّ ما أورده من تحليل نحوي للتركيب (لا يُتكلم به) ، أي إنَّه لا ينتمي إلى دائرة الكلام المنطوق المستعمل ، وقد عمد سيبويه إلى استعمال هذه الأداة نتيجة إدراكه أنَّ النظام النحوي قائمٌ في عقول أبناء اللغة الناطقين بها وأنَّ معرفته تتم من خلال إعادة صياغة الكلام على وفق مستويات إنموذجية تشكل مرجعاً لأشكالٍ تركيبية مختلفة ، فهي مستويات مستوفية لنظام اللغة وقوانينها ومحققة الإفهام.

وقد استعان سيبويه في سبيل صياغة التمثيل النحوي بعدد من الآليات التأويلية وهي التقدير والاستبدال المعجمي وتأويل المفردات والإلغاء والتقديم والتأخير ، وهذه الآليات هي محض تصوراتٍ ذهنية لا تتعداها إلى القول إنَّها جزءٌ من الكلام المنطوق ، ذلك أنَّ النسق الكلامي المنتج من خلالها لا يعدو أن يكونَ تصوراً ذهنياً.

إنَّ توجيه سيبويه للتراكيب الكلامية على وفق الآلية التي استعملها وهي التمثيل النحوي يمكننا أن نجدَ من خلاله الأُسس الرصينة لنظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، ذلك أنَّ التمثيل النحوي لأيِّ تركيب لا يتم بمعزلٍ عنها ، فالتركيب في بنيته الظاهرية يمثلُ فرعاً لبنية أصلٍ يمثلها التمثيل النحوي مستوفية للخصائص النحوية التي جعلت منها أصلاً وما خرج عنها فرعاً يُرَدُّ إليه ، من خلال منحه الخصائص النحوية للأصل بالآليات التأويلية التي استعان بها لهذا الغرض.

إنَّ التمثيل النحوي بوصفه إعادةً لصياغة الكلام الظاهر لا يتم بمعزلٍ عن الدَّوال النحوية كالعلامة الإعرابية والرتبة والصيغة والتضام والأداة ، بوصفها رموزاً واقعةً فيه يعتمد التحليل النحوي للتركيب على تفسيرها بشكلٍ أساسي ، إذ يتشكل

التمثيل النحوي الخاص بكل تركيب على وفق معطياتها ، فهي إذن تمثل محـــددات للتمثيل النحوي لها أثر في اتخاذ التمثيل النحوي شكلاً معيناً دون غيره ، فضلاً عن أثر سياق الحال في هذا المجال إذ يشكلُ موجهاً يخضع التمثيل النحوي للتركيب إلى معطياته ، بوصفه محتوًى اجتماعياً له.

إنَّ إعادة صياغة الكلام على وفق نسق جارٍ على وفق النظام النحوي ومحققـــاً الإفهام بالمعنى التداولي ، لا يعني بأيّ حالٍ من الأحوال أنَّ سيبويه قد تجاهل أمـــر دلالة التركيب ــ التي تعتمد في كثيرٍ من الأحيـــان علـــى الخـــروج عـــن النســـق الإنموذجي الجاري على وفق قواعد اللغة في تأدية الأغراض والمعاني المطلوبة ــ ولم يُعِر لها أهمية ، فأهمية التمثيل النحوي تتجلى في أنَّه يمد التركيب بالبنية الأصل التي تُعدُّ مستوًى موازناً للبنية الظاهرية تعرف المقاصد والأغراض التـــي يحتـــوي عليها التركيب من خلال ملاحظة الخروج عن البنية الأصـــل للتركيـــب ، كمـــا أنَّ المكون الدلالي للتمثيل النحوي يكون موجهاً للبنية الظاهرية في كثيرٍ من الأحيـــان ، إذ يُفسر المكون الدلالي للتمثيل النحوي البنية الظاهرية للتركيب في اتخاذها لنســقٍ معين دون غيره ، وهذا ما اتضح في المسوغات الدلالية للتركيـــب علـــى مســـتوى المفردة والتركيب ، فالدلالة كانت حاضرة في التحليل النحوي للتراكيب ، بل يمكننا القول إنَّ أيَّ تحليل نحوي للتركيب باستعمال التمثيل النحوي يستبطن في عمقه بُعداً دلالياً غايته الإفصاح عن القيمة التداولية للتركيب في السياق الاجتماعي.

فهرست المصادر
والمراجع

القرآن الكريم

أولاً: الكتب المطبوعة:

(أ)

- أبحاث في اللغة والنحو والقراءات ، مغاسلة: محمود حسني ، دار البشير، ط١، عمان ، ٢٠٠٢
- إحياء النحو، مصطفى : إبراهيم ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، د.م ، ١٩٣٧
- الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي: جلال الدين ت(٩١١هـ) ، تح: غريد الشيخ ، دارالكتب العلمية ، ط١، بيروت ، ٢٠٠١
- إشكاليات القراءة وآليات التأويل ، أبو زيد: نصر حامد ، المركز الثقافي العربي ، ط٤، بيروت ـ الدار البيضاء ، ١٩٩٦
- الأصول دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، حسان: تمام ، دارالشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٨
- الأصول في النحو، ابن السراج : أبو بكر ت(٣١٦هـ) ، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، ط٤، بيروت ، ١٩٩٩
- أصول التفكير النحوي ، أبو المكارم: علي، منشورات الجامعة الليبية ، ١٩٧٣
- الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق ، عبد الرحمن : عائشة ، دار المعارف، ط٣، القاهرة ، د.ت
- إعجاز القرآن ، الباقلاني: أبو بكر ت(٤٠٣هـ) ، تح: احمد صقر، دار المعارف ، ط٥ ، القاهرة ، د.ت
- إعراب القراءات الشواذ ، العكبري: أبو البقاء ت(٦١٦هـ)، دراسة وتحقيق : محمد السيد أحمد عزوز ،عالم الكتب ، ط١، بيروت ، ١٩٩٦

❖ الإعراب والبناء ، علوش : جميل ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط١، بيروت ، ١٩٩٧

❖ الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي : جلال الدين ، تح : أحمد سليم الحمصي ، محمد احمد قاسم ، جروس برس ، ط١، د.م ، ١٩٨٨

❖ أمالي المرتضى ، الشريف المرتضى ت(٤٣٦هـ) ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، انتشارات ذوي القربى ، ط١، طهران ، ١٣٨٤ هـ.ش

❖ الإنصاف في مسائل الخلاف ، الأنباري: أبو البركات ت(٥٧٧هـ) ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د.ت

❖ الإيضاح في علل النحو، الزجاجي:عبد الرحمن بن إسحاق ت(٣٤٠هـ) ، تح: مازن المبارك ، دار العروبة ، القاهرة ، ١٩٥٩

(ب)

❖ بحوث في الاستشراق واللغة ، عمايرة : إسماعيل أحمد ، دار وائل للنشر، ط٢، عمان ، ٢٠٠٣

(ت)

❖ التراكيب اللغوية ، نهر: هادي ، دار اليازوري ، عمان ، ٢٠٠٤

❖ التعريفات ، الشريف الجرجاني: علي بن محمد ت(٨١٦ هـ) ، ضبطه وفهرسه: محمد عبد الحكيم القاضي ، دار الكتاب المصري ـ القاهرة ، دار الكتب اللبناني ـ بيروت ، ط١، ١٩٩١

❖ التفكير العلمي في النحو العربي ، الملخ : حسن خميس ، دار الشرق، عمان ، ٢٠٠٢

❖ التوسع في كتاب سيبويه ، العبيدي : عادل هادي ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، د.ت

(ج)

❖ الجملة العربية تأليفها وأقسامها، السامرائي : فاضل ، منشورات المجمع العلمي ، بغداد، د.ت

❖ الجمل في النحو، الزجاجي:عبد الرحمن بن إسحاق ، تح: علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ــ بيروت ، دار الأمل ــ إربد ، ط١، ١٩٨٤

❖ الجنى الداني في حروف المعاني ، المرادي: الحسن بن ام قاسم ت(٧٤٩ هـ) ، تح: فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية ، ط١، بيروت ، ١٩٩٢

❖ جوانب من نظرية النحو، جومسكي : نعوم ، ترجمة: مرتضى جواد باقر، جامعة البصرة ، د.ت

❖ جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ، الهاشمي: أحمد ، تصحيح: نجوى أنيس ضو، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت

(ح)

❖ الحجة في القراءات السبع ، ابن خالويه ت(٣٧٠هـ) ، تح : أحمد فريد المزيدي ، قدم له : فتحي حجازي : ، دار الكتب العلمية ، ط١، بيروت ، ١٩٩٩

❖ الحدث النحوي في الجملة العربية ، عفيفي: أحمد ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٤

(خ)

❖ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، البغدادي: عبد القادر ت(١٠٩٣هـ) ، تح :عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، ط٣، القاهرة،١٩٨٩

❖ الخصائص، ابن جني: أبو الفتح عثمان ت(٣٩٢هـ) ، تح: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية ، ط٤، بغداد ، ١٩٩٠

(د)

❖ دراسات في كتاب سيبويه ، الحديثي : خديجة، وكالة المطبوعات ، الكويت ، د.ت
❖ دلائل الإعجاز، الجرجاني : عبد القاهر ت(٤٧١هـ) ، تح: عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، ط١، بيروت
❖ دور الرتبة في الظاهرة النحوية ، إشريدة : عزام محمد ذيب ، دار الفرقان ، ط١،عمان، ٢٠٠٤
❖ ديوان إبراهيم بن هرمة ت (١٧٦هـ)، تح : محمد جبار المعيبد ، مطبعة الآداب ، النجف، ١٩٦٩
❖ ديوان الأعشى ، تح : رودلف جاير، فينا ، ١٩٢٧
❖ ديوان امرئ القيس ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ط٥، مصر ، ١٩٩٠
❖ ديوان أُمية بن أبي الصلت ، المطبعة الوطنية ، ط١، بيروت ، ١٩٣٤
❖ ديوان ذي الرَمة ، تح: كارليل هنري هيس ، كمبردج ، ١٩١٩
❖ ديوان زهير بن أبي سُلمى ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٦٣هـ
❖ ديوان عدي بن زيد ، جمع وتحقيق : محمد جبار المعيبد ، دار الجمهورية ، بغداد ، ١٩٦٥
❖ ديوان عمر بن أبي ربيعة ، بعناية : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، ١٣٧١هـ
❖ ديوان الفرزدق ، تح : عبد الله الصاوي ، القاهرة ، ١٣٥٤هـ
❖ ديوان لبيد بن ربيعة ، تح : إحسان عباس ، الكويت ، ١٩٦٢
❖ ديوان النابغة الذبياني ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٥
❖ ديوان الهذليين ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٦٩هـ

(ر)

❖ الرّد على النحاة ، القرطبي : ابن مضاء ت(٥٩٢هـ) ، تح: شوقي ضيف ، دار الفكر العربي، ط١، القاهرة ، ١٩٤٧
❖ الرواية والاستشهاد باللغة ، عيد : محمد ، عالم الكتب ، القاهرة ، د.ت

(س)

❖ سيبويه حياته وكتابه ، الحديثي : خديجة ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٧٥
❖ سيبويه والقراءات دراسة تحليلية معيارية ، الأنصاري : أحمد مكي ، دار المعارف ، مصر، ١٩٧٢

(ش)

❖ شرح ابن عقيل، ابن عقيل : بهاء الدين ت (٦٧٢هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ،١٩٩٩
❖ شرح أبيات سيبويه المسمّى (تحصيل عين الذهب من معدن الأدب في علم مجازات العرب) ، الأعلم الشنتمري ت(٤٧٦هـ) ، قدّم له وخرّج شواهده: عدنان محمد آل طعمة، مؤسسة البلاغ، ط١، بيروت، ١٩٩٩
❖ شرح أشعار الهذليين ، السكري : أبو سعيد ، تح : عبد الستار أحمد فرّاج ، مطبعة دار العروبة ، د.م ، د.ت
❖ شرح ديوان الحماسة ، المرزوقي أحمد بن محمد ت(٤٢١هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، لجنة التأليف ، ١٣٧٢هـ
❖ شرح الرضي على الكافية ، الاستراباذي : رضي الدين ت(٦٨٦هـ) ، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات مؤسسة الصادق ، طهران، ١٩٧٨
❖ شرح اللمع، جامع العلوم ت(٥٤٣ هـ) ، تح: محمد خليل مراد الحربي، دار الشؤون الثقافية ، ط ، بغداد ، ٢٠٠٢
❖ شرح المفصل ، ابن يعيش ت (٦٤٣ هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، د . ت

❖ شعر ابن ميادة ، تح : محمد نايف الدليمي ، مطبعة الجمهورية ، الموصل ، ١٩٦٨

❖ الشعر والشعراء ، ابن قتيبة ت(٢٧٦هـ) ، تح : احمد محمد شاكر، دار الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٣

❖ الشواهد والاستشهاد في النحو، النايلة : عبد الجبار علوان ، مطبعة الزهراء ، ط١، بغداد ، ١٩٧٦

(ص)

❖ الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية ، ابن فارس : أحمد ت(٣٩٣ هـ) ، تح: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران ، بيروت، ١٩٦٣

(ع)

❖ العلامة الإعرابية بين القديم والحديث ، د. عبد اللطيف : محمد حماسة، دار غريب ، القاهرة، ٢٠٠١

❖ علم اللغة العام، دي سوسور: فرديناند، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي: مالك يوسف المطلبي، دار آفاق عربية ، بغداد ، ١٩٨٥

❖ العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، القيرواني : ابن رشيق ت(٤٥٦ هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجميل ، بيروت ، د.ت

(ف)

❖ في الضرورات الشعرية ، الحسون : خليل بنيان ، المؤسسة الجامعية ، ط١، بيروت، ١٩٨٣

❖ في النحو العربي نقد وتوجيه ، المخزومي : مهدي ، دار الشؤون الثقافية ، ط٢،٢٠٠٥

(ق)

❖ قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ، البياتي : سناء حميد ، دار وائل للنشر، ط١، عمان ، ٢٠٠٣

(ك)

❖ كتاب الحروف ، الفارابي : أبو نصر ت(٣٣٩هـ) ، تح : محسن مهدي ، دارالمشرق ، بيروت ، د.ت

❖ كتاب سيبويه ، سيبويه : عمرو بن عثمان بن قنبر ت(١٨٠هـ) ، تح: عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، ط٣ ، بيروت ، ١٩٨٣

❖ كشاف اصطلاحات الفنون ، التهانوي : محمد بن علي ، دار صادر، بيروت، د. ت

(ل)

❖ لسان العرب ، ابن منظور : جمال الدين ت(٧١١هـ) ، دار صادر، بيروت، د.ت

❖ اللسانيات ، استيتية : سمير شريف ، عالم الكتب الحديث ، ط١، اربد ، ٢٠٠٥

❖ اللغة بين المعيارية والوصفية ، حسان : تمام ، عالم الكتب ، ط٤، القاهرة، ٢٠٠١

❖ لمسات بيانية في نصوص من التنزيل ، السامرائي : فاضل ، دار عمار، ط٣،عمان، ٢٠٠٣

(م)

❖ معاني النحو، السامرائي : فاضل ، دار الفكر، د. ط١، عمان ، ٢٠٠٣

❖ معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، اللبدي : محمد سمير، دار الرسالة ، ط١، بيروت ، ١٩٨٥

❖ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، الأنصاري : ابن هشام ت(٧٦١ هـ) ، تح: مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، راجعه: سعيد الأفغاني، مؤسسة الصادق، ط١، طهران، ١٣٧٨ هـ.ش

❖ مفهوم النص دراسة في علوم القرآن ، أبو زيد : نصر حامد ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ــ الدار البيضاء، ط٣، ١٩٩٦

❖ منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي ، البكاء : محمد كاظم ، دار الشؤون الثقافية، ط١، بغداد ، ١٩٨٩

❖ موقف النحاة من الإحتجاج بالحديث الشريف ، الحديثي : خديجة ، دار الطليعة، بيروت ، ١٩٨١

❖ الميزان في تفسير القرآن، الطباطبائي : محمد حسين ، تح: أياد باقر سلمان، قدّم له: كمال الحيدري، مؤسسة التاريخ العربي ــ دار إحياء التراث العربي، ط١، بيروت، ٢٠٠٦

(ن)

❖ النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، عبد اللطيف : محمد حماسة ، ط١، د.م ، ١٩٨٣

❖ نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، الملخ : حسن خميس ، دار الشروق ،عمان، ٢٠٠١

(هـ)

❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي : جلال الدين ، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ، ط١، بيروت ، ١٩٩٨

(و)

❖ وصف اللغة العربية دلالياً في ضوء مفهوم الدلالة المركزية دراسة حول المعنى وظلال المعنى ، علي : محمد محمد يونس، منشورات جامعة الفاتح ، ١٩٩٣

ثانياً : الأطاريح الجامعية:

❖ أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه ، الزاملي : لطيف حاتم، أُطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٣

❖ نظرية العامل في النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه ، البطاطي : أحمد سعيد ، أُطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٢